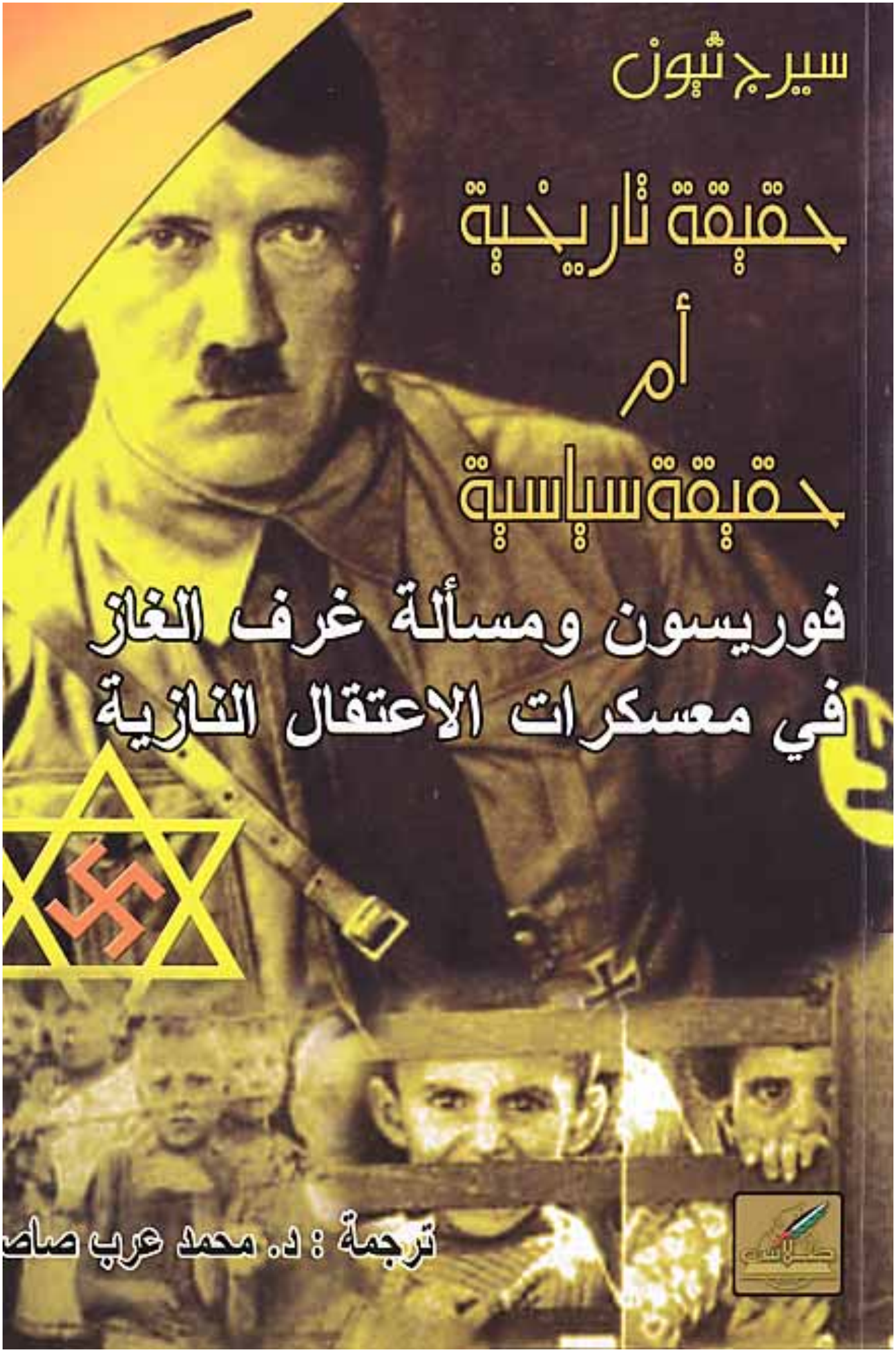
سيرج ثيون
حقيقة تاريخية
أم
حقيقة سياسية
فوريسون ومسألة غرف الغاز
في معسكرات الاعتقال النازية
ترجمة : د. محمد عرب صاص

دمشق : منطقة المزة (3) ـ حي الجلاء (5) شارع كعب بن مالك
(طلعة الإسكان سابقاً) بناء رقم (2) ـ ص.ب : 16035
هاتف: 6618013 - 6618961 تلفاكس: 6618820 ـ برقياً : طلاسدار
E-mail:info@dartlass.com Website:www.dartlass.com

مكتبة دار طلاس ـ برج دمشق ـ مقابل وزارة الداخلية ـ هاتف: 2319558

ريع الدار لهيئة مدارس
أبناء و بنات الشهداء في الجمهورية العربية السورية

سيرج ثيون

حقيقة تاريخية
أم
حقيقة سياسية

فوريسون ومسألة غرف الغاز في معسكرات الاعتقال النازية

ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا

الآراء الـــواردة في كـتب الـــدار
تعبـــر عـــن فـكـــر مؤلفيهـــا
و لا تعبر بالضرورة عن رأي الـــدار

الطبعـــــة الأولـــــى : 2005

رقـم: 78686 تاريـــخ: 12 / 12 /2004

رقـــــم الإصـــــــدار : 926

جميـــع الحقـــوق محفوظـــة

لدار طلاس

للدراســات والترجمــة والنشــر

القسم الأول

كيف نسأل لماذا؟

يبدو، غالباً، أن الروح تنسى نفسها، تتيه، لكنّها في الداخل، تكون دائماً في حالة تعارض مع ذاتها.

إنّها تَقَدُّمٌ داخلي ـ كما يقول هملت عن روح أبيه: «حسناً عَمِلْتِ، أيتها العجوز المزعجة!»

«فيغل»

إننا نتعرَّف على صديقنا القديم، عجوزتنا المزعجة، التي تَعَلَّم كيف تجيد العمل تحت الأرض لتظهر فجأة في: الثورة.

«ماركس»

«الأمر المرعب حين نبحث عن الحقيقة هو في أن نجدها»

«في موضوع الحقيقة، لاتوجد مصادر مغلوطة»
بيار فيدال ــ ناكيه

نشـــرة إعلاميـــة حـــول كمبوديـــا
حزيران 1978 ــ العدد3 ــ الصفحة 12.

هاهو فرد يؤكد أن غرف الغاز في معسكرات الاعتقال الألمانية لم توجد مطلقاً، وأنها ــ أساساً ــ أسطورة وُلدَت من فظائع الحرب. فضيحة. يُقال أن هذا الرجل إما أن يكون مجنوناً، أو أنه ممن لديهم حنين للنازية. أنْ يهذي المجانين أو أن يسعى النازيون لتبييض صفحة ألمانيا الهتلرية، فليس في ذلك شيء غير طبيعي جداً. لكنَّ العكس سيكون مفاجئاً. من جهة أولى، هناك تزايد في عدد المجانين بسبب الحياة الحديثة، كما يُقال. ومن جهة أخرى، لم يكفّ النازيون، والمتعاطفون معهم، وآخرون من ذوي الجماجم الفارغة من اليمين المتطرّف، أبداً عن الحُلم برايخ يمتد لألف عام. لكن تأثيرهم ــ إنْ صَدَّقت ذكرياتي ــ تناقص حقاً منذ انتهاء الحرب الجزائرية، وتفكيك منظمة الجيش السري (O.A.S). لهذا ومهما كانت طريقة تصنيف هذا الفرد، وتأكيداته الاستفزازية، فإن حالته تبدو واضحة، ومجرّدة من أقل قدرٍ من الفائدة.

لكنّ الأمر الغريب أن الواقعة المختلفة تنتفخ، وتأخذ نسباً غير مُنتظرة، وتكتسح الصحافة على الرغم من تسجيلها الرغبة المتكررة في الكفّ عن الكلام عنها. فالوزراء يُعلّقون عليها، والبرلمانيون يستجوبون الحكومة، وأحدهم ــ من مؤيدي جيسكار ديستان ــ يستفيد من المناسبة ليُطالب بإدخال الـ Berufsverbot، أي الحظر الاحترافي «للمتطرفين»، إلى فرنسا. ومنذ تشرين الأول 1978، لم تعُد الصحافة قادرة على التوصل لمراقبة ذاتها بذاتها لأن اضطرابات حصلت في جامعة ليون ــ 2، ولأن المعني بالأمر ــ الذي غطّته الشتائم ــ أخذ يناقش، ويقذف الصحف بحقوق الردّ، فحدثت محاكمات صحفية، جرى الحديث عنها في الخارج، وقرّرت الحركات المعادية للعنصرية، وعلى رأسها «الرابطة الدولية ضد معاداة السامية» (L.I.C.A) (Ligue Internationale Contre L' antisémitisme) أخيراً، سحق «سيّئ

الخُلق» بتقديمه للمحاكمة بتهمة مبتكرة، إلى حد ما، في القانون الفرنسي، تقول أنه «زوَّر طوعاً تقديم التّاريخ»[1].لننتظر لنرى كيف تصرَّف القضاء مع هذه الفرضية.

وسرت إشاعة في المدينة حين لم تنشر في الصحف، تقول أن أفكار السيد فوريسّون هذا غير مقبولة لأنها من صنع نازي، أو مؤيد للنازية، ومعادٍ للسامية. ولن يغيِّر إنكاره لهذه الصفة أو تلك، وربحه لدعوى قذف ضد صحيفة «لوماتان دو باري» (Le Matin De Paris)، شيئاً من قناعات المُشنِّعين عليه، التي لا تستند إلى ما يقول، بقدر ما تستند إلى النوايا المريبة التي تُعزى إليه. ورغم أن من الواجب القول بكل وضوح أن المحاكمات الكيدية هذه لا تُشرِّف دُعاة الرقابة، إلاَّ أن المسألة ليست هنا. إن من الممكن بالتأكيد قول أن فوريسُّون رجل يميني أو، لنكون أكثر دقة، فوضوي يميني. ومع ذلك فإنه يجب أيضاً التذكير بأن تلامذته، وكثيراً من زملائه، كانوا يُعدُّونه، إلى ما قبل اندلاع القضية، رجلاً يسارياً. إنه، في كل الحالات، رجل وحيد. أما فيما يتعلق بمشاعره السياسية، بقدر ما أعرفها، فإني لا أجد فيها شيئاً جذاباً، فيما عدا رفضه للمحرّمات الفكرية، ونزعته المؤكدة، التي أشاطره إياها، لأن يصطفَّ إلى جانب المهزومين، وأولئك الذين يوجدون أو يتواجدون في الجانب الرديء من النصاب. إن هذا الأمر لا يُعدُّ كافياً تماماً، بنظري، من أجل تأسيس أخلاق سياسية، لكنه لقاح جيد إلى حدٍ ما ضد أوهام السلطة.

إن ما يجب رفضه بشدة هو الفكرة القائلة بأن الحجة التي ينطق بها عدو سياسي تُعتبر، بشكل آلي، خاطئة، وباطلة، ولاغية. فأنا أعرف أناساً من اليمين قادرين، بالمناسبة، على قول أشياء مُعتبرة جداً، وأناساً من اليسار قابلين لأن ينطقوا بكلام مثير يجمّد دماءَك. إنّ كلاً من هذين الأمرين، اللذين يعرفهما الجميع، لم يقنعاني، أو أي شخص آخر، بتغيير آرائي السياسية. لكنهما تمكّنا من تعليمي شيئاً ما، وجعلاني أغيّر رأيي في نقطة دقيقة جداً، عليّ أن أُدرجها في تفسيري.

يجب علينا إذاً ألاَّ نكتفي بالمطالبة لأعدائنا بحرية التعبير، وإن كانوا أعداءً للحرية، باعتبارها ــ كحرِّيتنا ــ أساسية، ولا تقبل التجزئة، وإنما أن

---

[1] نص دعوى الرابطة.

نُصرّ أيضاً على حق فهمهم، وتفسير أقوالهم، من دون التعرُّض للمعاملة بحماقة كمتواطئين. لقد تحققنا، أنا وعدد من أصدقائي، في لحظة ما، بأنه كانت تجري في جبهة التحرير الوطني الجزائرية صراعات كانت ترافقها تصفيات دموية، واغتيالات، وتدابير تعسفية، وتعذيبات ..إلخ. وصحافة اليمين المتطرف بشكل خاص كانت هي التي سردت ذلك بالتفصيل. لكنَّنا كنَّا، من جانبنا، قادرين على التقاط بعض أصدائها الخافتة. وهذا الأمر، على الرغم من أنه كان باستطاعتنا أن نجده مؤسفاً، لم يكن يمنعنا من متابعة عملٍ تضامني مع المقاتلين الجزائريين، لأننا كنا نريد أن تعود الجزائر إلى الجزائريين. خلال ذلك الوقت، كان جونسون (Jeanson) وآخرون يتحدثون عن الثورة الاشتراكية السائرة في الجزائر. هل كان من الأفضل التعلُّل بهذا الوهم المضحك، أم الاعتراف بما كان يوجد من صوابٍ في الصحافة الفاشية، ومواصلة المعركة بوضوحٍ، مع العلم بما كان لديها من حدود؟

وبالمقابل، هل كان من اللازم، بعد سنواتٍ عدة القبول بهذيان الماويِّين، الذين كانوا يحلمون ببلد مؤيد للصين، لأنهم كانوا يقدّمون ضمانات يسارية؟ وإذا نظرنا إلى الماضي، أَلَن نرى أن دوائر المخابرات الأمريكية كانت الوحيدة التي قالت ــ قبل نهاية الحرب في كمبوديا في عام 1975 ــ أن الخمير الحمر كانوا ينفون السكان، ويحكمون في بعض الأماكن بأقصى قدر من الوحشية، ويشتبكون عسكرياً مع الڤيتكونغ؟ هل ينبغي لاعترافنا بأن وكالة المخابرات المركزية (C.I.A) كانت مُحقَّة في هذه الوقائع المادية، وبأننا كنَّا ــ في ذلك الحين ــ مخطئين في أننا لم نرَ فيها إلاَ دعاية، أنْ يجرَّنا إلى تبرير التدخل الأمريكي وموكب المذابح التي قام بها، والمسؤولة عن نشوب سلسلة من الأعمال الفظيعة؟ إن من الممكن ضرب الأمثلة على ذلك بألف.

لم يعُد أي شيء يجبرنا على ذلك، لأننا فهمنا أننا خدعنا أنفسنا حين ذهبنا للبكاء بدموعٍ براءة مُهانَة في أعمدة الصحافة المعادية، ولبيع القصة المحزنة لسذاجاتها المتتالية بثمن بخسٍ. فهناك دائماً رجال عصابات يجعلون من أنفسهم رجال شرطة، وستالينيون يصبحون شيراكيّين وماويّين

لكي يذهبوا إلى موائد عشاء جيسكار. وهناك أيضاً مرتدُون مزيّفون مثل أولئك الذين يدّعون تعاطفاً خيالياً مع الخمير الحمر تمهيداً للإقرار المزعوم بذنبهم بقدرٍ أكبر من الضجيج. إنّ كل هؤلاء يخدعون أنفسهم بشكل مختلف، عندما يثوبون إلى رشدهم.

فوريسون إذاً ــ برأيي ــ رجل يميني. وما يفكر به حول المعنى السياسي لتأكيداته لا يهمّني بشكل خاص. ونواياه، ليس لدي أي دافع لمناقشتها. لكنه نشر تأكيدات بشأن **وقائع وحقائق** من ماضٍ قريب. ومن المؤكد أن قيام فرد مؤهّل تقريباً بكتابة شيء غير مهم في موضوع لا طائل منه هو إثبات لتفاهة دامغة. إذ يكفي أن تعرف شيئاً قليلاً عن مسألة ما لكونك درستها عن قرب، أو أن تعرف وضعاً ما لكونك عشته، لتدرك كم أنّ أعمدة الصحف ورفوف المكتبات مُثقلة بهذيانات لا يميزها، ظاهرياً، أي شيء عن الكتب الرصينة التي تستحق التقدير. لقد كشفت مأساة النفي (La déportation) المرعبة عن موضوعٍ ملائم لكل أنواع الحبكات الروائية التي بإمكان قدماء المنفيين (Les déportés) وحدهم التحقّق من صحتها من أول طرفة عين. أما الأمر بالنسبة لنا فهو أكثر صعوبة.

إنّ تأكيد أن غُرف الغاز لم تكن موجودة يجعلنا إذاً نفكر فوراً بهذا «الشيء غير المهم»، «بالكتشب» العام الذي لا طعم له، والذي يُتبّل، في عصرنا، كل مآكل الفكر. لقد ظهرت هذه الشخصية المثيرة للفضيحة في أعقاب قضية أخرى، هزلية بشكل واضح، تمثّلت في المقابلة الصحفية لداركيه دوبللوبوا، وهو رجل مسنٌّ من بقايا نظام فيشي، ومعادٍ حقيقي للسامية، كان من السهل خلط كاتبنا المزعج معه. ولم تحرم الصحف نفسها، بالإجمال، من هذه الفرصة.

في وجه مثل هذين الخصمين الهزيلين، المندمجين معاً رغماً عن حقيقة الأمر، رأينا حينئذٍ قيام إجماعٍ وطني مُؤثّر. فقد شكّ وزراء، وبرلمانيون، وكتّاب افتتاحيات صحف من كل جانب، بان الأجيال الجديدة تجهل الماضي، وربما لا تأبه به. وتقرر على عجل عرض المسرحية الروائيّة الأمريكية **هولوكوست** (Holocauste). وقدمت صحيفة **لوموند** (Le Monde) المدفعية الضخمة، بنشرها تصريحاً رسمياً وقّعه أربعة

وثلاثون من أشهر مؤرّخينا[2]. وبعد أن ذكّر التصريح بمعطيات سياسة الإبادة الهتلرية، كما عرفناها عادةً، انتهى بالفقرة التالية:

«كلمة أخيرة لننهي. كل فردٍ حرٌّ بتفسير ظاهرة كظاهرة الإبادة الهتلرية وفقاً لفلسفته؛ كلّ فردٍ حرّ بمقارنتها أو عدم مقارنتها بمشاريع قتلٍ أخرى، سابقة أو معاصرة أو لاحقة لها؛ كلّ فردٍ حرّ، بالنهاية، في أن يتخيلَ، أو يحلم بأن هذه الوقائع الفظيعة لم تحصل. لكنها، للأسف، حصلت، ولا يستطيع أي شخص إنكار وجودها من دون إهانة الحقيقة. إن من غير الواجب التساؤل كيف أن مثل هذا القتل الجماهيري كان ممكناً **من الناحية التقنية**. لقد كان ممكناً **تقنياً** لأنه حصل. تلك هي نقطة الانطلاق اللازمة لكل تحقيق تاريخي حول هذا الموضوع. لقد كان من حقنا نحن أن نذكّر بهذه الحقيقة بكل بساطة: فليس هناك، ولا يمكن أن يكون هناك نقاش حول وجود غرف الغاز».

هاهنا انفصلت: فكيف لمؤرخين محترفين أن يقولوا أنه لا يجب التساؤل عن **كيف** أمكن حصول حدثٍ ما، لمجرد أن المؤرّخ، المقتنع بوجوده، لا يرغب بأن يضعه ثانيةً موضعَ تساؤل. إنه حدٌّ لا يطاق، ولن يقبل أحد منهم برؤيته يوضع على بحوثه الخاصة، في الميدان التاريخي الخاص به. وحين فكرت أكثر فأكثر بالأمر، اجتاحني الدوار: فما هو الحدث التاريخي، من أي نوع كان (سواء كان اقتصادياً أولاً، أم عسكرياً أيضاً، أم ثقافياً أو اجتماعياً، أو نفسياً... إلخ) الذي يمكنني أن أقدّم له سبباً، من دون أن أتساءل، في لحظة ما أو أخرى، عن طريقة وجوده التقني، عن كيفية حصوله؟ إني أفهم جيداً لماذا وقّع مؤرخون بارزون على هذا النص (ولن أتساءل لماذا لم يوقّع عليه مؤرخون آخرون، هم أيضاً بارزون، ولماذا امتنع أغلبية المختصين في القضية عن ذلك أيضاً). لقد قاموا بذلك بدافع تضامن فكري وسياسي، أكثر مما هو بسبب اختصاص حقيقي. فهم بالإجمال يعملون في ميادين مختلفة جداً. لقد وقّعوا بثقة. والأمر الذي يبدو لي أنه الأكثر إثارة للدهشة هو ــ بدقة ــ أن بعض المؤرّخين قدّموا ــ للقيام بهذا العمل السياسي، المتمثل بمنع أي نقاش حول وجود غرف الغاز ــ ضمانتهم لنصٍ يَحُدُّ صراحةً من ميدان

---

[2] سياسة الإبادة الهتلرية: تصريح لمؤرّخين، **لوموند**، 21 شباط 1979.

البحث، الذي يُعَدُّ إنجازاً للجيل السابق. وبالنسبة لي، أنا الذي أحترف قليلاً العمل في البحث، فإن هذا الأمر المفروض لا يمكن قبوله.

لقد اعترض البعض عليَّ بأن غاية هذا النص ليست أبداً منع أي شيء، وأن صياغته هي بدون شك غير موفقة، بل مُبهمة، وإني اخترت فهمه بالطريقة الأقل تسامحاً. فهو يريد، ببساطة أن يقول بأن وقائع، متمثلة في سياسة الإبادة، والاستعمال الكثيف لغرف الغاز، هي وقائع معروفة، وأن هناك أدلَّة عديدة مقنعة تماماً في متناول الجمهور، وأن من العبث إنكار البديهيات. وقد ذُكّر بالكتابات التي تضع قيد الاتهام الوجود الطبيعي ليسوع في الناصرة، ولجان دارك، ونابليون...إلخ. إني أجد التشبيه مسلياً، لا أكثر. يُقال لي بالإجمال أنه ينبغي عدم القلق، والتدخل في نقاشٍ حول وجود غرف الغاز، «لأنه لا يمكن أن يكون هناك نقاش» في هذا الموضوع. إن التناقض ليس بسيطاً. ولو كتبت أن الجنرال ديغول لم يوجد مطلقاً، فإني أشك بأن **لوموند** ستخصص صفحات عدّة لدحضي، وإذا قيل، بالنتيجة، أن هناك **حدوداً** لنقاش تاريخي، فإني سأوافق على ذلك. هناك بلا شك تأكيدات لا تستحق عناء المناقشة. وغالباً ما يحصل أن تقرر أكاديمية علوم ما، الامتناع ــ لسببٍ محقٍ ــ عن فحص أطروحات تعتزم حلّ مسألة تربيع الدائرة.

إن المعطيات الأساسية ينبغي أيضاً أن تكون واضحة للجميع، ومدروسة بطريقة شاملة تقريباً، وأن يصل النقاش حول إثبات الوقائع إلى نهايته. بعد ذلك تتسع لعبة التفسيرات. ما هو النقاش هنا؟ إنه تفحُّص الحجج، تقويمها، رفضها أو قبولها لأسباب جلية. إنه تحليل التلاؤم مع السياق، على سبيل المثال.

لم يكن النقاش الذي جرى في **لوموند** نقاشاً بهذا المعنى (باستثناء مقالتين لـ: جـ. ويللرز، وبشكل جزئي جداً). لقد أعلن تصريح المؤرخين ألوانه: هاهي رواية الوقائع كما نشترك في التوقيع عليها. أما موضوع النقاش فلا يُناقش لأنه لا حقيقة له بعد أن استُبعد من تفسيرنا. والصعوبة ــ صعوبة الردّ على فوريسون (وهو ما ينتظره بعض القراء) ــ اختفت، لأنه يقال أنْ لا مجال للردّ عليه (وهذا ما ينتظره بعض القراء الآخرين). ليس مدهشاً أن تكون خلاصة التصريح غير موفقة أو مبهمة. ولو لم تكن

كذلك لكان عليها الاختيار بين وضعَيْن قاسيين على حد سواء. فإما: «إن كل هذا الأمر حماقة لأنه لا يتطابق مع تفسيرنا»، وإما: «إن هذا الأمر يزعجنا، ويثيرنا لأسباب شخصية، ويكاد يعجز عنه الوصف. ونحن لن نتحمّل مثل هذا النقاش الذي يهين ما نشعر أنه من أكثر الأشياء قداسة».

سأعود إلى هذه الخلاصة الأولى الضمنية، وسأنتقدها. وفيما يتعلق بالثانية، فإنه لن توجّه لي شتيمة الاعتقاد بأني لست واعياً لكل ما يمكن أن يثيره الأمر من انفعالات أجدها قابلة تماماً للفهم. ومن جهة أخرى ألاحظ أن الانفعال الأشد يتواجد لدى أولئك الذين لم يعرفوا النفي. فالمنفيّون، الذين أعرفهم، يعون أنهم لا يعرفون إلاّ مظاهر مجتزأة من النفي ولا يعثرون على أنفسهم دائماً في الكتابات التي تعالج وضعهم. إني أريد العودة إلى هذه الخلاصة الثانية الضمنية للتصريح لأنها تضع المؤلفين في الوضع الصعب المتمثل في أن عليهم أن يفسروا مُطوّلاً، وبطريقة تبتعد عن الأرثوذكسية على الأقل، ما لا يريدون الكلام عنه. لقد كان باستطاعتهم تفضيل الصمت، ومعالجة هذه القضية باحتقار، وأنا مقتنع بأن هذا الموقف موجود. إني أفهمه، وأستطيع حتى الموافقة عليه. ولا أرى السبب الذي من أجله ينبغي دائماً الخضوع لكل الاتهامات التي تجلبها رياح الزمان. إن من الممكن للمرء أن يستريح إلى ما يوقن به، ويرفض بتهذيب نقاشاً يظنُّه غير مفيد أو مؤلم. ولكن إذا قرَّر التدخل، وحفّزته لهفة الإقناع، فإن عليه حينئذ أن يكون مستعداً لتفسير موقفه من أي شيء، ولفكّ خِرَق الضماد، وتحمّل معاكسات النقض.

ولتلخيص شعوره حول معنى هذه القضية، قال لي أحد الموقّعين على التصريح: «إن أولئك الذين يُسدّدون على أكثر ما لدى اليهود من مقدسات هم معادون للسامية»، وهذه إشارة إلى ما يُسمَّى الآن بكلمة مستعارة من كتاب الطقوس، بالهولوكوست (Holocauste)[3]. من السهل هنا أن أكون واضحاً جداً: إن هذا التأكيد مرفوض كلياً. فأنْ يضع كل شخص المقدس حيث يراه، ممكن. أما أن يفرض على الغير احترامه كمادة إيمان، فلا. فالمقدّس، في نظر مؤيدٍ للفلسفة المادية، ليس إلاّ مقولة

---

[3] هذه الكلمة تعني بدقة «التضحية بواسطة النار التي يقدمها اليهود». والعودة اللاحقة للمعنى تبقى ضمن منظور ثيولوجي.

ذهنية من بين مقولات أخرى. وهو يمكن أن يتبع التطور التاريخي. ومن غير الممكن التظاهر باحترام كل المقدَّسات متغيرة الأشكال، التي تولِّدها كل المعتقدات الإنسانية. كما لن يكون من الحكمة الاختيار بينها. يكفيني أن أحترم الأفراد، الذين هم من لحم وعظم، وحريتهم المادية والمعنوية. وربما لن يكون من غير المفيد ــ في لحظة تُمثّل فيها العودة إلى الدين آخر موضة، ويمتزج فيها، بنشاط، «آياتُ الله» بالعمليات «اليهودية المسيحية» لبيع أول فتىً جميل قادم بسعر رخيص ــ التأكيد ثانيةً على أن كل المعتقدات غير جديرة بالاحترام في ذاتها. إن كل فرد يتدبّر أمره مع معتقداته ومعتقدات الآخرين. فلا إله ولا سيّد. وهذا أقل ما يمكن المطالبة به في مجتمع علماني. والوثنيون أحرار في عدم الإصغاء قط إلى من يزدرون الأوثان. ربما سيعترض عليَّ البعض بأنه لا يوجد هناك إلا خطوة واحدة، يتم اجتيازها بسرعة، بين غياب الاحترام لمقدسات الآخر، والانتقال للعمل من أجل منع معتقد ما. والحقيقة، أن هدم الأوثان لا يتم إلاّ من أجل استبدالها بأصنام، وقد رأينا أن الثورات كانت تتفق جيداً على أن تعبئ لصالحها أشكال المقدَّس التي كانت تسعى قبل ذلك لإفراغها من مضمونها. إن الإنسان مؤمن، كما يُقال في كل مكان، وربما أكون أنا أيضاً كذلك، لأني أؤمن بأنه لا ينبغي عليَّ أن أكون مؤمناً.

ولكي لا نُبقي هالة المقدَّس، هناك حول الظاهرة النازية سبب آخر، جائز أكثر، لكنه نهائي: أنه الزمن الذي يمرّ. فبالنسبة لأولئك الذين يصلون الآن إلى سنّ الرجال، تُعَدُّ حرب الجزائر بعيدة تقريباً بُعْدَ حرب عام 1914. ومع ذلك فإننا نرى محاربيها القدماء الفتيان يختلجون من الرغبة في مزاحمة المتقدمين عليهم، أمام النُصب التعيسة للأموات، في 11 تشرين الثاني. أما الثانية فقد نُحّيت أيضاً في هذه الأزمنة المعادية للطوفان. إن الحساسيات لم تَعُد هي نفسها، وتكرار خطب فترة ما بعد الحرب لا يجد أيّ صدى. وموضة التراجع، هي أولاً موضة التحوّل. ويبدو أنه كان لبثّ فيلم «**الهولوكوست**» أثر مبهم[4]، وسنرى إشارات عديدة على ذلك.

---

[4] أنظر سلسلة جيلبير كونت في **لوموند**، 29 و30 أيار 1979.

لقد تبيَّنتُ في الصحف مقالاً يقدم عرضاً لكتاب ألماني حديث عن هتلر، جاء فيه: «أن لدى الشباب الألمان المولود بعد الحرب إزاء السياسة النازية مشاعر ممزوجة. فعدم الفهم ــ الذي أثاره حجمُ الفظائع التي ارتكبها النازيون، وأعاد طرحها على جدول الأعمال تكرار بثّ مسلسل «الهولوكوست» في التلفزة ــ يمتزج مع نفاد الصبر والقلق اللذين تتناقص القدرة على إخفائهما أمام شعور أجدادهم، الصامت والمكبوت، بالذنب. وهو شعور لم يعودوا يريدون القبول به، وتحمُّله، ويُولِّد نوعاً من حُبِّ اطلاعٍ عن بُعد، بارد وبلا عقد، على مرحلة تاريخية يعرفونها، في الأغلب، بشكل رديء جداً، لكنهم لا يستطيعون إلاّ أن يواجهونها. إنه حبُّ اطلاع على التاريخ.

«إنَّ الإدانة لم تَعُدْ تكفي: فباستثناء أقلية ضئيلة من غير القابلين للإصلاح، أصبحت القضية مفهومة. لكنه ينبغي الاستعلام والتحليل من أجل فهم ما حصل، وخصوصاً كيف أمكن لذلك أن يحصل.

هذا النمط الجديد من الاستفهام لدى جيراننا الشباب لا يريح مخاوف أولئك الذين يخشون حركة خفيّة نحو ردّ الاعتبار:

«إن الإدانة الإجمالية لهتلر لم تُعانِ من هذا الرأي المُسبق بالانفصال والانشقاق عنه، بل على العكس: فهي لم تصبح إلاّ أكثر إقناعاً. إنها ليست نتيجةً لأطروحة، وإنما لتحليلٍ وتقويم لا يمحيان أياً من المظاهر المتناقضة، أياً من التنافرات والانقطاعات الظاهرية على الأقل، التي تحدِّد معالم حياة هتلر، وعمله العام بشكل خاص، وتقترح تفسيرات توضيحية حول ما بقي فيها لُغزياً في كثيرٍ من الوجوه».

إني أحتفظ كاحتياط «بما بقي لغزياً»، وأُذكِّر بعنوان المقالة: «أَخْذُ هتلر على محمل الجدّ»[5]. إنّ هذا المؤلَّف، الذي يبدو أنه يأخذ التاريخ على محمل الجدّ، لم يصدر بالتأكيد عن المدرسة الداعية لمراجعة التاريخ (Révisionnisme)[*]، التي يصطفّ فوريسون فيها. لكنه ينتمي إليها، على

---

[5] **لوموند ديمانش** (Le Monde Dimanche)، 7 تشرين الأول 1979. عرض إيرهارد فريدبرغ لمؤلف سيباستيان هافنر، (Anmerkungen zu Hitler) ــ ميونخ ــ منشورات: Kindler، 1978.

[*] Le révisionnisme: مبدأ أو مذهب يدعو إلى مراجعة الأحداث التاريخية بغية تعديلها أو تنقيحها. (المترجم).

ما يبدو، بدافع الاهتمام بالبُعد الذي يُسجِّل ولادة هذه المرحلة من التاريخ. وهذا بالضبط ما نريد قوله بعبارة: **التاريخ سيحكم**. ولأنهم يحسُّون بغموضٍ بهذا التغيير في وضع الماضي، الذي يُعَدُّ، في النهاية، ماضيهم، يتمرَّد العديد من المثقفين والسياسيين ضد تطورٍ يلتهمهم. إن الطابع الوقتي للعمل، عملهم، وعمل أقاربهم، الأحياء والأموات، ينعكس في الضمائر، لأمد طويل بعد أن نُثرَ الغبار على بقاياهم، ولا يدركه بحواسهم الآخرون الذين يتلقّفهم المستقبل. إني أعرف ذلك أيضاً. أنني لا أقيسُ، بلا دوار، المدَّ المنساب بين الأزمنة القوية لمشاركاتي في ما كان يصنع الأحداث، والذكرى التي تشوِّه، وتقطع.

هذا الاستطراد لن يكتمل من دون الرد على نوع من اعتراضٍ ثانٍ، خاص بالقَدَر اليهودي، وخصوصاً كما التوى أثناء المرحلة النازية. فما قد يصلح لمقدَّس الآخرين، قد لا يصلح، نسبياً، له، لأنه ظاهرة فريدة، ولأن على بقية البشرية أن تقدم حسابات للشعب اليهودي. هنا إذاً يجب أيضاً أن نقول أن قَدَر الناس أو مجموعات من الناس لا يكون إلا خاصاً، وأن خصوصية البعض تكون تقريباً مُغلقة على خصوصية الآخرين. بالنسبة لي، أنا الذي لا أعرف وطناً آخر غير أرخبيل الصداقات واللقاءات، والتي جُبِلَت من قليلٍ من كل الأشياء، ومن قارات عدَّة، فإن الإنسان يساوي الإنسان. وما لديه من شيء مشترك، وما هو قابل للمقارنة بين إنسانٍ وآخر، ضئيل جداً، ويساوي قليلاً. إن الخصوصيات، الغنية بوجه آخر، المعقّدة، المتجاورة، القابلة بالكاد للنقل، هي التي تشكل النسيج الحقيقي لتيَهَاننا. إني لا أتصور، إذا تكلّمنا عن تجربة، انه يمكن الاعتقاد بأن هناك مجدٌ أو شقاءٌ أكثر في أن يكون المرء يهودياً، أو زولوياً، أو ميلانيزياً، أو منونغياً، بسبب التنوّعات القصوى التي تمثلها هذه الانتماءات التي يختارها المرء تقريباً ويضطلع بها. إني لا أحب هذه العموميات التي تؤرجحك مثل قذائف من عيار 75. لقد أصبحنا جميعاً مُهَرَّبين ومتباينين جداً لكي نتحمّل أيضاً لأمد طويل هذه الأوهام القديمة: أنتَ هذا، وأنا ذاك...

ولن يكون ممكناً، إلاّ لقاءَ لجوءٍ إلى اللاهوت، يتم الإقرار به أو لا، إضفاءُ طابعٍ خاصٍ على مجموعة ما، وإسناد دور مُمَيِّزٍ لها. هكذا نرى جيداً كيف أن أيديولوجية قائمة على مفهوم **الاصطفاء** تكون مستعدة مُسبقاً لتأكيد خصوصية غير قابلة للاختزال. لكنّ أية مجموعة بشرية، مهما كانت، تقوم على التلاعب بلاهوتيتها الخاصة، باسم حالة داخلية لا تتفق مع أية حالة داخلية أخرى. إن من الممكن أن نختار واحدة منها، أو أن لا نختار أياً منها.

لن ينكر أي شخص وجود نوع من التردد، أو حتى من الرقابة، إزاء كل خطاب يُلقى حول اليهود، أو الصهيونية، أو إسرائيل، إذا لم يكن الكلام الصادر مسموحاً به منذ البداية، بطريقة أو بأخرى. فمن أجل الإصغاء إليه، يجب، كما يُقال، معرفة من أين يصدر الكلام. وبدون مصادقة ملائمة، وعلامة للشرعية، كان كل خطاب حول هذا الموضوع معرضاً للسخرية، ومدفوعاً للريبة، هكذا يحصل أن نسمع كلاماً ينطق به يهودي، وينتقد، على سبيل المثال، الصهيونية، أو بعض مواقف مؤسسات يهودية، فيُعْتَبَر كلاماً لا يُحتَمَل من فمِ إنسان لطيف، ويتم الاتفاق على ذلك بين اليهود وغير اليهود. لقد كانت مصطلحات اليسار تتجنب منذ أمد طويل ذكر تعبير «يهودي». ولكي يجيز ذلك لنفسه، كان على أي خطاب يتطرق لمعالجة أي مظهر من مظاهر اليهودية أن يتحاشى الشعور بالذنب، وينقل شعور المذنبين بالذنب (النازيون، وأنصارهم، والمعادون للسامية) إلى أولئك الذين ليسوا كذلك، لكنّ عليهم أن يحملوه لأنهم يشكّلون جزءاً من جماعة ولّدت المذنبين المذكورين. والمُحيل الكبير، ذو الاستعمال الشامل، هو أوشويتز (Auschwitz). إنها كلمة السر، والرمز الذي يُسَدّد الرسم الجمركي. افتحوا صحيفة، في أي يوم كان، وستجدون اسم أوشويتز مشارٌ إليه باعتبار أن له صلة بأي شيء كان. فهو ينطق بكل شيء.

ومن المؤكد أنه لا ينطق بأي شيء. ماذا سيحصل إذا أخذتُ ــ بدافع رفضٍ، اعتدت عليه، لما يبدو لي أنه مجرد اتفاق ــ بالنظر إلى **حقيقة** ما كان عليه هذا السهل الكئيب، وبالسعي لفهم ما كان عليه تشييدُ ما كان يُعدُّ ــ من الناحية التاريخية في بادئ الأمر ــ مشروعاً صناعياً وسياسياً ضخماً؟ وإذا بحثت، فيما وراء الرمز عن الوقائع التي سأسعى لأن أطَبِّق

عليها مناهج التفكير التي استعملها في مناسبات أخرى؟ هل سأكون مسخاً بارداً، يزعم أنه يواصل التفكير أمام مشهد الرعب الذي يصعب الدفاع عنه؟

أعرف أن هناك أشياءً لا توجد كلمات لوصفها. رأيت يوماً في دانانغ، بڤيتنام، بعض الجنود الأمريكيين «الشجعان» وهم يصفّون مئتي جثة لقرويين كانوا قد قصفوهم ليلاً بالنابالم... كنتُ وسط جمهور ڤيتنامي وأنا أنظر إلى هذا، مخبولاً. كان الأمريكيون يهزلون، ويأخذون صوراً، لإرسالها إلى المنزل. ماذا نقول؟ كيف نتحدث عن ذلك؟ لندع هذه الرؤى تتلاشى في ضباب انفعالات مضت. لندع لأولئك الذين يرغبون بذلك أمر اللجوء إلى مساعي العقل المضنية، إذا أرادوا معرفة كيف نسأل عن كل لماذا. هناك آخرون لن يشعروا بالقوة اللازمة للفصل بين انفعالٍ يخنقهم، واستعمال ــ مُجَمِّد أحياناً ــ للعقل الذي يُحلِّل: إني أفهمهم، أفضّل راحتهم، ولا أنتظر جوابهم. لأن الأمر يتعلق، بالفعل، «بابتذال» ــ إذا أخذنا ثانيةً بكلمة تريد بخبث أن تكون حديثة ــ إن كان الابتذال يعني تطبيق قواعد حكم متماثلة على هذا الحدث أو ذاك. لكنّ المؤرخ يصدم دائماً الشاهد لأنه يبتذل التجربة الفريدة دائماً لذاك الذي مَرَّ من هنا.

إذا كان الأمر يتعلق حقاً بجعل الأجيال الشابة تعرف ما جرى، لكي «لا نعود لرؤية ذلك مطلقاً»، فإنه يجب أن نقدّم لها الحقيقة من أقرب مكان يمكن فيه الإحاطة بها، وأن نُخلِّص صورة النفي من كل الأساطير التي تُربكها، ونجيب بما أمكن من الوضوح على كل الأسئلة التي لن تكفّ عن أن تُطرَح. وهذا هو بالتأكيد الاحترام الذي علينا أن نُقدِّمه إلى أولئك الذين عانوا. فكل سخط لا يكون سببه الوحيد البحث عن الحقيقة، مع ما يمكن أن يتضمنه هذا الأمر من فرصٍ للشك، سيكون له بالتأكيد مَرْمى سياسي يستهدف الحاضر أكثر مما يستهدف الماضي. ولهذا فإنه ينبغي التعامل معه باعتباره طريقة للمجادلة تستعمل بدون حق معاناة الآخرين. إني أُدوِّن، حالياً، أن هذا المظهر السياسي ــ والجدالي ــ يمكن أن يُسيطر. واطلب إذاً، لكي أكون منهجياً، تعليق الحكم السياسي لفترة من الزمن، وذلك لكي يكون بالإمكان التساؤل عمَّا إذا كان هناك أي سبب لطرح قضية غرف الغاز بصيغ «**وقائع تاريخية**».

أولاً: المظهر التاريخي

هناك سبب، بسيط جداً بنظري، لن يرفضه أحد: أنَّه وُجِدَت، وما زالت توجد خلافات جسيمة بين الشهود، والمنفيّين، والنازيين الذين اتُّهموا أمام محاكم الحلفاء، والمؤرِّخين الذين سعوا للقيام بتركيبات حول قصة النفي، وفي موضوع مكان، وعمل، وحتى وجود **بعض** غرف الغاز.

ويمكن إعطاء أنفسنا فكرة عن ذلك بقراءة الصفحات الثلاث الصغيرة (من أصل 667 صفحة) التي كرّستها أولغا ورمسر ــ ميغو «لقضية غرف الغاز» في أطروحتها عن «**نظام الاعتقال النازي**» (1933 ــ 1945)[6]. فقد لاحظت أن الشهادات تتناقض، وأن كثيراً منها محشوٌّ بأشياء من المُستبعد حدوثها، وأن قادة المعسكرات «يبدو أنهم زايدوا في الرعب» (ص: 540) أثناء محاكماتهم، التي بدت «اعترافاتهم» فيها «غريبة جداً» (ص: 543 ــ 544). وفي حديثها عن هذه الشهادات التي حدّدت أمكنة غرف الغاز في موتهاوسن وأورانيانبورغ، كتبت: «إن هذه التأكيدات تبدو لنا من قبيل الأسطورة». أما فيما يتعلق براڤنسبروك، التي كانت غرفة الغاز فيها عبارة عن «كوخ خشبي» (بحسب رواية ماري كلود فيَّان كوتوريه) «فسنلاحظ أخيراً أن التصريحات حول وجود غرف الغاز في راڤنسبروك حدّدته زمنياً بدءاً من شباط 1945، تاريخ وصول الذين تمَّ إخلاؤهم من أوشويتز» (ص: 544). وهو تأكيد كان، من جهة أخرى، موضوعاً مُتَنازَعاً عليه.

هذه المقاطع لمؤرِّخة كرَّست سنوات للبحث، أثَّرَت بشكل مؤلم بجيرمين تيّون، عالمة الأجناس البشرية الذائعة الصيت، التي كانت هي نفسها منفيّة في راڤنسبروك لمشاركتها في المقاومة. وكانت هذه قد جمعت، منذ بداية إقامتها في المعسكر، وبعد التحرير، ما كان يمكن أن يُشكل معطيات حول المنفيِّين، وسَيْر المعسكر. وبعد عمل لافت للنظر بدقته، وتَعَقُّل كبير في منهجه، توصّلت إلى إعادة تكوين جزء هام من قصة معسكر النساء هذا[7]. وقد برهنت،

---

[6] Olga Wormser -Migot: «Le Système Concentrationnaire Nazi, 1933-1945» - P.U.F - paris,1968, pp. 541-544.

[7] Germaine Tillion: «Ravensbruck, le Seuil - Paris -1973-284 P.

بأمثلة، على أن بعض الذكريات الدقيقة مغلوطة كلياً، أو أن موضعها بُدِّلَ في الزمان والمكان. ومن أجل التحقق من واقعة، مهما كانت صغيرة، كان عليها القيام بتقاطعات عديدة. ولهذا كان من اللافت تماماً للنظر قدرتها على إظهار أن وجود غرفة الغاز لم يكن موضع شك بالنسبة لأي شخص ــ وخصوصاً بالنسبة لأفراد فِرَق الحماية (S.S)[*] في المعسكر، أثناء محاكمتهم ــ وعلى عدم إعطاء أي دليل غير قابل للنقاش على وجودها، وذلك لدرجة أنها لم تُحدِّد موقعها على المخطط التفصيلي الذي وضعته للمعسكر (ص: 272 ــ 273). وسنفهم حين قراءة هذا الكتاب الخطير والمؤثِّر أنها لا تستطيع تخيُّل أنَّ عليها تقديم أدِلَّة على ما يبدو لها أنه حقيقي بشكل جليّ ومؤكد.

ومع ذلك فإن المؤرخين المحترفين يصطفون في الجانب الآخر، ويعتبرون غرفة الغاز هذه أسطورية. الأمر الذي يثير القلق بشدة، وإذا ابتعدنا قليلاً في البحث، تبيّنّا أننا نمتلك شهادات، سُجِّلَت في نورمبرغ وأمكنة أخرى، حول غرف الغاز التي لم تَعُدْ أغلبية المؤرِّخين ــ مِنْ بين مَنْ كانوا أكثر عداءً للفكرة القائلة بأن الغرف قيد التساؤل لم توجد ــ تعتبر اليوم أنها وُجِدَت. فقد كتب مدير معهد Für Zeitgeschichte الرسمي جداً، في ميونيخ، عام 1960، أنه لم تكن هناك أية «إبادة كثيفة لليهود بالغاز» في «الرايخ القديم» (ألمانيا)، لكنه كان هناك منها في الأقاليم المحتلّة من بولونيا، ولا سيما في أوشويتز ــ بيركينو، سوبيبور، تريبلينكا، شلمنو، وبيلزيك[8]. وأعتقد أن إجماع المدافعين عن التاريخ كما نعرفه عادةً يكمن هنا. سيعترض البعض على ذلك بأن هذا التصريح لا يستبعد عمليات القتل بالغاز «غير الكثيفة»، أو القتل بالغاز لغير اليهود، كما حدث في داشو، حيث كانت نسبة اليهود ضعيفة، كما يبدو. لكن رسالة بروزات (Broszat) بعنوان: «Keine Vergasung in Dachau» كانت رداً على مقالة ظهرت سابقاً في الصحيفة نفسها.

---

[*] «فرق الحماية» المعروفة بالرمز «S. S»، وهو اختصار لكلمتي (STAFFEL–SCHUTZ)، هي فرق الشرطة العسكرية في ألمانيا النازية، التي كانت مكلفة، بشكل خاص، بمراقبة معسكرات الاعتقال، والأقاليم التي احتلتها قوات الرايخ الثالث (المترجم).

[8] Die Zeit ــ 19 آب 1960.

إذا تمّ القبول بالأطروحة القائلة بأن غرف الغاز لم تُستعمل إلا في الأراضي البولونية، فإنه يجب أن تُستبعد من دليل الفضائح النازية تلك التي تمت الإشارة إليها، وحتى تأكيدها، في داشو، وستروتهوف (بالألزاس)، وراڤنسبروك، وموتها وسن ــ هارتيم[9]، وكثير غيرها أيضاً. لقد تحدَّث دافيد روسيه، في الصفحات الأولى من كتابه البارز «**أيام موتنا**» عن غرفة غاز في بوشنوالد لم يَدَّعِ أي شخص أنها وُجِدت[10]. وفي معسكر داشو، كان على السلطات أن تضيف عند المساء لافتة عن غرفة الغاز المزعومة لتوضح بدقة أنها لم تُستعمل مطلقاً. إلا أن جيرمين تيّون عرضت علينا تقرير البير فريبورغ، المهندس الكيميائي، النقيب والعضو في البعثة العسكرية الفرنسية لدى الجيش الأمريكي، الذي زار داشو بعد ستة أيام من تحرير المعسكر في نيسان 1945 (ص: 249 ــ 251). وقد قال، هو، أنها استُعملت.

إذاً ماذا نُصدِّق؟ كيف يمكن للإنسان أن يتخلّص من هذه الوثائق، المقنعة كلها للوهلة الأولى، والتي تؤكد أشياءً متناقضة تماماً؟ هل يمكن الوثوق بهذه «المؤلفات المُستَعملة التي تتطلب من مؤلِّفيها كثيراً من الصبر، والوقت، والجدارة، لأنه يجب ــ من أجل عدم الضياع في هذا الركام الدامي ــ فكّ رموز عدد لا يحصى من الأوراق القديمة، المُنفِرة بشكل لا معقول، والتي تمّ تزوير أكثرها أهمية»[11]؟ في أية متاهة وقعنا؟ إنّ جميع المؤلِّفين يقولون أن هذه التزويرات موجودة، لكنهم لا يتفقون على السعي من أجل التحقق منها. وللحكم قليلاً على معارفنا عن هذه المرحلة المرعبة، القريبة والبعيدة جداً، يمكن الرجوع إلى واحد من أولئك الذين كانوا من أكثر من اشتغل بهذه

---

[9] أنظر ردّ سيرج شوموف (S. Choumoff) على أ. ورمسر ــ ميغو (O. Wormser-Migot) في **لوموند**، 7 حزيران 1969، وكذلك في كرّاس نشرته في 1972 رابطة منفيّي موتهاوسن بعنوان: «غرف الغاز في موتهاوسن»، 96 صفحة.

[10] David Rousset: «Les Jours de notre mort», pavois, Éd. Du Paris, 1947, 786 P.
انظر الصفحة 57. وحول هذه الغرفة، انظر أيضاً الصفحة 263 من كتاب جيرمين تيّون، المذكور سابقاً.
ــ لفت البعض انتباهي إلى أن هذا الكتاب هو رواية دمجت في مكان واحد أعمالا جرت، في الحقيقة، في أمكنة عدّة. ليكن. ولكن حينئذ لم يكن ينبغي تسمية «بوشنوالد» بالمكان متعدد العناصر. فهذا التباس غير مفيد.

[11] Germaine Tillion, op. cit, P.7.

المسألة. وهو ليون بولياكوف، فنقرأ ما يلي، في المقدمة الجديدة التي كتبها في عام 1974 للطبعة الجديدة من كتابه الكلاسيكي: «**كتاب صلوات الحقد**»[12]:

«نلاحظ إذاً حالة أشياء مفاجئة إلى حد ما. من جهة أولى، أصبحت الإبادة الجماعية الهتلرية إحدى أكبر أساطير العالم المعاصر، التي ما زالت حتى اليوم غير قابلة للانفصال عن أي موقف سياسي أو أخلاقي يُتَّخذ تجاه اليهود، والتي استندت إليها بكثير من الطرق المختلفة الكنائسُ، ورؤساء الدول، والطلاب الباريسيون المتمردون، وعلماء الأخلاق والروائيون من كل البلدان. ومن جهة أخرى يُبدي المؤرِّخون، والجامعيون، وآخرون، لامبالاة بأكثر مشروع نوعي لهتلر، المشروع الذي جعل من اسمه شيئاً منفِّراً وشتيمة، على الرغم من الاهتمام الثابت الذي يوليه الجمهور الواسع لتاريخ الحرب العالمية الثانية، ومن محاكمة إيخمان، ومن التجديد الحديث للإنتاج التاريخي الذي يدور حول هتلر نفسه. وبالنتيجة، فإن معارفنا حول الحلّ النهائي للمسألة اليهودية تقدمت خلال الخمسة والعشرين سنة الأخيرة أقل من تقدّم تلك التي تمكّنّا من امتلاكها عن سان برتيليمي، أو مصر القديمة».

«لماذا هذا التردُّد لدى الباحثين، المكمِّل لملكة النسيان لدى الجمهور؟ أليس بسبب شعورٍ مُتفَشٍ بالذنب، فُرِضَ بموجبه حظرٌ على معاداة السامية، منذ عام 1945، أو مُوِّهت تحت مصطلحات أخرى؟ إنّ الرعب نفسه هو الذي يجعلها محظورة بأقصى درجات القسوة (إنها، بالنسبة لعالم النفس، دلالة على كمونها في أعماق القلوب) وينصح بالعدول عن معرفة ما حصل، **بالحقيقة**، لليهود، وكيف كان يعمل جلاّدوهم، ولماذا أصبحوا كذلك (هل أستطيع وضع خط تحت «كيف» و«لماذا»؟) تلك هي، على ما يبدو، الصلة بين عدم شعبية الموضوع وتحريم الكلمة،إنْ لم يُحَرَّم الشيء. ولهذا فإنه يجب إسناد الاتجاه للتأخر بالوقوف عند هذا «الجانب الرديء» من التاريخ، المتمثل بمعاناة اليهود، إلى رقابةٍ أو إلى مقاومات من هذا النوع، لكنها أُسقِطت على الماضي».

---

[12] Leon Poliakov: «BRÉVIAIRE de la Haine», le LIVRE de poche, 1974, PP. 12-13 (Première édition: 1951).

لقد كان من المفاجئ رؤية ليون بولياكوف نفسه يتواجد بين الموقّعين على تصريح الأربعة والثلاثين، وأن يكون أحد من تعهّدوه، كما يُقال في القانون الكنسي، وهو الذي يبدو هنا أنه دعى، متمنياً، للقيام ببحوث جديدة، أكثر عمقاً، تعالج الـ: «كيف» والـ: «لماذا»، وتتخلّص من هذا «الشعور المتفشي بالذنب» الذي يمنع الموضوع. ومهما كان رأي هؤلاء الدعاة الجدد للوفاق، فقد وُجِدَ نقاش حاد بين مؤلّفين يُبَشّرون بمبادئ متشابهة جداً. ألا يتمنّون، هم الذين يحترفون هذه المهنة، عدم الاكتراث بالأساطير، والشهادات الخاطئة، «والتزويرات» التي تحجب النور عن هذه الأسئلة **الواقعية**؟ لقد أُدين بلانشيه ــ الذي حيّا تصريح المؤرخين ــ بذنب الخفّة عندما كتب: «إنّ عدم وجود غرف غاز في كل معسكرات الاعتقال، حتى في بعض تلك التي يُزْعَم تقديمها للحجاج والسوّاح، هو واقع يعترف به المختصّون والشهود المباشرون». وهذا خطأ، فإما أن بلانشيه لم يُعلَم بوجود هذه الاختلافات، وإما أنه أهملها.

وإذا كان اتجاه البحث المعاصر، المعتَمَد من قِبَل الأربعة والثلاثين الذين يجهلون الجدل المشار إليه أعلاه، يكمن في دفع رموز القتل الجماهيري هذه نحو الشرق، من خلال إدخال تمييز لم تعرفه الإدارة الألمانية أبداً بين معسكرات «الإبادة» ومعسكرات «الاعتقال» (وهو المصطلح الوحيد المُثْبَت تاريخياً)، فهل سيكون إذاً من غير المشروع كلياً وجود إرادة للتأكد، في هذه المرة، من أن الوثائق لم تزوّر، وأن الشهود لم يرتكبوا خطأ، وأن الاعترافات القضائية صدرت عن حسن نية قابلة للمراقبة، وأنه تمّ أخيراً وضع قليل من النظام والرصانة في النقد، الحذر بشكل خاص، الذي يفرض نفسه على وثائق يبدو أن الحقيقة تهرب منها، وأنه تمّ في النهاية ضبط منهج للتمييز بين الأدلة المغلوطة المتعلقة بوجود غرف الغاز في معسكرات الغرب، والأدلة الأخرى، ذات المصادر المتشابهة غالباً، المتعلقة بمعسكرات الشرق؟ كيف سنمتنع عن أن نطرح على أنفسنا أسئلة عن الطريقة التي كانت تعمل بها محكمة نورمبرغ[13]،

---

[13] قال جان بول سارتر في معرض تحليله لأعمال محكمة راسل: كان لدى نورمبرغ عيب: كانت قد أقيمت من قبل المنتصرين الذين كانوا يحكمون على مهزوم. **لوموند**، 10 أيار 1975.

وهي محكمة كان نظامها القانوني يوضح بدقة أنها لن تكون مقيدة بالقواعد التقنية المتعلقة بإقامة الأدلة، وأنها لن تطلب تقديم الدليل على الوقائع الشائعة بين العامة، وإنما ستأخذ بها كأمر ثابت[14]. كيف سنتجنّب أن نطرح على أنفسنا بعض الأسئلة عن قيمة الوثائق التي أنتجها الجانب السوفييتي؟ «بعد تحرير معسكر أوشويتز بدأت لجنة الدولة الاستثنائية في الاتحاد السوفييتي لدراسة الجرائم الألمانية، التي ترأسها الجنرال الدكتور ديمتري جـ. كودرياڤتسيڤ، العمل فوراً»[15]. وفي هذه المرحلة التي بلغت فيها الستالينية أوجها، كانت محاكمات موسكو تمثل أجمل ألقاب مجد رجال القانون السوفييت. وقد احتاج الأمر إلى قليل من الجهد، في نورمبرغ للحيلولة دون نجاح هؤلاء الرجال أنفسهم في أن ينقلوا إلى النازيين مسؤولية مذابح الضباط البولونيين في كاتين، الذين لم يتم اكتشاف ركام جثثهم فيها إلاّ من خلال تقدّم الجيش الألماني. ولكن على هذا الصعيد، بَدَا ــ بشكل غريب ــ أن بعض الأشخاص، المنحازين، مُستعدُّون للثقة بالسوفييت والبولونيين الذين كانت معاداتهم للسامية، المعروفة جيداً، تشكل ضمانة لنزاهتهم، في الوقت الذي يعتبرون فيه أن معاداة النازيين للسامية تضمن العكس. يا لها من رصانة؟

بعد هذه الأسئلة الواقعية، أَلَن تكون هناك مادة يمكن إعادة التفكير بها؟ يقول بول ڤاين: «يتعلّق عمل المؤرِّخ بالإشكالية التي يُعطيها لنفسه، من جهة أولى، وبالوثائق التي يمتلكها، من جهة أخرى. وإذا تجمّد هذا العمل، فإن ذلك يعود أحياناً إلى نقصٍ في الوثائق، وأحياناً أخرى إلى إشكالية متحجّرة. إلا أن التجربة تثبت أن تحجّر الإشكالية يحدث دائماً قبل وقت كثير من استنفاذ الوثائق: فحتى عندما تكون الوثائق فقيرة يكون هناك دائماً قضايا لم نفكر في طرحها على أنفسنا»[16].

---

[14] المادتان 19 و21 من نظام المحكمة العسكرية الحليفة.

[15] تفسير صورة نُشرَت في الصفحتين 176 و177 من كتاب: **أوشويتز**، الطبعة الفرنسية، منشورات Interpress، فرصوفيا، 1978.

[16] Paul Veyne: L' Inventaire des différences, le Seuil, 1976, P. 14.

يبدو لي جيداً أن بولياكوف يصف، في المقطع المذكور أعلاه، ظاهرة مشابهة «لعمل مؤرِّخ مُجَمَّد»[17]. قد يكون من الممكن التوسع في الأسباب ــ التاريخية ــ لهذا الجمود، أو بالأحرى لتجمُّده عند ما كان عليه في الفترة اللاحقة مباشرة للحرب، وهي فترة إعادة بناء مادي وأيديولوجي. إنَّ من اللازم الحديث عن مناخ هذه الفترة، عن الاحتكار الذي كان يدَّعيه لأنفسهم ــ بدون حق ــ الشيوعيون ورفاق طريقهم، في كل ما كان يتصل بالحرب وبالمقاومة، وفي الأهوال والفضائح التي تلتها باسم التطهير. اقرؤوا، أو أعيدوا قراءة كتابيْ: «**في القشّ والحَب**» و«**رسالة إلى مديري المقاومة**»، لجان بولهان، الذي كان مقاوماً، ومفكّراً نقدياً[18].

يعتقد الإنسان العادي، كما اعتقدتُ لمدة طويلة أن لدينا عن موضوع سياسة الإبادة النازية كمية واسعة من الوثائق والمعلومات التي يمكن التحقق منها. وقد عَنْوَنَ جورج ويللرز، الاختصاصي الخبير في المادة، مقالاً له بـ: «وفرة الأدلة»[19]. أما فرانسوا دلبيش، الذي يعرض بشكل جيد «الحقيقة حول الحل النهائي»[20]. فيتحدث عن «كثرة الشهادات، والوثائق، والأعمال من كل الأنواع».

إلاّ أن هذا لم يكن رأي اختصاصي آخر، هو ليون بولياكوف، الذي كتب: «إنّ حملة إبادة اليهود هي الوحيدة التي بقيت ــ فيما يتعلق بمفهومها، وفي كثير من مظاهرها الأساسية الأخرى كذلك ــ مغمورة في الضباب. فهناك استدلالات، واعتبارات نفسية، وقصص مُستقاة من مصدرٍ أخذها عن مصدرٍ آخر أو مصدرين آخرين، تسمح لنا بإعادة تكوين تطوّرها بشكل محتمل إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن بعض التفاصيل ستبقى

---

[17] لمناقشة أعم حول الموضوع، انظر:

Pierre Aycoberry: La Question nazie, les interprétations du national – socialisme, 1922-1975, le Seuil, Points Histoire, Paris, 1979, 317 P.

[18] Jean Paulhan: «De la Paille et du grain». Gallimard, Paris, 1948. «Lettre aux directeurs de la Résistance», Éditions de Minuit, Paris, 1952. Réédité par J.J. pauvert, Paris, 1968.

[19] Georges Wellers: «Abondance de Preuves» - le Monde- 29 novembre 1978.

[20] Fnoncois Delpech: «la vérite ' sur la solution Finale» - le Monde-8 mars 1979.

مجهولة إلى الأبد. ففيما يتعلق بالمفهوم الدقيق لخطة الإبادة الشاملة انتحر الفاعلون الثلاثة أو الأربعة الرئيسون في أيار 1945. ولم تبقَ أية وثيقة عن ذلك. وربما لم توجد مطلقاً. ذاك هو السرّ الذي أحاط به سادةُ الرايخ الثالث ــ المُتبجِّحون والوقحون في مناسبات أخرى ــ جريمتهم الكبرى»[21]. أيُّ موضوع آخر كان سيُكتفى فيه باعتبارات نفسية وبقصص مُستقاة من مصدرٍ مأخوذ عن مصدرٍ آخر أو مصدرين، لوصف إعادة التكوين بأنها محتملة بشكل كبير؟ ألا نرى في الجملة الأخيرة المذكورة شيئاً نفسياً مُستبعد الحدوث؟ إني لا أستطيع الاكتفاء بهذا النوع من التأكيدات فهو يرتكز على رمل: إني لا أقول بأن السيد بولياكوف مخطئ، أو أنه على حق، وإنما أنه يعطينا كل الأسباب لأن نعتبر بمنزلة الفرضيات ما كان قد وصفه لنا ــ فيما بعد ــ كنتائج. وسيكون علينا إذاً التّحقق من هذه الفرضيات بوسائل أخرى، لأنه ــ كما يُقال لنا ــ لا وجود لوثائق يصعب تصديقها حين نملك بعض الأضواء عن سَيْر الآلة الإدارية الألمانية.

ومع ذلك فقد نمت، على هامش المؤسسات، مدرسة أخرى، تقول عن نفسها أنها مراجعة للتاريخ، وتضم خليطاً غريباً إلى حد ما، من جهة أخرى. ويبدو لي أن سمتها المشتركة تكمن في إصرارها على أن جزءاً من الصورة التي نكوّنها عن ألمانيا النازية يأتينا بخط مستقيم من الدعاية الحربية الحليفة، وهي دعاية لم تكن حريصة على الحقيقة أكثر بكثير من دعاية الأعداء الذين كانت تقاتلهم. إن أي شخص لن يُنكر من جهة أخرى، أن هذه الدعاية كانت موجودة، وأنها تمكنت من امتلاك مظهر كاذب مُميّز. لقد عوّدنا «العالَم الحر»، بمناسبة حروبه الإمبريالية، على حملات تسميم فعّالة جداً، في حرب الجزائر، وعمليات وكالة المخابرات المركزية، والهند الصينية، ..إلخ. ومن الممكن مضاعفة الأمثلة

---

(21) «Bréviaire de la haine» - op. cit, P. 171.

ــ كُتب هذا الكتاب، بالتأكيد، في 1951، لكنّ المؤلف يلاحظ، في مقدمته لطبعة 1974، أنه نادرا ما كان هناك جديد في ربع قرن، وأن «الأعمال الرصينة ما زالت منعدمة في المسائل التفصيلية» ــ ص: 11 ــ 12.

(ad nauseam)[22]. إن كل واحد يعرف ذلك، لكنه ربما لا يعي أن آثار دعاية ما لا تتبدّد كلياً بعد عَيْش الحدث الذي سبّب ظهورها. ومن هذا القبيل، قمت لأمد طويل بنشر الفكرة القائلة بأن حرب الجزائر أدت لسقوط مليون قتيل، وذلك إلى فترة حديثة جداً عَلِمْتُ فيها من بعض الأصدقاء، الأفضل اطلاعاً مني، بأن «بحوثاً» أكثر رصانة حدّدت الرقم بين ثلث ونصف الرقم الذي كنت أخذته، بكل حسن نية، من الدعاية الجزائرية. وفيما يتعلق بألمانيا النازية، يبدو أن أي شخص لم يُعطِ لنفسه مهمة التفريق بوضوح بين ما هو دعاية، واختراع شهود، وحبكات روائية رسمية، وما يتعلق بميدان الوقائع القابلة للإثبات. ومع ذلك، فإن هذا العمل تمّ بالنسبة للحرب العالمية الأولى ويمكن أن يُستخدم كنموذج[23].

ليس هذا مكان مناقشة هذا الموضوع بعمق. وأنا لست مؤرّخاً لألمانيا، لكنّ المشكلة بحق هي أن هذا التيار غير مُعترَف به، وأن الصحافة قضت على وجوده. وقضية فوريسون تبدو بحقٍ نوعاً من ثغرة قامت بها المدرسة الداعية لمراجعة التاريخ (École Révisionniste)، وكانت مفاجئة ومُباغتة بعد منعها منذ أمد طويل. ولهذا فإن من الواجب قليلاً معرفتها من أجل فهم النقد الذي وجّهه لها المؤرّخ فرانسوا دلبيش:

«استعمل (دُعاة مراجعة التاريخ) كلُّهم منهجاً جدالياً قديماً لم يَعُد هناك داعٍ للبرهنة على فعاليته، هو منهج النقد الدقيق الذي يُكثر من اعتماد الشك (L' hypercritique). وتكمن هذه الطريقة في البحث، في الأدبيات الضخمة، غير المتساوية طبيعياً، والتي كُرِّست لعمليات التعذيب النازية، عن أخطاء أو مبالغات كانوا يُبرزونها ويجترُّونها إلى ما لانهاية ليرموا الشك على المجموع، وينكروا الكل كتلةً واحدة».

---

[22] انظر الملف الذي جمعه:

Noam Chomsky et Edward S. Herman: The Political Economy of Human Rights, 2Volumes, south End Press, Boston, 1979.

[23] Jean Norton Cru, Témoins, 1929, Du témoignage, 1930.

ـ أعاد جـ. جـ. بوفير (J.J. PAUVERT) نشر هذا النص الأخير جزئياً في عام 1967.
انظر: Marie Bonaparte: Mythes de Guerre, P. U. F, 1950, 182 P.

«هل كان الوقت مواتياً لأن يُشهِّر المُؤرِّخون بالنقد المُبَالَغ فيه، ويَعُدُّون كل واقعة شهد بها مصدران مستقلان، وجَيِّدَا الاطلاع، واقعة حقيقية، ومحتملة جداً، مع التحفظ على ضرورة التحقق منها لاحقاً؟ لقد قَبِلوا طواعية، وتمنّوا حتى الاعتراضات والاستجوابات، شريطة أن تكون معقولة، وقائمة على حجج رصينة. وتلك ليست الحالة حالياً في الحملة التي تسعى للتشكيك بحقيقة الهولوكوست. ومع ذلك فإنَّ من الصعب الرّد على النقد الدقيق، لأن من محاذير ذلك الغرق في التفاصيل ونسيان المخطط الإجمالي».

يمكن، حول المبدأ، الرّد بأن مفهوم النقد الدقيق نادراً ما استُعمل، لأنه غير مستقر، وبطريقة ما متناقض. وإذا كان، كما يقول معجم «روبير»، «نقداً دقيقاً، وتمريناً منهجياً للشك»، فليس في ذلك ما يستوجب اللوم حقاً. فديكارت كان إذاً ناقداً دقيقاً. وإذا أردنا أن نقول أن النقد لم يَعُد نقداً، وأن الشك لم يَعُد شكاً، لأن إنكار البداهة ليس شكاً، وإنما هو يقين، فإن الكلمة حينئذ لن يكون لها من معنى. ولكن لنمُرَّ.

سنتسلّى برؤية الصورة الساذجة للأدبيات الصحافية وهي تُسنَد إلى المؤرِّخين، مع قصة المصدَرَيْن المستقلّين اللذين يتقاطعان. ليس هناك شخص يعمل بهذا الشكل. فهناك المصادر الجيدة والمصادر الرديئة، والمهارة هي في حسن قياسها، لأن من غير الممكن، بالتأكيد، وبشكل مطلق تقريباً، التأكد من أن هناك مصدرين مستقلّان الواحد منهما عن الآخر. لكني أُثَمِّن خصوصاً عبارة «مع التحفظ على ضرورة التحقق منها لاحقاً». لاحقاً لأي شيء؟ ألن يكون الباب مفتوحاً للاتهامات، إذا تأخر التحقق بالصدفة، أو تبيَّن أنه مستحيل؟ لنلاحظ أيضاً النزاهة التي تكمن في تمنّي «الاعتراضات والاستجوابات»، القائمة على «حجج رصينة». قد يمكن الاعتقاد بأنّ المؤرخ، الحريص على تبديد كل الشكوك، سيبرهن على أن حجج فوريسون ليست رصينة، وإنها لا تصمد في الامتحان. «تلك ليست الحالة»، يُقال في مجال الدحض النهائي، ويُضاف أننا قد نجازف «بالغرق في التفاصيل». هاهو إذاً قسمٌ هام من زملائه وقد حُكِم عليه بالبطالة لأنه ارتكب خطأ التعلّق بالتفاصيل. وعليه سيكون من المفهوم أن النقد الدقيق سيبدو ثميناً جداً بحيث ينقذ نفسه من غرقٍ سيتم الحكم به على السمك بلا تردد.

إن أكثر ما لا يُصدَّق إذاً بالنسبة لمن يَقْلَق من هذه المسألة، إنما هو ــ بين ضخامة الوقائع وعمومية تمثيلها ــ ضيق المصادر، إذا أردنا جيداً إبعاد جمهور الشهود الذين لم يروا، لكنهم سمعوا ما قيل. ومن المدهش بالضبط ملاحظة أن القطعة الرئيسة هي مجموع الاعترافات المقدَّمة أمام المحاكم الحليفة من قِبل رؤساء المعسكرات الألمانية. وإذا أردنا جيداً أن نتخيل للحظة وضع هؤلاء الرجال المهزومين، وهم يلعبون بحياتهم بين أيدي سجّانيهم لعبة الصدق والكذب الصغيرة باعتبارهما العنصرين الأساسيين في تكتيك البقاء فإننا سنقول لأنفسنا بأننا مستعدون لأن نأخذ كل شيء من تصريحاتهم كعملة محسوبة. ولكن ماذا نأخذ، وماذا نترك؟ فليست هناك دراسة شاملة لكل المحاكمات التي جرت للمسؤولين النازيين في ألمانيا، وبولونيا، والاتحاد السوفييتي، وفرنسا.. إلخ. والناس كلهم لا يستطيعون الذهاب إلى الأرشيفات. لكن كل شخص يستطيع أن يعطي لنفسه رعشة الروح النقدية حين يعيد قراءة اعترافات هوس، أحد القادة في أوشويتز، ويتبيّن ما فيها من عدم تماسك وابتذال، حين يفكر بأنه كان يكتبها في سجنه، بمساعدة قاضي تحقيق بولوني، قبل الحكم عليه، وحبلُ المشنقة في نهاية النفق. إنه تمرين نقدي صغير، بمتناول الجميع، وصحي جداً[24].

وصدرت وثائق أخرى عن شهود، اضطراريين أو ظرفيين. والأكثر شهرة هم: جيرشتاين، كريمر، نيسزلي..إلخ. ليس عليّ أن أدخل في صميم الموضوع. سأقول فقط أن الأشياء الغريبة وفيرة، وأنها معروفة بالتأكيد من قبل المؤلّفين الذين يسندون أطروحاتهم على هذه الشهادات، والذين يعطونها تفسيرات قابلة، كما أعتقد، للنقاش، بمعنى أنه يجب أن يكون باستطاعتنا مناقشتها. إنه جزء هام من الجدل، الذي لم يجرِ بشكل حقيقي[25].

إنّ العناصر الجديدة، في النظام الوثائقي، نادرة. ومع ذلك فإن دوائر المخابرات الأمريكية، كما كان يتوقع المؤلِّف الأمريكي الداعي لمراجعة

---

[24] Rudolf Hoess: «Le commandant d' Auschwitz parle..», Julliard, Paris, 1959, RÉÉDITÉ en petite collection Maspéro, Paris, 1979. 290 P.

[25] انظر الملاحظة الصغيرة المحرجة قليلاً لليون بولياكوف وبيار فيدال ــ ناكيه بعنوان: «A Propos du témoignage sur Kurt Gerstein» (faut -il lire «de» K. Gerstein?), **le Monde**، 9 آذار 1979.

التاريخ أ. ر. بوتز[26]، كانت تحتفظ في أرشيفاتها بصور جوية، أُخذت في عام 1944، من علوٍ منخفض، فوق مُركّب أوشويتز. وقد نشر محلّلون من وكالة المخابرات المركزية سلسلة سعوا جاهدين لمقابلتها مع عناصر أعمال المؤرّخين التي قدّمتها لجان التحقيق البولونية[27]. وهذه الكليشات مؤرّخة في 4 نيسان، 26 حزيران، 26 تموز، و25 أيلول، أي في فترة كانت فيها حالات حرق الأموات تبلغ، إذا ما استندتُ إلى ليون بولياكوف[28]، أعلى الأرقام : 12 إلى 15 ألفاً يومياً في أيار ــ حزيران، وحتى 22 ألفاً، بحسب شهادة الدكتور روبير ليفي[29] . وتُظهر الصور المناطق القريبة من أفران حرق الجثث وهي صحراء. فلا جمهور، ولا اضطرابات مرئية، ولا حتى أي نشاط. وفي مرة واحدة، تُشاهد مجموعة من المعتقلين بالقرب من قطار غير بعيد عن الأفران. ويضيف النص: «ورغم أن من بقوا على قيد الحياة يذكرون أن الدخان واللهب كانا يخرجان باستمرار من مداخن أفران حرق الجثث، وأنها كانت تُرى من كيلومترات من جميع الجهات، فإن الصورة التي تفحصناها لم تُقدِّم أي دليل إيجابي على ذلك» (ص: 11). والبقية كانت مثل ذلك. ولم يفكر المحلّلان، اللذان كان النص البولوني بين أيديهم، بالطبع، بأن يضعا ــ للحظة واحدة ــ أي شيء منه موضع الشك. لقد حاولا ببساطة أن يتبيّنا في الصور عناصر المعلومات التي لديهم، لكنّ هذه الصور لم تُدلِ ــ للغرابة ــ بأي شيء. ومن الممكن على الأكثر القول بأنها لا تثبت ما كُتِبَ عن استعمال أفران الحرق. ومن دون أن يكون مهووساً بالنقد الدقيق، يمكنه أن يتمنى أن مثل هذه التناقضات لن تترك ببساطة كما هي.

---

[26] The hoax of the Twentieh Century, Historical Review Press, Southam 1976, P. 150.

[27] Dino A. Brugioni et Robert G. poirier, The Holocaust Revisited: A Retrospective Analysis of the Auschwitz Birkenau Complex, Central Intelligence Agency, National Technical Information Service, Washington, 1979, 19 P.

[28] المرجع السابق ــ ص 304.

[29] In «Témoignages strasbourgeois», Paris, 1943, P. 433,cité par poliakov.

ــ في الصفحة نفسها، يقول بولياكوف أن طاقة أفران حرق الجثث كانت، بحسب مصدر بولوني، 12 ألفاً باليوم. ويستشهد بهوس (Höss) الذي يشير إلى طاقة قصوى تبلغ أربعة آلاف. ولم يبد أي تعليق على عدم التماسك الكامل لهذه الأرقام كلها. ويتصرف كما لو أنه ينتبه لها. وعلى القارئ أن يتدبر أمره.

وإذا كان البعض يعتقد أن بإمكانه الاكتفاء بالمعطيات المتوفرة، فإن البعض الآخر يبدو مقتنعاً بأنه ما زال هناك الكثير منها الذي ينبغي اكتشافه. وقد علمنا عَرَضاً من **لوموند** أن الرئيس كارتر عَيَّن لجنة خاصة «من أجل تجميع الوثائق عن إبادة اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية»، برئاسة إيلي ويسل (E. Wiesel) (وهو منفي سابق في أوشويتز)، وأن اللجنة أرسلت وفداً من أربعة وأربعين عضواً إلى بولونيا، والاتحاد السوفييتي، وإسرائيل. وقد التقى هؤلاء في موسكو المدعي العام السوفييتي السابق في نورمبرغ، الذي أصبح المدعي العام في الاتحاد السوفييتي. «وبحسب إيلي ويسل، فإن لقاءهم مع المدعي العام رومان رودينكو هو الذي قدَّم أكبر قدر من الفائدة، بالنظر للهدف من هذه الزيارة. فالسوفييت يمتلكون بالفعل الأرشيفات الأغنى عن معسكرات الإبادة (فقواتهم هي التي حرّرت أوشويتز، وتريبلينكا، وميدانك..إلخ). وحتى الآن لم يكن الباحثون الغربيون قد دخلوا إليها. وعلى إثر هذه المقابلة، أَملَ أعضاء اللجنة الأمريكية أن يفتح لهم السوفييت هذه الأرشيفات»[30]. ونحن نأمل ذلك أيضاً.

---

[30] **لوموند**: 30 آب 1979.

ثانياً: ريح الزمان، الزمان يتغطّى

يجب عليّ بالتأكيد أن أُبلِّغ القارئ بالقناعات التي يمكن لدراسة مختصرة لهذا الملف الضخم أن تثيرها في نفسي. هناك قناعة واحدة راسخة وثابتة جداً، هي أن من الممكن الشك بأن الأمور جرت على ذلك النحو. إنّ رواية قصة الإبادة كما قدِّمَت في تصريح المؤرِّخين، ومقالة فرانسوا دلبيش، اللتان أخذتا ثانيةً برواية بولياكوف وكتب لا تحصى، التي أخذت ثانيةً بدورها بأعمال المحكمة العسكرية الحليفة في نورمبرغ، التي كانت متسرِّعة قليلاً، ولا تخلو من بعض المواقف المتحيّزة، هي رواية لها كل خصائص العقيدة الشمولية. ويبدو لي أنها تعاني من مظاهر ضعف مدهشة جداً. إن لديها، في الظاهر، فضائل الفرضية المتماسكة، والمدعومة بوثائق مُفسّرة بطريقة انتقائية. لكنها لم تأخذ ما يكفي من حذر لكون بعض التفسيرات هي أيضاً ممكنة، من دون صَدْمِ العقل. كما أن هذه الرواية للأمور تترك الكثير من الأسئلة بلا حلّ بحيث تنظر إليها عقول ذات دمٍ بارد باعتبارها مقبولة بصفة نهائية.

فيما يتعلق بالبقية، لا أعلم. هل كانت هناك غرف غاز في أوشويتز وفي أمكنة أخرى؟ فوريسون وآخرون يعتقدون أنها لم توجد. إني أعرف حججهم، وحجج الرأي المعاكس، وأنا غير قادر على التقرير. لأنه حتى لو كان بالإمكان، في النهاية، التأكد بأنه كان من المستحيل أن تجري الأمور كما قالت شهادات ذات قيمة مشكوك بها، فإن من الممكن أن يجري أمر آخر، بوتيرة أقل سرعة، وعلى مقياس أصغر. إني لا أرى كيف أستطيع بوعي أن أبُتَّ بالأمر، في ضوء الحالة الراهنة للبحوث. إن هذه ستكون، باعتقادي، مهمة جيل قادم من المؤرِّخين المحترفين.

لقد كان هناك منفيُّون وأموات بكميات ضخمة. والأرقام التي تُعطى عنها هي مجرد تقديرات. والخلافات في هذا الموضوع هامة. ومع اليقين بأن غالبية كبيرة جداً من المنفيّين اليهود كانت قضت بالغاز، فإنه لم تجرِ مطلقاً بحوث رصينة عمَّا أصبح عليه حال المنفيّين بعد رحيلهم، على المستوى الإجمالي. إن أرقام عمليات النفي نفسها لم تُعْرَف إلاّ بعدم دقة

قصوى. ونعلم، على سبيل المثال، أن معهداً رسمياً فرنسياً رفض نشرها. وبالنسبة لبلدان أخرى، لا نعلم ما إذا كانت المعطيات قد تمت مقارنتها. هناك، بدون شك، عمليات تعريض للغاز حرَفية، لكن مسألة طُرق الإبادة الصناعية لم تُعالج بطريقة تجيب عن كل الأسئلة التي من حقنا أن نطرحها على أنفسنا حول سير عمل أي مشروع صناعي آخر، في سياق آخر. وهذا ما سَمَّيته كيف نسأل لماذا[31]. وكل هذا يتجه للتلاقي في مجموعة شكوك واخزة، تتضمن مسألة وجود غرف الغاز، لكنها تتجاوزها إلى مسائل أخرى. وإذا كانت هناك رغبة للاعتراف لي، كما للآخرين، بحق المعرفة، فإنه ينبغي عدم وضع عقبات، وعدم فرض مقدِّمات على تحقيقات يجب، في يومٍ ما، أن تبدِّد «الضباب» الذي تحدث عنه بولياكوف.

وقد ارتعب كثير من أصدقائي. وقالوا لي: «إن إثارة هذا النوع من الأسئلة، تؤدي، سواءً أردنا ذلك أم لا، ومهما كانت الدوافع لذلك نبيلة، إلى وضع حقيقة الإبادة الجماعية موضع الشك، وإعطاء حجج إلى معادي السامية، ومساعدة اليمين. وأضاف الأكثر حرصاً على طمأنينتي، زيادة على ذلك، قائلين: «ستكون أنت نفسك مثل المعادين للسامية».

مسؤولية ثقيلة، ومخاطر جسيمة بالفعل، فيما لو توصلوا ليكونوا على حق. ماذا نستطيع أن نفعل ضد الإشاعات والتشويهات العائدة أحياناً لمواقف سخط صادقة، وعمليات خداع تمتزج فيها المشاعر؟ لست إنساناً عليه أن يلجأ إلى المحاكم، ولا أريد أن أقاتل، ولا أقَدِّر الشاتمين لأَرُدُّ عليهم بمثل عملتهم. وليس لدي من حماية إلا الحسّ السليم للآخرين، واليقين بأن سوء الفهم يمكن أن يتبدّد بقليل من الإرادة الحسنة، والثقة ــ خصوصاً ــ بأن من الممكن أن نعيش ونحن نتحمل الاختلافات، حتى مع الأقارب. وأخيراً، فإنه ليس هناك من جيلي السياسي الكثير من الناس الذي اشعر بأني متفق معه دائماً على كل شيء. القضية ليست إذاً شخصية جداً. ولكن إذا أصرُّوا

---

(31) كما يلاحظ ر. فوريسون، لم تأمر أية محكمة أبداً بطلب خبرة تقنية حول غرف الغاز. ولا يبدو أيضاً أنها طلبت رأي مهندسين أو كيميائيين في سير مركبات «المحرقات ــ وغرف الغاز» والضرورات التقنية اللازمة لعملها. ومع ذلك فإن استعمال غاز السيانيدر كمعقم كان معروفاً جيداً. وأن هناك أنظمة استعمال له في العديد من الجيوش والإدارات المدنية منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية بأمد بعيد.

على ذلك، فَلْتُجب كتاباتي عني[32]. وإني أستبعد أيضاً فكرة إمكانية إعطاء حجج لمعادي السامية: فهؤلاء الناس ليسوا بحاجة لذلك. فلديهم تقاليد متينة من الأخطاء والأكاذيب والافتراءات. وهذا يكفي.

وبالمقابل فإن مساعدة اليمين هي اعتراض يستحق الفحص. سنلاحظ في البداية أن الأمر لا يتعلق بمساعدة مباشرة. ففي اللحظة التي كانت فيها قضية فوريسون تحتل الصفحات الأولى للصحف، كان الوزراء والنواب الجيسكارديُّون من بين الأكثر عدوانية. ومن جانب آخر، كان كل أولئك الذين كانوا في لحظة ما أو أخرى ديغوليين، وهم كُثُر، يعتبرون ربما أن الشرعية السياسية الراهنة تستمد مصادرها من زمن تحرير فرنسا، وهي الفترة التي كانت فيها كل الذنوب مُكدَّسة على ألمانيا. ولهذا لا نرى جيداً ما كان يمكنهم فعله بمراجعة محتملة للتاريخ. وإذا ذهبنا أكثر إلى اليمين، لوجدنا حاشية من أنصار بيتان تُثقل أيضاً كاهل ألمانيا بكل الخطايا، لتُبرز بشكل أفضل الطابع التطوعي لماريشالهم. ويبقى اليمين الفاشي، والتكتل المُسمَّى «باليمين الجديد». وسأترك لآخرين أمر تحديد ما إذا كان مُلْهِموه ذئاباً متنكرين في حُملان، أو أنهم فقط فاشيون سابقون تعقلوا قليلاً. ويبدو أنه يغرز بعض جذوره في تربة الهتلرية، لكن حظوظه الوحيدة في النجاحات السياسية تكمن في حداثة تحظُّر عليه أن يُقدِّم نفسه كاستمرارية للنازية. وكما تُحضِّر هيئات الأركان نفسها دائماً للحرب الأخيرة فإن نزعة معاداة الفاشية ليست مستعدة إلاّ لمجابهة أشكال مختفية. ماذا يبقى؟ قدماء فرقة شارلمان؟ بعض المعجبين الآخرين بالفوهرر؟ هؤلاء ليس لهم وجود سياسي. وأية مساعدة لن تمنع هذه الأشباح من الانحلال في النهاية.

---

[32] لإرضاء بعض النفوس الكئيبة، ربما يكون من اللازم أن أتباهى ببعض الميداليات، وأن أفخم بعض العناوين. ولهذا أحيل إلى مؤلفين: «**Le Pouvoir Pâle**» ــ seuil ــ باريس ــ 1969، وهو بحث حول جنوب إفريقيا، و«**Des Courtisans aux Partisans**» ــ Gallimard ــ باريس 1971، وهو بحث حول الأزمة الكمبودية، وإلى مقالات في صحف: **Le Monde**، **Le Monde Diplomatique**، **Libération**، **Les Temps Modernes**، **Aléthéia**، **Esprit** وغيرها في فرنسا والخارج. وسأضع القائمة تحت تصرف من هم أكثر حبا بالاطلاع.

لنختزل المسألة في مفصلها المركزي: فانتزاع جريمة كبرى من كاتالوج الفضائح النازية يعني ردّ الاعتبار للرايخ الثالث، أو «ابتذاله»، وجعله قابلاً للمقارنة مع غيره من النظم السياسية. إن هذا الأمر ينشأ عن عملية خلط: افتراض أن المؤلفين الذين يشكّكون بوجود غرف الغاز ينوون التشكيك بكل الفظائع الأخرى، المعروفة والمؤكدة بشكل أفضل بكثير. وهذه ليست إلاّ طريقة جدالية. إن كل المسألة ــ بالنسبة لأولئك الذين يريدون القضاء على الطاعون الغامض بحيث لا يرونه يعود مطلقاً ــ تكمن في الحكم على الوسيلة الجيدة: تجميع الحد الأقصى من القصص الفظيعة، والمجازفة بالتعرّض لمآخذ المبالغات أو حتى الاختراعات، أو الاقتصار على مجموعة من الحقائق التي يتعذّر نقضها، وربما تكون أقل ضرباً للخيال. لكنّ أحداً لن يستطيع وضعها موضع الشك.

وقد لاحظت وفوجئت أنه لم تجرِ في أي مكان من الأدبيات المتخصّصة، أية إشارة لشيء ما كنت قد سمعت كلاماً عنه ألف مرة: إنه الصابون الذي صنع من جثث اليهود. ومع ذلك فقد **رأينا** شيئاً من هذا الصابون. وأعترف أنى شعرت بشيء من الارتياح لفكرة أن هذه المواد المُنَفِّرة هي أسطورية تماماً مثل مسامير الصليب المقدس، وشعرات لحية النبي، وسنّ بوذا، التي **رأيتها** هنا وهناك.

ولاحظت أيضاً أن أحد الأربعة والثلاثين مؤرخاً الموقّعين، وهو أ. لوروا لادوري (E. Le Roy Ladurie) الذي، بأخذه ثانيةً بالأرقام التي ثبّتها عالِم سُكّان سوفييتي منشق، عزا إلى الستالينية نقصاً صافياً بالسكان بمقدار 17 مليون شخص، جلب ارتياحاً باستبعاده لحسابات كيفية ومن غير الممكن تصديقها، كتلك التي قال بها سولجنيتسين (60 مليوناً). فقد حصر الظاهرة، وساعد على جعلها معقولة، وقدّم قاعدةً لحكم ولتقويمٍ أخلاقي وسياسي محتملَيْن وقابلَيْن للتصديق أكثر بكثير. ولم يتهم أي شخص على ما يبدو لي، لوروا لادوري بأنه أراد بذلك «ابتذال» الستالينية، أو ردّ الاعتبار لها. إننا نعلم، فضلاً عن ذلك، أنها شفيت تماماً من ذلك. وندرك، بالعكس، إن الأمر يتعلق بإثبات جزء لا جدال فيه، وإن كان مرهِقاً لذلك، في محاكمة يبقى من اللازم إجراؤها بشكل كامل، لأن خلفاء خروتشوف تخلّوا عنها.

هل هناك إذاً وزنان، ومعياران؟ لا أعتقد. الفرق هو في أن كلام لوروا لادوري يأخذ ثانيةً بكلام منشقّ سوفييتي كان يُنتظر منه بالأحرى أن يفعل مثل سولجنيتسين، ويُبالغ. وقيامه بالحزم بالأمر بناءً على تقديرات شائعة يُعدُّ دليلاً على أن اهتمامه الوحيد هو الكشف عن الحقيقة. إن تأكيدات دعاة مراجعة التاريخ المتعلقة بغرف الغاز، والرقم المُختَزَل، بشكل متلازم، لضحايا النفي لا تُعزى، عموماً، لمجرد الحرص على الحقيقة. فالبعض يفتَرض أنها مجرد أدوات تستخدم بسوء نية ثغرات الوثائق أو تستغل الطابع التخميني للأرقام المقدَّمَة عادة. (نعلم أن رقم ستة ملايين هو تقدير مجرَّد من الطابع العلمي، ويبقى موضوعاً لنقاش بين المدافعين عن نفس الاتجاه التاريخي. وهناك، مع نفس المناهج، تقديرات أعلى بوضوح، وأخرى أدنى بوضوح. وليس هناك ــ كما يفعل البعض ــ أي سبب لتأكيد أن الرقم لن يُعرف أبداً طالما أن الأرشيفات كلها لم تُنبَش. إلاّ أن هذه الحالة ما زالت بعيدة جداً). ويرفض البعض الثقة بهذه التأكيدات لأنه، ببتره لعدد الضحايا، يبدو أنه يجني فائدة سياسية في حين أن المنشق السوفييتي الذي فعل الشيء نفسه فَقَدَ كما يبدو كل مزية سياسية. وهذا الأمر يبدو لي أكيداً إذا كان المقصود بذلك اليمين الذي يسعى، بشكل خفي، لتقويض الإدانة المعنوية التي تُشكِّل النازية موضوعاً لها بشكل شامل تقريباً. إنّ قيام البعض، أفراداً أم جماعات، بالتعبير عن هذا النوع من الرياء هو ليس فقط أمراً ممكناً، بل إنه محتمل. لقد كان هناك بين المؤلِّفين الداعين لمراجعة التاريخ (قلت أن هذه المدرسة كانت خليطاً غريباً من عناصر مختلفة) أناس كانوا نازيين أيديولوجياً. وهناك آخرون ليسوا كذلك. لكن هذه المسألة يجب أن تمرّ إلى المستوى الثاني إذا خشينا ألاّ يتطابق معيار المردودية السياسية لتأكيد ما مع معيار حقيقة الوقائع. وللانتهاء من هذا المثال، أشير إلى أن لوروا لادوري ليس لديه بالتأكيد الوسائل للتحقق بنفسه من أقوال عالِم السكان السوفييتي، وهو لا يدّعي ذلك. إنه لا يقوم إلا بعرض هذه الأقوال ويعطي بذلك ضمانة لاحتمال أن تكون هذه الأقوال صحيحة، لأنه هو والمنشق لا يجنيان فائدة منها. ولكن ــ من حيث أساس الموضوع ــ فإن من المستحيل علينا

معرفة ما إذا كان الذي قيل صحيحاً. إننا سنُبدّل التقديرات الشائعة التي كانت لدينا، ونتبنّى تلك التي اقترحها لوروا لادوري، بسبب معيار الأهمية السياسية لصاحبها: إن الأمر غامض جداً بالتأكيد، ولوهلة ثانية فإننا لن نقبل هذا الرقم إلاّ بصفة مؤقتة، وبانتظار ما هو أفضل. لكننا لا يمكن أن نجعل من عدم قبول تأكيدٍ ما قاعدة لعملنا إلاّ إذا اقتنعنا أن صاحبه ليس لديه أية مصلحة سياسية في التعبير عنه. ويعني هذا رفض أي تأكيد من شأنه دعم وجهة نظر قائمة، واعتباره خاطئاً. إنّ حقيقة الأمر تكون أكثر غموضاً بكثير من دون الإلحاح على واقع أننا لا نقيس جيداً بشكل دائم الطريقة التي يفهم بها الآخرون مصالحهم السياسية الخاصة. فلقد أجريت محادثات طريفة في الجزائر بعد الاستقلال مع أشخاص كانوا لا يفهمون كيف انتقد بعنف شديد سياسة ديغول: فأنْ يختار فرنسي وضع مصلحته السياسة إلى جانب قضية الاستقلال الجزائري يجعله، بنظرهم، خائناً لفرنسا، ومداناً، كما كانوا يدينون الخونة للجزائر.

إنّ الدعاية تثير دعاية مضادة. والمرء يخسر نفسه (يقال اليوم مصداقيته) إذا تعرّض لخطر التأثّر بهذه أو تلك، باسم مصالح هي بطبيعتها متغيرة. إن الحقيقة برأي البعض، وبرأيي، هي السلاح الوحيد الذي لا يمكن ردّه ضد من يستعمله. وتطابق المصلحة السياسية أم لا مع الحقيقة هو قضية ظروف وخيار، وأخلاق سياسية.

هناك أساطير سياسية مثل كرات الثلج: كلما تدحرجت كبرت وتضخّمت. ولدينا مثال حديث كلياً تحت أنظارنا. فلكوني تتبّعت عن قرب، منذ عشر سنوات، الوضع في كمبوديا، اعتقدت أني مأذون لكتابة ما يلي: «في بداية عام 1977 تقريباً، ظهر أولاً في الصحافة اليمينية الأمريكية، رقم مليوني قتيل. وإذا تفحصنا عن قرب الوقائع التي يرتكز عليها، لأدركنا أنه مختلق كلياً.. ورقم المليونين الذي أطلقته الصحافة الأمريكية، أخذت به ثانيةً كما هو دعاية هانوي التي انتقلت، فجأة، وبدون تفسير، إلى ثلاثة ملايين، وهو رقم أخذت به الصحافة الغربية بلا حياء (**لوموند، إذاعة Antenne 2**)، وهي التي كانت عادة أقل استعجالاً في تكرار ما تقوله هانوي. فالأسطورة

تكون فعّالة عندما تلائم الجميع...»[33]. وكنت أعتقد أن بإمكاني إضافة: «لا يبدو من غير المعقول قول أنه كان هناك، منذ 1975 مليون قتيل، ربما أقل، وربما أكثر». وقد أدرجت نفسي بخطأ ضد أنصار لاكوتير (Lacouture) واختراعهم الضال لفكرة «الإبادة الجماعية الذاتية»، وضد أنصار أندريه فونتين الذين يقولون أن رقم الثلاثة ملايين مقبول من الجميع، من أنصار سيهانوك، والصحف الشيوعية...إلخ. وفي اليوم التالي، وجدنا برقية صغيرة لوكالة الصحافة الفرنسية، في أسفل صفحة بـ لوموند، قادمة من أولئك الذين يملكون أوسع الوسائل للاستعلام: «بحسب تقديرات وزارة الخارجية الأمريكية، قُتل نحو 1.2 مليون كمبودي منذ 1975 بسبب الحرب والمجاعة، الأمر الذي أنقص عدد سكان كمبوديا إلى نحو 5.7 مليون شخص».

هذه التقديرات المُنْقِصَة لم يكن لها أي حظ في احتلال الصفحات الأولى للصحف على الرغم من أنها الأفضل بنظر بعض خبراء الوضع في كمبوديا. إنها، من المؤكد، لن تغيّر شيئاً من الحكم الذي يمكننا أن نصدره على مثل هذا النظام السياسي. ومن المكن الاعتقاد بأنه سيُوقف مع ذلك، ولو بشكل خفي، التضخيم في وسائل الإعلام، وان الصحفيين سيقرؤونه ويأخذونه بالاعتبار. بعد ذلك بأيام عدّة، في 11 تشرين الأول[34]، قال مُعلّق إذاعة أنتين ــ 2، في برنامج (خاص من كمبوديا): «أنه كان هناك ثمانية ملايين كمبودي قبل سنتين، وأن هناك منهم اليوم أربعة»، وهذا دون أن يلاحظ أن قوله يعني عدم وجود قتلى قبل 1977. وفي اليوم التالي، سجّل جـ. م. كافادا رقماً قياسياً، في إذاعة F. R. ــ 3، حيث أكّد أنه بقي 3 ملايين كمبودي من أصل 7 ملايين. وذكرت صحيفة **ليبراسون** في الغد، أنه بقي منهم مليونان. أما أنا، الذي أمضيت شهوراً في الحصول على الوثائق وتفحصها، وتحليل المقابلات، والسعي بعناء لإعادة تكوين الوقائع المعقولة تقريباً، الذي يعرف البلد، والناس وخطورة

---

(33) Libération, 4 Octobre 1979.

(34) 6 Octobre 1979

الوضع، فقد تظاهرت بأني أحمق، يُضرب بالمطرقة بأرقام كاذبة. وإذا أبديت احتجاجاً باسم ما أعتقد أنه الحقيقة الأولية نظروا لي بعينٍ غريبة الأطوار: أليس لديه تعاطفاً خفياً مع بول بوت؟

أتريدون مثالاً آخر ساخناً كلياً؟ أطلق بعض صغار الماكرين ضجة تقول: «بوكاسا آكل لحوم بشر». وفُهِمَ سريعاً جداً، من خلال قراءة بعض الصحف الشديدة الانتباه أن الأمر يتعلق بأكل بطة. لا يهمّ كثيراً، فقد أُطلقت الأسطورة، وكانت ستار دخان جميل لتبرير التدخل العسكري الفرنسي، بعد حين، في إفريقيا الوسطى. كان ينبغي تحذير الرأي العام، ولا سيما الإفريقي.

إن آلية هذا الأمر كله بسيطة: إضافة وزخرفة تفاصيل لم نكن نفكر فيها بشكل عفوي، ومن الأحرى أن تكون صحيحة. لقد كان الهتلريون يبرعون في هذه اللعبة الصغيرة، لكنّ الشيوعيين والديمقراطيين الغربيين لم يكونوا أقل جودة فيها. وإذا كان للمثقفين شيء من المسؤولية في هذا العالم الدنيوي، فإن ذلك يكمن في الهدم لا في التدعيم. فالبحث المضني عن الحقيقة، المُنفِر غالباً، والمستحيل أحياناً، لن يساعد أياً من القوى السياسية التي تُؤسِّس سيطرتها على الجهل والكذب. وإذا حصل أنْ كانت هناك بعض الحقائق غير الممتعة التي ينبغي اكتشافها في تاريخ سنوات الأربعينات، فهل سيكون من الأفضل أن يكون اليمين هو الذي يسجلها في رصيده، ويستخدمها كسلاحٍ، أم اليسار؟ وإذا لم يكن هناك شيء ينبغي إيجاده، وقُضِيَ على أسباب الخلاف، ووجدنا أنفسنا تقريباً مع نفس النتائج النافذة حالياً، فماذا نكون قد خسرنا؟

سيوافق كثيرون، في النهاية، على ما قيل للتوّ. وسيُوجِّهون اعتراضاً أخيراً يعتبرونه مُبْطِلاً: ليس هذا وقت طرح هذا النوع من القضايا. فمعاداة السامية ترفع رأسها، انظروا إلى الكتب التي تظهر، والبيانات، والاعتداءات. وسأجيب عليه بأنه يجب المحافظة على الهدوء، فإذا نظرنا للمسألة عن قرب فإن شيئاً لن يحدث الآن أكثر مما حدث في الماضي. ومن الممكن أن يتصاعد نوع من القلق لدى الطائفة اليهودية، لكنّ القلق يتصاعد قليلاً في كل مكان. إنّ الفكرة القائلة بأن معاداة

السامية تتصاعد هي فكرة تكررت باستمرار منذ الحرب: ولم يكن هناك أبداً أية مرحلة قيل فيها أنها كانت تنحسر. إنها إذاً فكرة خاطئة، ونتيجة لمنظور مُعيَّن. ولو كان علينا انتظار اختفائها، لكُنَّا أصبحنا في زمن لا وجود له. ينبغي علينا ألاّ نتوهم: لقد سبق أن طُرِحَت مسألة وجود غرف الغاز مرات عدّة منذ عشرين سنة، وهي ستُطرح أيضاً سواءً انشغلنا بها أم لا. لقد تراكمت مقالات وكتب لم تَلْقَ جواباً غير: أن هذه المسألة لم توجد. وفي ألمانيا، حُظِّرَت، وعوقب مؤلِّفوها. إنه تكتيك قصير النظر جداً، ولا ينبئ بشيء طيب. يجب علينا عدم **القمع** في هذه القضية. ومع ذلك فإن قسماً من اليسار أعتقد أن عليه فعل ذلك. لديّ اقتراحات أخرى أتقدم بها، وهي التالية:

1. **إيقاف الملاحقات القضائية ضد فوريسون** (أو آخرين): فالمحاكم ليست بقادرة على حلّ أي شيء. وعلاوة على ذلك، فإني لا أجد من المُشرِّف مهاجمة إنسان بمفرده بسبب أن آراءه جارحة. ليس من السهل جداً فقط، وإنما من الحماقة الاحتماء وراء القوانين. إني أفكر بتلك القوانين التي صوّتت عليها الجبهة الشعبية من أجل قمع الدعاية الفاشية، وتلك التي استعملها اليمين أثناء حرب الجزائر، وما زال يستعملها الآن أيضاً ضد الذين ينتقدونه أو يزعجون، ببساطة، سياسته (على سبيل المثال، قضية ألاتا (Alata)، وقضية منغو بيتي (Mongo Beti).. إلخ، كتب محظورة لأنها تصف من الداخل دكتاتوريات إفريقية «صديقة» لفرنسا).
2. **فتح نقاش تقني تاريخي:** يجب بدون شك البدء بتفحص حجج فوريسّون ودعاة مراجعة التاريخ، من دون التردد في «الغرق في التفاصيل». فالتفاصيل هي التي تهمّ! وسيكون مما نتمنّاه أن توافق مجموعة من المؤرخين على القيام بهذه المهمة. أما مكان النقاش وشكله فينبغي تحديدهما بين مَنْ يريدون المشاركة فيه.
3. **توفير السبل لتوسيع المصادر:** ينبغي طلب آراء وخبرات تقنية. وبجانب ذلك، تبقى أرشيفات ما زالت لم تُستَغَلّ حتى الآن، وبخاصة الأرشيفات الألمانية التي ينبغي جردها في الولايات المتحدة وفرنسا، وقبل أي مكان آخر بالتأكيد في الاتحاد السوفييتي. ولا أعتقد أن من

غير المفيد القيام بمسعى لدى السلطات الحكومية لكي تعمل في مفاوضاتها مع السوفييت من أجل جعل الوصول إلى هذه الأرشيفات ثمناً مقابلاً لمزايا يطمعون بها.

4 . **العمل بشكل واسع على نشر نتائج هذه البحوث، مع تجنب إعطائها طابع الحقيقة الرسمية.** ومن المهم أن تبقى هذه القضايا بين أناس شرفاء، الأمر الذي يتطلب ألاّ تتدخل فيها السلطات العامة، والسياسية والنقابية والدينية.. إلخ.

لا أعلم ما إذا كنت أطلب **الكثير**. ولكن يبدو لي أن هذا هو أقل ما يمكن فعله.

14 تشرين الأول 1979

القسم الثاني

ملف قضية فوريسّون

«أي مفهوم لمجتمع المستقبل لا يتأهب مؤسّساتياً لإمكانية قيام معارضة ـ مهما كانت جذرية ـ بشكلٍ حرّ، يمكنه أن يشجّع على نمو شكل جديدٍ للدولة القمعية».

بيار فيدال ناكيه Pierre Vidal-Naquet
التعذيب في الجمهورية «La Torture dans la République».
منشورات Minuit ـ ص: 177.

«حيث أن غرف الغاز وُجِدت، فإنّ مجرد الرغبة في إدراج مقالٍ في صحيفة يومية، يطرح مؤلّفه على نفسه سؤالاً حول وجودها، يحمل إساءة لاحترام الأخلاق الحميدة...».

محكمة الجنح في ليون. 27 حزيران 1979.

«الجيل الأول من حقوق الإنسان هو جيل عام 1789 (الحقوق السياسية)، والثاني يعود تاريخه إلى عام 1946 (الحقوق الاجتماعية)، أما الثالث فيُفْتَتَح اليوم (حق المعرفة).

بيار دروان (Pierre Drouin)
«تقرير لونوار. نهاية مجتمع السرّ»
(Le rapport lenoir, la fin de la société du secret)
لوموند. 20 أيلول 1979.

«ليس من عادة العدالة أن تنام مع المنتصرين»

سوفوكليس (Sophocle)

«لديَّ بشكلٍ مُبْهَم فكرة تقول أن الحقيقة يجب أن تكون في خطرٍ في عالمٍ يُكدّس الخطأ فيه، بسهولة، وفي سبيل الدفاع عن نفسه، الرسائل العامة حول الاحتفالات بالسوربون، والثرثرات حول الأباطيل».

جان بولهان (Jean Paulhan)
«**في القش والحبّ**» (الأعمال الكاملة ـ المجلد 4 ـ ص: 337)

«في الأزمات التاريخية، يشعر الفاعلون ـ إنْ كان لديهم الوقت للملاحظة والرغبة فيها ـ أنه قد تمّ تجاوزهم لأنهم يرون أنهم في الطريق إلى ذلك؛ وإذا لم ينخدعوا بالتفسيرات الرسمية التي تُعطى لهم أو يعطونها لأنفسهم، فإنه لن يبقى لهم، بعد الحدث، إلا الدهشة لكونهم وُضِعُوا في حالات مشابهة؛ وهم، في أغلب الأحيان، يُصدّقون كل ما يقولون، وما يُعلنه لاهوتيُّوهم، وهذه الرواية، الصديقة للذاكرة، تصبح الحقيقة التاريخية للغد».

بول ڤاين (Paul Veyne)
كيف يُكتب التاريخ (Comment on écrit l'histoire)
الطبعة الأولى. منشورات Le Seuil ـ ص: 231.

«المجتمع الفرنسي هشّ لأنه يرفض الحقائق التي تجرح، أو التي ـ بكل بساطة ـ تُزعج. في أوقات الحرب الخارجية أو الاستعمارية بلغ حشو الدماغ لدينا درجة أذهلت دائماً الأنجلو ـ سكسون. وفي أوقات السلم؟

جاك فوڤيه (Jacques Fauvet)
لوموند. 6 تشرين الثاني 1979.

لم يكن روبير فوريسّون، أستاذ الآداب كما كانت تُمارس في ذلك الحين، يمرّ بأول فضيحة له. فقد سبق أن ظهرت له، في عام 1961، على المسرح الأدبي ــ الذي كان سابقاً أكثر غنى بمجادلاته القوية من الزمن الكئيب الذي نوجد فيه الآن ــ مقالة مكرّسة لشرح سُونيتة[*] «حروف العِلّة» لريمبو (Rimbaud)[1]. واقترح المؤلِّف فكّ رموز هذه السونيتة الشهيرة مبيّناً أن لمغزاها الحقيقي طابعاً جِنْسِياً، وأنها تصف الجسد الأنثوي.

وفي الفترة التي بدا فيها أن حرب الجزائر ستدوم إلى الأبد، وكان الجزائريون ضحايا في شوارع باريس وضاحيتها لأكثر الهجمات البوليسية والشعبية إثارة للفضيحة، ولم يكن رجال الشرطة يسيرون في دورياتهم إلاّ وبنادقهم الرشاشة في قبضاتهم وهم «يطاردون السِحْنَة»، واليسار يهمس بوقار «السلام في الجزائر»، ويؤمن بصعود الفاشية، ويترك في الوقت نفسه لديغول وأعوانه مهمة قتالها، كانت الصحافة تلتهب بهذه القضية الخطيرة، المتمثلة بشرح السونيتة. يا لفرنسا العذبة!

لكنّ قضية فوريسون الأولى هذه لم تسترِع، في ذلك الحين، انتباهي، وانتباه عدد من مُعاصِريَّ. أمّا عالَم الأدب فقد اهتز من أُسسه. وتجابه أنصار أطروحة فوريسون وأعداؤها في ميدان مُغلَق. وشهدنا نقاشات في ساباتييه، وكانتير، وبييار دو مانديارغ، وبونّفوا، وبريتون، «وافقت في مجملها» على التفسير الجريء لأستاذ الآداب الصغير، الذي كان مع ذلك صارماً، تجاه ثانوية

---

[*] السونيتة (Le sonnet) : قصيدة من أربعة عشر بيتا (المترجم).

[1] مجلة **Bizarre** ــ العدد21 ــ 22، 1961.

البنات المحتشمة جداً في قيشي، حين وقع عليه كشفرةِ المقصلة حكم إيتيامبل (Etiemble) الذي اتهمه بالفِصَام[2].

ولا أعرف ما إذا انتهى النقاش، وكيف تُدَرَّس السونيتة الشهيرة اليوم لطلاب الثانويات (حتى وإن كان من حق «حروف العلة» أن تُذكر في كل الكتب المدرسية)، لكنه استمر بكل الأحوال حتى عام 1968، حين قرَّر إيتيامبل نشر كتاب مضاد:

«لولا إصرار زميلي الشهير السيد فوريسون لكنت تركت بلا ترتيب كل هذه المذكرات. ولكن كيف أصمد في وجه ذاك الذي أصبح شهيرا لكونه أخفى تحت كل حرف علّة إحدى زخارف الجمَاع، وكان طلب مني رسمياً إبداء رأيي؟ ولو صدّقت ما قاله، ما كنت لأكتب إلاّ بضع سطور حول هذه الأبيات. فهل سيهدّئ هذا المجلد من سُعَاره؟».

يُقال رجاء النشر[3].

لم أشعر، لا في عام 1961 ولا الآن، بأني مدفوع لاتخاذ أي موقف من هذه المشاجرة. وأعتقد أن من الممكن، من خارج النادي، تقويم الآلية الدقيقة لاقتراح فوريسّون، في الوقت نفسه الذي أستمرُّ فيه بالإعراب عن تقديرٍ رفيع لأسلوب إيتيامبل، وحماسته وشجاعته. ومع تفضيلي إذاً للبقاء فوق هذا الخليط، فقد سجّلت ــ مع الفائدة المرتدة للماضي التي تثيرها اليوم كتابات أخرى لفوريسّون ــ بعض الملاحظات التي كُتبت، في أوج المعركة، بقلم أو. مانُّوني[4]:

---

[2] انظر بدايات هذا النقاش في: Presse –Paris ، 9 تشرين الثاني 1961، Combat، 4 كانون الأول 1961؛ L' observateur littéraire، 28 كانون الأول 1961؛ و11 كانون الثاني 1962، Rivarol، 28 كانون الأول 1961، N. R. F. عدد كانون الثاني 1962، Le Figaro Littéraire، 13 كانون الثاني 1962، Le Monde، 3 شباط 1962، رسالة إيتيامبل بتاريخ 10 شباط 1962 و24 شباط 1962(جواب ر. فوريسون) في: Les Temps Modernes عدد آذار 1962 ..إلخ.

[3] Le Sonnet des voyalles. De L' audition colorée à la vision érotique. Gallimard les Essais 139, 244 P.

[4] O. Mannoni: «Le besoin d' interpreter», **les Temps Modernes**, n° 190, mars 1962, P. 1347 – 1361, ici PP. 1350 et 1354.

ــ جُمعت كتابات فوريسون حول هذا الموضوع في: «**A-t-on lu Rimbaud?**» (الذي تبعه: **L' Affaire Rimbaud**) – J. J Pauvert ــ أعيد نشره في 1971 ــ 63 صفحة.

«استعادت مسألة شرح نصوص ريمبو راهنية جديدة على إثر محاولة شجاعة وجذرية، ليس من الرديء النظر فيها ملياً ــ من دون الموافقة عليها كلياً ــ وذلك لأنها تسير إلى نهاية طريق ما، وتصبح لهذا الواقع نموذجية. ويمكن أن نرى فيها مساعٍ، مختلطة، تؤدي بالنهاية إلى إغناء مقبول للمعنى، وفق مناهج صحيحة، وإلى خوف ما ــ في الوقت نفسه ــ تجاه ما يوجد هناك في كلام ريمبو من أمور شاعرية بالمعنى الحصري للكلمة، بحيث يمكن لبعض الشروح المُعطاة لأكثر النصوص عمقاً أن تبدو كحيل بارعة من أجل رفض النصوص».

ويضيف فيما بعد ملاحظة تبدو ملاءمتها عامة، وتُطبَّق على الإنتاج اللاحق لهذا النقد المسعور للنصوص:

«من جهة أخرى، نلاحظ بشيء من الدهشة الانفعال الشديد الذي يُلوِّح به بعض الشُرّاح بشروحهم المختلفة لهذه الأبيات الأربعة عشر من الشعر. فقد أظهروا عدم تسامح غير عادي. أين يمكن أن تكون مصادر هذه الطاقة؟ ربما يتعلق الأمر بالغضب البسيط والتقليدي الذي يحلم معه كل مُؤمن حقيقي بأنه يستأصل في شخص أعداءه، كل ما بقي لديه هو من شكوك غامضة. إن التّعصّب يهبّ لمساعدة المعتقدات غير المؤكدة بشكل جيد. ومع ذلك، قد يبدو أنه لا مجال هناك لفقدان رباطة الجأش».

وبقصف آخر لرعد من سماء الآداب الصافية، سيقوم فوريسّون، في عام 1972، بإثارة نقاشٍ جديد، انصبَّ هذه المرة على لوتريامون (Lautréamont). ماذا فعل هنا غير أخذه ثانيةً بالرجاء الحاسم للنشر الذي يرافق ، في هذه المرة، ملفاً غزيراً يُعترف به كأطروحة في الآداب[5]:

«لم يُقرأ عمل لوتريامون أبداً لكونه نسخة مُقلَّدة مرحة ومُتْقَنة لنزعة أخلاقية مقدّسة. إن ***أغاني مالدورور*** *(Les Chants de Maldoror) و«****أشعار****» (Poésies) عملان هزليان غير مالوفين.* ***وإيسيدور دوكاس*** *(Isidore Ducasse) يبدو فيهما، على التوالي، بمظهر* ***متحذلق*** *(أو* ***فينويار****«Fenouillard») في موضوع الرذيلة والفضيلة. فهو يتظاهر بتحدّي ــ لنعجب بالأسلوب ــ «ثائر الفجور» و«بواء الأخلاق*

(5) **A-t-on lu Lautréamout?** Gallimard, les Essais, 170, 1972, 433 P.

الغائبة». إن إزهرار التراكيب اللغوية الفاسدة، والحذلقات، والعبارات العجيبة العبثية تعطي مذاقاً خاصاً لهاتين الملهاتين الهجائيتين.

كذلك ينبغي من أجل إتمامهما، السهر على قراءتهما بدون حُكم مُسبَق، سطراً سطراً، وكلمة كلمة حتى آخر النص: وهي ضمانة أولية يُهملها أحياناً الشُّرّاح، وبخاصة شُرّاح النقد الجديد».

لقد هتفنا كثيراً لعبقرية لوتريامون السريالية. وجعلنا من قبيل العبقرية الحماقة البرودونية التي تُعبّر عن نفسها من خلال هذين العملين المضحكين: «Le Chantre» و«Poète». إن عمل إيسيدور دوكاس (1846 ــ 1870) يشكل إحدى أكبر الخدَع الخارقة في كل العصور..».

من جهة أخرى، كان الدفاع عن الأطروحة شديد التقلب كما ذكرت جاكلين بياتييه (J. Piatier) التي وصفت ــ دورياً ــ الحاصل على الشهادة بالمفرقِع، والجريء، وبـ: «سكارّون» (Scarron)، والنبي، ورامي السهام الجسور. «لكننا ضحكنا، وهذا هو المهم»[6]. لقد عرض فوريسّون، من خلال تصديه للهجوم على مدارس النقد، القديمة والجديدة، أوجه اختلافه معها بطريقة هزلية:

***نقد النصوص** (ثلاث مدارس)*

«هناك ثلاث طرق للنظر في نص ما. ثلاث طرق لرؤية الأشياء، والناس، والنصوص. ثلاث طرق لرؤية قلم حبر ناشف» والحديث عنه.

*1 ــ **النقد القديم** يُعلن أن: «هذه المادة هي رأس بيك (Bic) وهي تستخدم للكتابة. لنضعها ثانيةً في سياقها التاريخي: وسنتعرف في هذه المادة على «أسلوب» القدماء. إنها تبدو هنا في شكلها الحديث، عملية، سهلة الاستعمال والنقل، ولها استقلاليتها. لننظر إلى الإطار الاجتماعي ــ الاقتصادي الذي تندرج فيه: إنها تخضع لاحتمالات الإنتاج الصناعي الغزير، فهي رخيصة، تُستهلك وتُرمى. لنصفها (من الملاحظ أن النقد القديم يميل إلى تأخير لحظة الوصف هذه التي كان ينبغي بحسب المنطق السليم أن تسبق أية لحظة أخرى. قد يُقال أنه يخاف الحقيقة، ولا يتطرق إليها إلاّ في ختام نوع من الحركة الالتفافية، ذات المظهر التاريخي التي يعطيها طابع المظاهر*

[6] Maldoror entre M.prudhomme et M. fenouillard, **Le Monde**, 23 Juin 1972

الرزينة): يتألف قلم بيك (Bic) هذا من غلاف، وأنبوب للحبر، وغطاء، ورأس معدني: والمجموع مصنوع من مادة بلاستيكية طرية أو صلبة. الغلاف أزرق، أو أبيض، أو ذهبي. مقطعه سداسي الأضلاع، وشكله مُمدّد. لنهتم الآن بمعرفة من هو صانع هذه المادة، وماذا قال هو عنها. هنا سنكتشف بأن هذا القلم صُنع في معامل البارون Bich، الصناعي المعروف بشكل مُشرّف. لنرى ماذا قالت عنه **باري ماتش، وجور دو فرانس، وفرانس سوار**. البارون Bich لم يُخف كيف، ولماذا، ولمن كان قد ابتكر هذا المُنتج وصنّعه. إنه مُنتجهُ، ويعرف إذاً عمله أفضل من أي شخص آخر. وقد ذهب إلى حد الإدلاء بتصريحات حول مُنْتجه، وكشف بذلك عن أن كل تفكيره وقصده يمكن أن يُلخّص فيما يلي: «فكّرتُ أولاً، وقبل أي شيء بالعمال، وصغار الكسبة...»

2 ــ يظهر **النقد الجديد** فجأة ويُعلن: «النقد القديم لم يَعُدْ يهمّ عدداً كبيراً من الناس. فنظراته متحجّرة. وهي تعبير عن مجتمع تجمّد نحو أعوام 1880 ــ 1900. مثلما أن تين (Taine)، ورينان (Renan) ولانسون (Lanson) لم يكونوا ــ إذا أخذنا كل شيء بالاعتبار ــ إلاّ استمراراً لسان بوف (Sainte - Beuve). لنبجّل المُسنّين، إنهم بليغو الأثر، ولكن تمّ تجاوزهم. ممّن؟. منّا، بكل تواضع. ما يجب فهمه هو أن: الأشياء لا تقول ما تريد قوله، ولا حتى ما تقول. وهذا الأمر نفسه ينطبق على الناس وعلى الكلمات. لذا يجب البحث حولها، تحتها، عَبْرَها. وينبغي على النظرة، في آن واحد، أن تتنزّه بلا مبالاة، وعلى حين غرّة، وتأتي لسبر أغوار الأشياء. إن قلم الحبر الناشف Bic هذا (التسمية تافهة، ومُفصّلة بشكل دنيء) ليس إلاّ هذا الشيء تماماً بالتبعية. إنه.. تنسيق بُنَى. من شكل ما، وفي سياق ما تاريخي، اقتصادي، اجتماعي، جمالي وفردي في آن واحد معاً (وليس بشكل متتال). هنا يوجد الكل في الكل، والعكس بالعكس. هذه المادة هي مجموعة من بُنَى خطية أو كتابية تتضافر فيها منظومات مختلفة لتلوينات زرقاوية وصَمَم نصف شفافة. إنّ الأمر يتعلق بواقع برّاق، يتميّز بخفّته وشفافيته، واقع يستهوي النفس بتعقّد تشابكاته وتغيّراته. وهذا الأنبوب قابل للتبديل (وهو يدفع رأسه

للأمام). وفيه تتدرج داخلية المادة. وهو يُعدُّ العنصر المفْصلي الذي يترابط المدى الداخلي للمُنتَج بفضله بحجمٍ مهم. وهكذا يتعلق موضوع الكلام، في آن واحد، بعلم توجيه (إنه يتحرك) وعلم تصنيف (إنه مبني). هنا يفرض التحليل النفسي للرموز نفسه. من المعلوم أن البارون Bich كان مُغرَماً بالقوارب الشراعية. وكان موسوساً بالمشاركة بكأس أمريكا (America cup) الذي لم يتوصل أبداً حتى ذلك الحين للفوز به. حسناً، انظروا إلى هذا الرأس القابل للتبديل. من الجلي أن البارون قام بإجراء نقل إلى بُنَى رأس قلم الحبر الناشف Bic. لاحظوا هذه الطريقة الهجومية لشق الأمواج في سياق شركة ملتفتة كلياً نحو الإنتاج والاستهلاك. وما لم ينجح البارون به فوق الأمواج، حاوله في مكان آخر. وفي **مستوى** آخر من التحليل، يمكننا أيضاً الحديث عن رمز قضيبي. عند وجهة النظر هذه، من المفيد تسجيل أن البارون قام، من أجل تعميد المادة في سؤال، إما ببتر الحرف H (بحيث تحول اسم Bich إلى Bic)، أو باستئصاله. فالبتر يمكن أن يُفسَّر بطرقٍ مختلفة من المناسب المرور عليها. أما الاستئصال، فيمكن أن يفهم كعلامة على انتماء خفي ومؤثر لكيان «موحَّد» من النمط البالزاكي، الذي شرحه ثانيةً بكثير من الدقة رونالد بارت (R. Barthes) في مؤلَّفه S / Z. لكن عمليات فكّ رموز بنيوية أخرى ممكنة: منها على سبيل المثال، وبحسب الوعي التَّخيلي لباشلار، الوعي الإدراكي (أو: اللا ــ نظري للذات) لميرلو بونتي (Merleau - Ponty)، والشعورية الأنطولوجية لجان واهل (J. Wahl)، والتأمل المارسيلي للجسد، وبطريقة أعم القَصديّة الفينومينولوجية» (ملاحظة: هذه الجملة الأخيرة كلها وردت في L' Univers imaginaire de Mallarmé، لـ: جـ. ب. ريتشارد (J. P. Richard)، أطروحة، 1961؛ وكل الكلام الأنطولوجي غير المفهوم **لنقدي الجديد** موجود في الصفحات الأولى من هذا المؤلَّف).

3 ــ يندهش **النقد الدائم** من هذا الكم الكبير من العلم، والقليل جداً من الفهم. هنا تكمن حركته الأولى. وحركته الأولى ليست في الدوران حول الوعاء. إنه لا يريد في البدء أن يعرف مَنْ، وماذا، وما هذا. ولا يريد

أن يعرف الزمان، والمكان. ولا اسم المؤلّف، ولا تصريحاته. لا تعليق، ولا فلسفة. بيّنوا لي هذا. إنه يفحص عن بُعدٍ وعن قرب. ويرى رينولدز (Reynolds) مكتوباً. في البداية، المادة ستكون قلم حبر ناشف من ماركة رينولدز. المادة ستكون قلم حبر ناشف من ماركة رينولدز. أهي عدم ثقة بالمقابل! هل الواقع يتفق مع التسمية ومع الظاهر؟ هذا ما ينبغي النظر فيه. فحص جديد للمادة. هل سيكون هذا قلم حبر ناشف مستعار؟ هل يمكن لما يظهر أنه قلم حبر ناشف أن يخفي ما لا أعرف؟ سلاح، ميكرو.. بودرة للعطس. إن كل شيء ينبغي تفحّصه بعناية. ونتيجة الفحص يمكن أن تكون أني غير قادر على استيضاح كنه هذه المادة. بالنتيجة، سأحذر جيداً من التصرف كما لو أني كنت أستوضح كنهها. ولن أدّعي تفسيرها للآخرين. ولن أقوم بإبداء تعليقات. سأصمت. إن ***للنقد الدائم*** *متطلبات مخيفة: التفكير قبل الكلام، البدء بالبداية، الصمت عندما لا يكون لدينا، في نهاية الأمر، شيء لنقوله. مثال جميل لهذا النقد (الذي يُمتَدَح دائماً، ونادراً ما يوضع موضع التطبيق): قصة السن الذهبي التي حكاها فونتنيل (Fontenelle). لقد جعل أصحاب المقامات الرفيعة من الأساتذة من أنفسهم مضحكة حين فكّر الاختصاصي الخبير مُغفَل الاسم بشكل صحيح، ومستقيم وحقيقي».*

ولم تكن النتيجة التي خلُصت إليها جاكلين بياتييه، التي صدمتها قليلاً «هذه الأطروحة» ، غير مواتية: كان لوتريامون.

«بدون شك أقل سهولة للاختصار مما اعتقده السيد فوريسّون، الذي قام بهذه المحاكمة الفكرية البسيطة: إذا جعلنا ***أغاني مالدورور*** *تقول الكثير، فذلك لأنها لا تريد أن تقول شيئاً.. لكن السيد فوريسون في نزعته التبسيطية لم يكن كذلك سهلاً بالاختصار. ولا يمكننا إنكار أنه وضع إصبعه على بعض أمراضنا، وأنه عمل، حيث مَرَّ، على نشر صحة ذهنية وفعلية تجدها الشبيبة متفقة مع ذوقها. ومن دون تردد منحت السوربون لأطروحته تقدير* ***مُشرِّف جداً****، في حين كان ايسيدور دوكاس ــ الذي أصبح مشهوراً بفضل المفكرين الحديثين الذين أضفوا طابعاً تجريبياً على الجوهر، وهذا الهاوي المسمّى بيار داك (P. Dac)، الذي وجده مشابهاً للوتريامون ــ يدخل* ***بحقٍ*** *في المجد».*

هنا أيضاً، ستدخل الصحافة المعركة بحزم لتأييد أفكار فوريسون أو لمهاجمتها[7].

ويشرح فوريسّون ما يُسمّيه منهجه، على سبيل المثال، في هذه المقابلة التي أجراها مع مجلة «Nouvelles Littéraires»[8]:

«نقطة مشتركة، من نقاط كثيرة أخرى، بين أغلبية أنصار النقد الجديد، والنقد القديم أيضاً، هي نفورهم من مهاجمة النصوص بشكل مباشر، ومن الكلام عنها بكلمات شائعة. «القديم» و«الجديد» يحتاجان، من أجل تحليل نص، لكثرة من الاعتبارات التاريخية، النفسانية، اللغوية أو التحليلية النفسية، التي تبدو لي مجرد أعذار. «القديم» و«الجديد» متفقان تقريباً على تحقير البحث عن المعنى الأول والقابل للتحقيق. ومع ذلك فإني مقتنع بأننا لن نكفّ عن ارتكاب أخطاء في معانٍ مغلوطة أو معكوسة لنصوص فرنسية، وكذلك لنصوص لاتينية، ويونانية، وعبرية وصينية. يجب البحث عن الحرف قبل البحث عن الروح. فالنصوص إما ألاّ يكون لها إلاّ معنى واحد، وإما ألاّ يكون لها أي معنى.

هذا المعنى يمكن أن يكون مزدوجاً (كما في السخرية، على سبيل المثال)، لكنّ هذا لا يشكل أبداً إلاّ معنىً واحداً. غالباً لا نجده. وأحياناً نتخيل أننا وجدناه، وبعد قليل من الوقت، ندرك أنه ليس هناك شيء من هذا القبيل. إنّ كلمة واحدة مأخوذة بشكل منعزل يمكن أن يكون لها معانٍ عدّة، ولكن منذ أن تندرج في جملة، تتجه لأن تفقد، بسرعة فائقة، هذه القابلية. ينبغي عدم الدمج بين «المعنى» و«الشعور». ففي النص يمكن أن يلهم المشاعر الأكثر تناقضاً فيما بينها: حينئذٍ يُعطى هذا المعنى أو ذاك. لكن هذا الأمر لا يتعلق إطلاقاً بتأكيد أنه يمتلك كل هذه المعاني، وأنه يحتويها في الوقت نفسه! فإسناد صفة ما لشخص معين لا يعني أبداً أن هذا الشخص مزوّد بتلك الصفة. أريد فعلاً أن يقبل النقد الأدبي بهذا القانون القاسي للمعنى، كما يقبل الفيزيائيون بقانون الجاذبية. أما فيما يتعلق بالجامعة، فأُقدّر أن عدداً من ممثليها يُعلّمون الناس القراءة «بين السطور»، من جهتي، فإن السطور أولاً هي التي أسعى لقراءتها. وهذا صعب بما فيه الكفاية».

---

[7] لم يُثر كتاب فوريسون التالي:

— 1976 — J. J. pauvert) «**La Clé des Chimères et Autres Chimères de Nerval**», 140 صفحة)، الأهواء نفسها. هل هي عادة الجمهور، أم نفوذ Nerval الأقل انتشاراً.

[8] -10- 17 Février 1977. «Je cherche midi à midi» - Propos recueillis par gérard Spitéri.

ـ على ماذا تُمرّن طلابك؟

«أدربهم على «نقد النصوص والوثائق» (الأدب، التاريخ، الإعلام..إلخ)، فإذا تبيّنوا، في نص معروف عنه أنه تاريخي (أليست هذه الأمور المعروفة من قبيل الأحكام المُسبَقة؟) وجود كلمات «نابليون» أو «بولونيا»، فإني أحظّر أن يتمسك تحليلهم بما يعتقدون أنهم يعرفونه عن نابليون ـ أو بولونيا؟ وعليهم الاكتفاء بما قيل في النص. إن النص الذي **يُفحص** *على هذا النحو، المباشر والصريح، وبعيون الإنسان وبلا تصنّع، يأخذ رونقا مفيدا. إنها، من جهة أخرى، وسيلة ممتازة لاكتشاف التزويرات و«الاختلافات» بكل أنواعها. ويُسمّي طلابي هذا «بمنهج أجاكس» لأنه يجلي، وينظف، ويُلمّع».*

أشكّ كثيراً أن يكون هذا المنهج كافياً لفهم كل شيء عن نصٍ ما، ولإشباع مجموع ما يمكن أن يثيره فيَّ من فضول في كل الأحوال، ولن أرفض بحركة مُقرَّرة سلفاً مدارس النقد الأخرى، على الرغم من أننا نعلم إلى أي حد مضحك تمكّن بعض المُدّعين الحمق من استدراجها إليه، **إلى ما هي عليه** أو إلى أي مكان آخر.

الأمر المؤكد هو أن هذا الحرص على أخذ النصوص على مستوى الكلمات لم يكن قادراً على الحيلولة دون دفع فوريسّون للعمل في نصوص، أدبية وغير أدبية، مرتبطة ببعض الأحداث القاسية في عصرنا، ولاقتراح جليها بمساعدة «منهج أجاكس». وسواء قَبِلنا أم لا أن نرى فيه طريقة خاصة في تقدير نصٍ ما، والحكم عليه كلياً، فإن الحسّ السليم البسيط يكفي لأن نرى فيه، في كل الأحوال، مقدمة ذات فائدة بديهية: يجب البدء بقراءة النصوص للاطلاع على ما تعطيه لنفسها، قبل الشروع في تفسيرها.

وهكذا، في اللحظة التي اندلعت فيها قضية فوريسّون، عام 1978، تناولت صحف عدَّة أحد مواضيع العمل الذي كان قد أعطاه لطلابه في ليون: «هل **يوميات** آن فرانك صحيحة؟». ووسط الخلط والتلميحات التي تبعتها، اتجه الأمر، بشكل محتوم، لأن يأخذ مظهر استفزازٍ مُعاد للسامية. إنها قضية سياق معين. لقد كان إسناد التهمة سهلاً، وخصوصاً لأنه لم يكن قد نَشَر شيئاً عن هذا العمل البحثي (كان الموضوع مُصاغاً بشكل

استفهامي، لكنّ القارئ كان عليه افتراض أن فوريسون سيجيب عنه بالنفي)، فقد كان يريد أن يغطي كتابه بمظهرٍ ناعم. وفي الحالة الراهنة، بدا بوضوح لدى قراءة هذا التحليل المضغوط جداً أن النص المعزو للشابة آن فرانك كان نوعاً مما يمكن تسميته بالخدعة الأدبية.. إلاّ أن هذا لا ينزع بالتأكيد شيئاً من مأساوية المصير الذي عرفته.

والأفضل، هنا أيضاً، هو الحكم على كل قطعة بمفردها[9]. فليتفضّل القارئ بالرجوع إليها ليرى إنْ كان سيجد في تأكيدات نائب رئيس اتحادية الرون للرابطة الدولية ضد معادة السامية، السيد رينيه نودو[10] تأكيدات افترائية بشكل لا يُطاق:

«لم يجد فوريسون لوحده الافتراء على «يوميات» آن فرانك. «فالمحرك» لهذه القضية الدنيئة متعاون قديم مع الغستابو، هو أرنست رومر (E. Römer)، الذي حُكِمَ عليه بـ 1500 مارك غرامة لكونه أطلق، بمنشورات، حملة حول هذا الموضوع. وقد استأنف هذا المتعاون مع الغستابو بالطبع الحُكم. وعُرضت الدعوى أمام محكمة هامبورغ. وقدَّم والد آن فرانك، الذي ما زال حياً، أمام المحكمة الوثيقة المقنعة بشكل حاسم: النسخة الأصلية لليوميات...».

[9] انظر هذا النص فيما بعد، في الملاحق.

[10] René Nodot: «**Le Droit de vivre**», février 1979.

بدأت القضية التي تشغلنا في عام 1974 بطريقة غريبة إلى حد ما: ففي 17 تموز ظهرت في مجلة **لوكانار أونشينيه** (Le canard enchaîné) رسالة كان فوريسون قد وجّهها قبل ثلاثة أشهر إلى الدكتور كوبوڤي (Kubovy)، مدير مركز التوثيق اليهودي في تل أبيب. وهاهو نص الرسالة، بعد إعادة المقاطع التي بترتها المجلة:

«هل يمكنني أن أسمح لنفسي أن أسألكم عن شعوركم، شعوركم الخاص، حول نقطة حسّاسة بشكل خاص من التاريخ المعاصر: هل يبدو لكم أن غرف الغاز الهتلرية كانت أسطورة أم حقيقة؟ هل تتفضلون بأن تحدّدوا لي على وجه الاحتمال في جوابكم أي اعتماد من المناسب منحه، برأيكم، «لوثيقة جيرشتاين»، واعتراف ر. هوس (R. Höss)، وشهادة نيسزلي (Nyiszli) (هل يجب أن نقول نيسزلي ــ كريمر؟)، وبصفة عامة، إلى ما كُتب من وجهة النظر هذه عن أوشويتز، وغاز زيكلون ب، والحرفين الأولين «N. N لكلمتي ليل وضباب» (Nacht und Nebel)، وصيغة «الحل النهائي»؟ هل تغيّر رأيكم حول إمكانية وجود هذه الغرف منذ 1945، أم أنه ما زال اليوم كما كان عليه قبل تسعة وعشرين عاما؟ إني لم أتمكن، حتى الآن، من اكتشاف صور لغرف غاز يبدو أنها تقدم ضمانة ما لصحتها. ومركز التوثيق اليهودي في باريس، ومعهد ميونيخ للتاريخ المعاصر لم يتمكّنا أيضاً من تقديمها لي. هل تعرفون، من جانبكم، صوراً لضمّها إلى ملف القضية؟ أشكركم سلفا لجوابكم، وربما لمساعدتكم. وتفضلوا، سيدي، بتلقي تأكيد اعتباري المميّز.

ولم تقم صحيفة **لوكانار** إلاّ بأخذ الرسالة من مجلة **تريبون جويف إيبدو** (Tribune Juive - Hebdo) (14 حزيران 1974)، التي كانت أخذتها، هي نفسها، من الصحيفة الإسرائيلية **يديعوت أحرونوت** (24 أيار 1974)

التي كانت الرسالة قد انتهت إليها بعد وفاة المُرسَل إليه. وكان الأمر يتعلق برسالة شبيهة بتلك التي كان فوريسون قد أرسلها إلى بضعِ عشرات من المُرسَل إليهم، من مؤرِّخين ومختصّين معروفين عبر العالَم.

ومنذ 25 حزيران، بدأ الحديث عنها في مجلس جامعة السوربون الجديدة ــ سونسييه، التي يُدَرِّس فيها فوريسّون. وكانت رسالته تحمل في زاويتها العليا اسم الجامعة، وعنوانها:

«تمت مراجعة الرئيس (السيد لاس ڤيرغناس) من جانب بعض الزملاء بشأن ظهور مقالة في المجلة الأسبوعية ***تريبون جويف***، *وقّعها السيد فوريسّون، وتحتوي شكوكًا غير مقبولة فيما يتعلق بوجود معسكرات الاعتقال النازية. إلاّ أن هذه المقالة كانت قد كتبت على ورق يحمل في زاويته العليا اسم جامعتنا (مركز سونسييه)، وعنوانها. وبالنتيجة تمنّى الرئيس أن يدعوه المجلس إلى أن يوجّه، باسمه، إلى المجلة المعنية إنكارا كليا لمزاعم زميلنا، هذه المزاعم التي قد تضع سمعة جامعتنا موضع الاتهام. وقد وافق المجلس بالإجماع على هذا الموقف.*

ويلاحظ روبير فوريسون

[...] أنه تمّ، في مرتين، تقديم ***رسالة*** *على أنها* ***مقالة***. *رسالة منشورة بدون موافقة كاتبها، ومُقدّمة على أنها مقالة تمّ إيداعها، بتكليف منه، لدى مجلة. لقد أصبحت* ***أسئلة*** *حول وجود* ***غرف الغاز***، ***شكوكاً*** *فيما يتعلق بوجود* ***معسكرات الاعتقال***، *ثم وُصفت هذه الشكوك، بدورها، بأنها مزاعم. وهذه الشكوك، المُعلن أنها غير مقبولة، والمزاعم التي تستدعي إنكارا كليا، قد تضع سمعة جامعة موضع الاتهام.*

ــ *منذ متى يُدان شخص ما من دون أن يُدْعى لتقديم دفاعه (وإنْ لم يكن ذلك إلا بصفة «مراقب مدعو»، وهي الصفة التي استفاد منها فقط الزميل «الذي راجع الرئيس بهذه القضية»)؟*

ــ *منذ متى أصبح الرئيس ومجلسه مؤهّلين للحكم على بحوث أستاذ، وهي بحوث لا يملكون منها إلاّ رسالة مبتورة؟*

ــ *منذ متى ترفض الجامعة الحق بالشك وبالبحث؟*

وألصَق فوريسون هذه الملاحظات في مركز سونسييه ليردّ على الإشاعات التي سرَت وعلى ملصقات أخرى، توجّه له الشتائم. وأتبع اسمه

بصفة «عضو منتسب إلى النقابة الوطنية للتعليم العالي». الأمر الذي عاد عليه سريعاً **بالطرد** من النقابة المذكورة، لأن هذه الإشارة «تنزع لإتاحة المجال للاعتقاد بأن الأسئلة التي طرحها فوريسّون، وقدّمها على أن لها طابعاً علمياً حصراً، يمكن أن تحظى بضمانة النقابة. والحملة التي تُشنُّ منذ سنوات لمحاولة تحديد درجات في فظاعة الجرائم النازية، في الوقت الذي تنمو فيه، فضلاً عن ذلك، محاولات لرد الاعتبار للهتلرية، لا يمكن أن لا تُشكِّل موضوعاً لاستغلال سياسي. والنقابة الوطنية للتعليم العالي ترفض بالتأكيد أن تعطيها أقل ضمانة. واللجنة تُقدِّر إذاً أن استخدام الحروف الأولى للنقابة، في هذا السياق، من شأنه إلحاق ضرر معنوي بالنقابة»[11]. لنكتفي بثلاث ملاحظات: ينبغي أن يكون لدى المرء فكر محدود بشكل خاص لكي لا يدرك أن هناك بالتأكيد درجات في الفظاعة. ثم أن أي شخص لا يخطر بباله أبداً أن تضمن نقابة جامعيين بحوث أعضائها. فالنقابة الوطنية للتعليم العالي ليست بالضبط مجتمع علماء. وهذه النزعة اليسوعانية الصغيرة ليس لها من وظيفة، في اللحظة التي يحتاج فيها منتسِب (منذ أمد طويل) لمساندة بسبب هجومات يشعر بأنه موضوع لها، إلاّ تركه يسقط. أما النقطة الثالثة، المهمة لأنها تبرز في عام 1974، كما في عام 1979، وكما كانت برزت قبل عشرين عاماً، وكما نتمنى ألاّ تبرز بعد عشرين عاماً فهي: صدمة «حملة رد الاعتبار للهتلرية».

هذه الحملة هي بالبداهة دائمة لدى بعض الذين شاركوا في المشروع الهتلري (ليس الجميع، فهناك أيضاً تائبون) وآخرين، أكثر شباباً، من الذين يعيشون حنيناً لأدولف الطيب. إلاّ أن هذه الحملة لم تعرف أبداً، منذ 1945، شيئاً آخر غير الفشل الذي يدعو للرثاء. إننا نحتج بقدرٍ أقل على حملات ردّ الاعتبار لنظم طغيانية إجرامية أخرى، كنظام العائلة الملكية الفرنسية (انظر الحركات البهلوانية الأخيرة للكونت دو باري)، أو نظام بونابرت، بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاده، التي احتفلت بها الدولة الفرنسية على نفقة دافع الضرائب. واحتفال دولة ألمانية محتملة بميلاد الفوهرر بعد مئتي عام أمرٌ يبدو لي محتملاً. فنفس الأسباب تُنتج نفس النتائج. ومجرد تمجيد

---

[11] النقابة الوطنية للتعليم العالي (S. N. E. Sup)، لجنة المنازعات، مداولات 4 تشرين الأول 1975.

دكتاتور 18 برومير الخانق للحرية لن يؤدي، من تلقاء نفسه، لأن يصبح نظامنا السياسي مشابهاً لنظام السلَف الشهير لبوكاسا. لنتمنى الشيء نفسه لألمان القرن الثاني والعشرين. ولنضف أن على من يريد بالحقيقة ردّ الاعتبار لهتلر، أو بيتان، أو لويس السادس عشر، أو تروتسكي، أن يقول ذلك. فمشروعهم لن يكون له أي معنى إنْ لم يكونوا يُقرُّون عالياً بهدفه. من المهم إذاً أن لا ننخدع بشأن العدو، وأن نكفّ عن هذا الابتزاز الصغير الدائم. فهو لن يتمكن، من جهة أخرى، إلاّ من إسكات أولئك الذين لديهم بدقة الحرص على عدم الخلط بينهم وبين الأنصار المُعلنين للهتلرية، الذين لديهم كلام مغاير.

وعلى إثر هذا الاختلاس للمراسلات، أُشبِع فوريسون، كما نظن، بتشنيعات وتهديدات مختلفة (رسائل، اتصالات هاتفية، كتابات أمام منزله، بأسلوب معاد للنازية بشكل نموذجي: «فوريسّون، ستنفجر»).

وشكّل هذا الاختلاس أيضاً نقطة الانطلاق لصراع طويل بين فوريسّون وسلطات جامعة ليون 2، التي أتى للتدريس فيها في عام 1974. وقد كان لديه أسباب للتفكير بان الشائعات المعادية التي أثارها الإعلان عن أحد مواضيع بحوثه، كانت ستؤدي بالنتيجة إلى منع السير العادي لعمله المهني الجامعي. كان من البراءة بحيث صدمه الأمر. فقد جعلته إجراءات قضائية طويلة يقف في مجلس الدولة، في تشرين الأول 1978. ومن المسلّم به أن جوَّ جامعة ليون كان قد تضرَّر قليلاً من جراء ذلك، وأنه لم يكن قادراً، أمام زملاء معادين، على الاعتماد إلاّ على دعم نادر وخفي.

ولم يمنع هذا الأمر صاحب «منهج أجاكس» من الاستمرار في العمل. وكانت قراءة كتب منفي سابق، اسمه بول راسينييه، هي التي وضعته على هذا الدرب. سنتحدث فيما بعد عن راسينييه والافتراءات التي لا تُصدَّق، والتي كان ضحية لها. فقد كان يتمنّى، قبل وفاته في 1967، أن يعود باحثون شباب لحمل المشعل، ويُسهِمون في تسليط مزيد من الضوء على هذه المرحلة المؤلمة للحرب والنفي.

وبدأ فوريسون يُكوِّن ملفات، ويرسل رسائل في كل الاتجاهات ليطلب الوثائق. وأخذ يتردد باستمرار على قاعات المطالعة، كقاعة مركز التوثيق

اليهودي المعاصر، ويتحرّى لدى محترفين في استعمال الغازات، وحرق الأموات. ويذهب إلى النمسا وبولونيا لزيارة الأماكن، وهو مُسلّح بمترٍ وآلة تصوير. يسأل الشهود والأرشيفيين، ويحلل النصوص. يستخلص النتائج، ويسعى لنشرها. وهنا لم يَعُد شيء يسير على ما يرام.

وقد وصف بسرعة مسعاه في رسالة منشورة انطلاقا من حقه في الرد[12]:

*«حتى عام 1960، صَدّقت حقيقة هذه المذابح الهائلة في «غرف الغاز». ثم، لدى قراءة بول راسينييه، المنفيّ السابق، المُقاوم، ومُؤلّف «**أكذوبة أوليس**» (Mensonge d' ulysse) بدأت لديّ شكوك. وبعد أربعة عشر عاماً من التأمل الشخصي. ثم أربعة أعوام من الاستقصاء العنيد، توصلت إلى يقين، مثل عشرين من المؤلّفين الآخرين الداعين لمراجعة التاريخ، بأني أجد نفسي أمام أكذوبة تاريخية. لقد زرت، وعدت لزيارة، أوشويتز وبيركينو، حيث قُدّمت لنا «غرفة غاز أُعيد تكوينها»[1] وانقاضُ ما قيل أنها أمكنة لحرق الأموات ومعها غرف غاز». وفي ستروتهوف (بالألزاس) وماجدانك (ببولونيا)، تفحّصت أماكن قُدّمت على أنها «غرف غاز في حالتها الأصلية». وقد حَلّلت آلاف الوثائق، وخاصة في مركز التوثيق اليهودي المعاصر في باريس: أرشيفات، نصوص مُخْتَزَلة، صور، شهادات خطية. وتابعت بلا كلل بأسئلتي المختصّين والمؤرّخين. وبحثت، لكن بلا جدوى، عن منفيّ سابق واحد قادر على أن يثبت لي أنه كان قد رأى حقيقة»، وبعينيه، «غرفة غاز». لم أكن أريد بشكل خاص غزارة وهمية في الأدلة. وكنت مستعداً للاكتفاء بدليل، دليل واحد. لكن هذا الدليل لم أجده أبداً. ما وجدته، بالمقابل، كان الكثير من الأدلة المزيفة، الجديرة بمحاكمات الشعوذة، التي لا تُشرّف القضاة الذين كانوا قد تكيّفوا معها. ثم وجدت الصمت، الإحراج، العداء، وفي النهاية الافتراءات، والشتائم، والضربات».*

وفي الوقت نفسه الذي «تابع فيه بأسئلته، بلا كلل، المختصّين، والمؤرّخين»، شرع مع الصحافة، وخاصة مع **لوموند** في نوع من الحرب للحصول على نشر وجهة نظره فيها، وذلك منذ عام 1966، ولكن دون نجاح. وهذا مثال ذو مغزى على ذلك: كان فوريسّون قد أرسل إلى

---

[12] Le Monde: 16 janvier 1979.

[1] قُدّمت إلى السياح باعتبارها أصلية.

شارلوت ديلبو رسالة مشابهة لتلك، المُرسلة إلى الدكتور كوبوڤي، والتي نُشِرَت في **لوكانار أونشينيه**. فقامت شارلوت ديلبو، الكاتبة، ومؤلفة كتابات عديدة عن النفي[13]، بإيصالها إلى **لوموند**، مُرْفَقَة بتعليق عليها. وبشكل أصحّ مما فعلت **لوكانار**، طلبت **لوموند** إلى فوريسّون الإذن لها بنشر هذه الرسالة ــ الخاصة ــ فرفض. ومع ذلك، فقد نشرتها مع تعليق شارلوت ديلبو، لكنّ اسم فوريسون اختفى. وبالنسبة لمن قرأ، في ذلك الحين، لوكانار، فإن التلميح يبدو واضحاً.

فالمقالة كانت بعنوان: «نزع أساطير أم تزييف»[14].

«هل يبدو لكم أن غرف الغاز الهتلرية كانت أسطورة أم حقيقة؟ هل تغير رأيكم حول إمكانية وجود هذه الغرف منذ 1945، أم أنه ما زال اليوم كما كان عليه قبل تسعة وعشرين عاماً. إني لم أتمكن، حتى الآن، من اكتشاف صور لغرف غاز يبدو أنها تُقدّم ضمانة ما لصحتها. ومركز التوثيق اليهودي في باريس، ومعهد ميونيخ للتاريخ المعاصر لم يتمكّنا أيضاً من تقديمها لي. هل تعرفون، من جانبكم، صوراً لضمّها إلى ملفّ القضية؟ أشكركم سلفاً لجوابكم، وربما لمساعدتكم».

أسئلة من الممكن أن نجدها غريبة عندما توجّه إلى شاهدة مثلي أنا. ومع ذلك فقد طُرحت عليّ برسالة تلقيتها مؤخراً.

*إن هذه الرسالة لا تستحق بدون شك، إلاّ رفع كتفين، وحركة شفقة (معتوه مسكين..) أو ردّاً ساخراً (ماذا، يا سيدي، هل تضع التاريخ كلّه موضع شك على غرار اختراع نيابس (Niepce)؟ هل تُنكر سان برتليمي، والاستيلاء على الباستيل، ومعركة واترلو لأن مراسل مجلة **باري ماتش** لم يكن هناك؟). نعم، إنّ هذه الرسالة، لا تستحق بدون شك، إلاّ هذا، لو لم تكن مكتوبة على ورق يحمل في أعلاه اسم كلية الآداب، ولو لم يُتبع مُوقّعها اسمه بلقبه: أستاذ محاضر.*

---

[13] نشرت الكاتبة شارلوت ديلبو (Charlotte Delbo) أربعة كتب حول النفي. هي: Aucun de nous ne reviendra، une Connaissance inutile، Mesure de nos jours، Le convoi du 24 janvier ــ منشورات Minuit ــ ومقالة: «Qui rapportera ces paroles?» (Oswald).

[14] Charlotte Delbo, **Le Monde**, 11-12 août 19874.

هاهو إذا أستاذ يُزوّد نفسه بوثائق فقط ليكون لديه أدلة **معاكسة**، أدلة مضادة للحقيقة، ويأمل أن أساعده على إيجاد هذه الأدلة. كيف يمكن، بالنهاية، افتراض أن ر. هوسّ، الذي نشرتْ سيرته الذاتية **(قائد أوشويتز يتكلم)** (*Le Commandant d' Auschwitz Parle*)، قال انه يعتبر من واجبه لصق عينه على نافذة غرفة الغاز حين كانت كل مجموعة تدخل إليها، على الرغم مما كان يسببه له ذلك من مشقّة؟ وذلك لإعطاء أسلحة للاتهام، في الوقت الذي كان يساوم فيه حول الأرقام: مليونان وثماني مئة ألف يهودي قتلوا بالغاز، بحسب رأيه، وليس أربعة ملايين كما كانت المحكمة تؤكد؟

هل يبدو لي أن غرف الغاز كانت أسطورة أم حقيقة.. السؤال يهينني. لقد ناضلنا بإرادة تفوق إرادة البشر من أجل الخروج من أوشويتز، ناضلنا ضمن شروط رهيبة بحيث يُعَدُّ بقاؤنا على قيد الحياة من قبيل المعجزة. كانت إرادتنا بالبقاء مدعومة بإرادة الحديث، فيما بعد، عمّا عشناها من أمور يعجز عنها الوصف. لقد شهدنا، بعد عودتنا، وفاء بوعد قطعناه على أنفسنا هناك بأن نقول ما كان عليه الحال، واليوم يأتون ليسألوننا إنْ كانت غرف الغاز أسطورة؟

لا، يا سيدي، إن صفّ المداخن الضخمة التي كان يخرج منها، ليل نهار، دخان كثيف أسود لم يكن من اختراع الباقين على قيد الحياة. من المؤكد أن الصورة لا تُظهر فرقاً بين هذه المداخن ومداخن الأفران العالية، ولكن ماذا بشأن الرائحة؟ رائحة اللحم البشري الذي يحترق؟ الرائحة لا تأخذها الصورة. إن صورة غرفة الغاز تُظهر حظيرة مبتذلة. لكني رأيت في أوشويتز، الذي وصلت إليه في 27 كانون الثاني 1943، تدفق يهود من كل أنحاء أوروبا، وجماعات كاملة من الناس، كانت عناصر فرق الحماية (S. S) تدفعهم نحو هذه الحظيرة، التي يختفون فيها للأبد. أعذرني، يا سيدي، ففي بيركينو كنت محرومة من كل شيء، حتى من آلة تصوير.

رأيي حول إمكانية وجود غرف الغاز هذه؟ ما لديّ ليس رأياً، وإنما يقين بأني رأيتها. وهل أمكن لهذا اليقين أن يتغير منذ تسعة وعشرين عاماً.. يا له من سؤال! كنت حينذاك شابة ولم أصل لسن الشيخوخة الذي بلغته اليوم. ولحسن الحظ، إن لدي هامش. وعليّ استعمال هذا الهامش للاحتجاج ضد فكرٍ ضال يدفعني لليأس.

كنت هناك! أو كنّا هناك! إنّ «الرجوع للماضي» الذي يزاول التجميل مع النازية، ويضفي طابعاً رومانسياً على الهتلرية، يعطيها سحراً مشوّشاً، هو أكثر من موضة أطلقها مثقفون مقرفون وذوو خيال قصير. إن الخطر أكثر جسامة. إنهم يراجعون التاريخ ليراجعوا دروسه. ويريدون محو الحقيقة لكي لا يبدو انبعاث الفاشية تهديداً قاتلاً. ألم يكن أفراد «فرق الحماية» (S. S) هؤلاء، في زيِّهم الموحَّد، جميلين، رجوليين، متشوقين للحب، ومزوّدين بهذه السلطة السامية: سلطة القتل؟ ألم يكن عنصر «فرق الحماية» الجميل هذا، بطلاً، ونموذجاً يُقترح على الشباب الذين يبحثون عن هدف لحياتهم؟ نعم، المشروع أكثر خطورة مما يبدو. فليسمحوا لباقيٍ على قيد الحياة من أوشويتز أن تطلب إليهم التفكير بالأمر».

ويرسل فوريسون، الذي اعتبر أنه وضع قيد الاتهام (ومن غيره سيكون كذلك؟)، رداً يقول فيه بالخصوص:

«هل عملَت غرف غاز «في بعض نقاط من بولونيا، ولا سيما في أوشويتز ــ بيركينو»؟ السيدة ديلبو تؤكد أنها رأت واحدة منها. ولكن ماذا رأت بالضبط؟ لم تقل لنا ذلك. فهي تخلط بين أفران حرق الأموات (التي كانت تحرق فيها الجثث) وغرف الغاز (التي، حسبما زُعِمَ، كان يُقتل فيها حتى عشرة آلاف شخص يومياً). اعترف هوسّ، كما قالت، بأنه كان يلصق عينه على نافذة غرفة الغاز. من جهتي، قرأتُ في الكتاب الذي ذكَرَتْه ***(قائد أوشويتز يتكلم***.. *منشورات Julliard، 1970، ص: 288) أن هوسّ كان ينظر إلى داخل غرفة الغاز «عبر ثقب قفل الباب». هذه العبثية، المرفقة بمائة أخرى من النمط نفسه، تجعل من «اعتراف» هوسّ وثيقة يمكن أن تُعطى من القيمة بقدر ما أعطي لاعترافات محاكم موسكو، وبراغ، أو فرصوفيا، كما هي الحالة هنا. من جهة أخرى، فإنّ مخطوطة هوسّ غير قابلة، في الواقع، للمراجعة، والنسخ المتداولة منها متناقضة بشكل خطير.*

من المقلق أن يؤكد معتقلون أمضوا أكثر من ثلاثة أعوام في أوشويتز ــ بيركينو أنهم لم يروا فيه أبداً غرف غاز، تلك هي حالة بنديكت كوتسكي، المَنْفي اليهودي، ورئيس الحزب الاجتماعي الديمقراطي النمساوي. إنّ شيئاً لا يسمح بقول أن «الأعمال الخاصة» التي حُكيت

بلا مجاملة في اليومية المخصّصة لجراح أوشويتز جوهان بول كريمر (Cahiers d' Auschwitz، العدد 13، 1971) هي عمليات قتل بالغاز، وهناك، بالنهاية، سؤال: ألم يُجرِ الصليب الأحمر الدولي، في أيلول 1944، تحقيقاً دقيقاً حول الموضوع لدى سجناء من كل الفئات، وخلُص إلى أنّ غرف الغاز هذه، التي كانت الإذاعة الإنجليزية قد حدّدت موقعها في أوشويتز ــ بيركينو، لم توجد لا في الماضي ولا في الحاضر؟

لقد مات المنفيّون من الجوع، والبرد، والأمراض، والأوبئة، والمعاملة السيئة. وأحياناً قتلوا بأسلحة نارية، وبالإعدام شنقاً. وكانوا أحياناً ضحايا لقصف الحلفاء. وهلكوا بعمليات نقل مستمرة. فهل ينبغي أن تُضاف إلى هذه الفظائع كلها، الفظيعة الأكثر شناعة بكثير والشيطانية بشكل كامل، فظيعة غرف الغاز؟ لقد صدقت ذلك في الماضي. ولم أعد أصدّقه الآن. لكن الشك لا يمنع البحث، بل العكس.

وقد ردّ عليه بيار ڤيانسون بونتي، برسالة: بما أنك لم تُذْكَر بالاسم، فإنه ليس لك أي حق بالردّ. وفيما يتعلق بالرسالة الأساسية، فقد كانت وُجِّهت إلى السيدة ديلبو، والرسالة تعود ملكيتها، كما تَعْلَم، إلى المُرْسَل إليه. وعلاوة على ذلك، لا يبدو لنا أمراً مرغوباً أن نطلق جدلاً لا نهاية له بالظاهر. إنّ الوقائع الجديدة والهامة وحدها يمكنها تبرير إعلام قرائنا بها حينئذٍ (26 آب 1974).

لم يُكَرِّه فوريسون بنفسه لقاء أمرٍ قليل الشأن. واقترح شرح موقفه برسالة إلى جاك فوڤيه (J. Fauvet) مؤرَّخة في 20 حزيران 1975.

*«العدد الإجمالي للمنفيين الذي مرّوا بأوشويتز ، وبيركينو، والمعسكرات المتفرعة عنها، هو /500 000/ كحد أقصى (انظر: Hermann Langbein Hommes et femmes à Auschwitz - Fayard ــ 1975 ــ ص: 51 إلى 61). في الاعتراف الأول الذي ابتزّه البولونيون منه، قال هوسّ أنه قتل /1500 000/ شخص (انظر: **Jái tué seulement 1500 000 Personnes** éd. De l' Amicale des déportés d' A., F. N. D. I. R. P., S. d, 1947, [?]).*

*وفي اعترافه الثاني ارتفع العدد إلى 3 ملايين (انظر: «**Les âmes automatisées**», léon poliakov, **Évidences**, n° 7, janvier 1950, P. 28) .*

*وفي عام 1975، أعطت القناة الأولى بالتلفزة الفرنسية (T. F. 1)، في نشرة 18 حزيران، الساعة 13 و10 دقائق الحقيقة الرسمية في أيامنا كما تريدها...: 4 ملايين قتيل. وفي نشرة المساء، الساعة 20 و30 دقيقة رُفع الرقم إلى 4.5 ملايين قتيل. أما ماكس غاللو (M. Gallo) فأعطى، من جهته، إلى مجلة **L'Express**، في 16حزيران – ص 70 – رقم 5 ملايين ضحية.*

هذه الأرقام تدّعي وجود حالات مقتولين بالغاز لم يكونوا «مُسجّلين». إلا أن وجود سبع غرف غاز في أوشويتز، كان يرتاب به عدد كبير من المؤرّخين والمحامين من جنسيات عدّة، ولم يَعُد قابلاً بصراحة لأنْ يُدافع عنه. لقد بدأنا برؤية ذلك في محاكمة فرانكفورت (1963 – 1965). واليوم يتجنب شخص مثل هيرمان لنغبين (H. Langbein) كل تفصيل حول غرف الغاز هذه، التي تشكل حجر الزاوية في مشروع «الإبادة الجماعية».

*فهل يحرص صحافيو **لوموند** على الاطلاع على آخر الأعمال التي تتناول مسألة تاريخية عولجت كثيراً بالعادة في صحيفتكم (انظروا التأكيدات الواردة في «النشرة اليومية» بتاريخ 20 حزيران 1975)، وفي هذه الحالة، هل يقبلون بإجراء مقابلة معي أحدثهم فيها، بالمناسبة، عن أعمالي حول النازية، كما تراها **لوموند**؟*

على ذلك أجاب جاك فوڤيه بهذه الجملة البسيطة: «فيما يتعلق بغرف الغاز، هل أنت متأكد بأن الألمان لم يُدمّروها أحياناً لمحو آثار جرائمهم؟» (24 حزيران 1975).

بعد ثلاثة أشهر انتفض فوريسّون ضد العرض الذي قدّمه جان مارك تيوللير (J. M. Théolleyre) لكتاب هيرمان لنغبين عن أوشويتز[15]. وأقل ما يمكن أن نقوله عن نبرة هذه الرسالة هو أنه لم يَسَع للتملُّق من أجل الإقناع:

«هل يمكنني أن أسألكم مرة أخرى متى ستقرر صحيفتكم عدم تضخيم الغشاء الأكثر «طراوة» في التاريخ المعاصر: غشاء «غرف الغاز» الهتلرية المزعومة؟

---

[15] فحص دقيق لأوشويتز، فحص للأجيال القادمة، والمقصود كتاب:
Hommes et femmes à Auschuritz, Fayard, 537 P. **Le Monde**, 19 mai 1975.

*إنّ المقالة المشار إليها أعلاه تشكل انتكاسة. فصُحُفُيكم يُكرّس /167/ سطراً لكتاب هيرمان لنغبين، **رجال ونساء في أوشويتز**. وهو يطحن فيها الهواء، ويتيح المجال للتفكير بأنه لم يقرأ الكتاب المذكور. كتب كلمة «**Kapo**» في حين أن المؤلف ذكر بأن الكتابة الصحيحة للكلمة هي «**Capo**»). ولم يُشَر، ولو للحظة، إلى النقطة الأساسية: أنّ هـ. لنغبين، المتخصص المعروف بكتاباته المنشورة عن أوشويتز منذ 1949، والشاهد المحترف في المحاكمات ضد «مجرمي الحرب» (في معسكر المهزومين) أبدى في مؤلفه الأخير، تكتماً مدهشاً فيما يتعلق بحجر الزاوية، ومفتاح العقدة، لبناء «الإبادة الجماعية»، أي «لغرف الغاز» الشهيرة هذه في أوشويتز وبيركينو. فليس هناك أي فصل من اصل الثلاثين فصلاً يُعالج هذه المسألة. وهناك ما هو أفضل، حيث أن أي مقطع من أصل الـ /268/ مقطعاً لا يقوم بذلك! ووفقاً لمنهج تقليدي، يُلاحظ أن النص مرشوش بكلمات مثل «انتقاء» (بمعنى الانتقاء من أجل «الإبادة»)، وأن فعل «قَتَلَ بالغاز» يُصادف بدراية، ولكن لا شيء عن الأمر الأساسي. لقد توصّل هـ. لنغبين، الذي أعاده بول راسينييه إلى مكانه بشكل لافت للنظر(بعد أن كان لنغبين قد حاول أن يعطيه درساً أثناء «محاكمة فرانكفورت»، المحظورة ــ من جهة أخرى ــ على راسينييه)، كما فعل معهد التاريخ المعاصر، إلى عدم الرد: «على القضية المُعقّدة، قضية غرف الغاز». خسارة!! لأنه لا يوجد، في كل أنحاء العالَم، أي كتاب أو أية دراسة مخصّصة «لغرف الغاز» المزعومة هذه. ومن جهة أخرى، يبرهن هـ. لنغبين، لا إراديًا، في عشرين موضعاً من نصه (عن المستشفى، وويرس (Wirths)، ومدارس تعليم الأطفال المعتقلين) على أن أطروحة الإبادة لا يمكن الدفاع عنها.*

*هل كان المختصون في **لوموند** مطلعون على مجريات الأحداث الراهنة؟ هل يقرؤون الدراسات والشهادات التي تتضاعف عن «أكذوبة» أو «خدعة» أوشويتز؟*

*هل يعرفون إحصائيات «الدائرة الدولية لبحوث» (S. I. R) (D - 3548 Arolsen) التي وضعتها ــ مع ذلك ــ هيئة مُتحيِّزة؟ هل يعلمون أن «**يوميات** آن فرانك» هي من تركيب ماير لوفان (Meyer Levin)؟[16] هل يذكرون «وثيقة جيرشتاين» المزعومة؟ وكتاب ميكلوس نيسزلي؟ (الذي استشهد به لنغبين، كما لو كان صحيحاً)».*

---

[16] ارتكب فوريسّون خطأ لن يعود له ثانية في دراسته اللاحقة لـ: **يوميات** آن فرانك.

ويردّ جـ. م. تيوللير بأدب، ويُذَكِّر أن العادة، في بوشنوالد، حيث كان معتقلاً، كانت تريد أن نكتب Kapo، ثم ينهي على هذا النحو: «أحيلكم إلى الصفحة 293 من كتاب لنغبين. وقد قرأت فيها هذا الذي لا يعود إلى لنغبين، وإنما إلى هوسّ، قائد معسكر أوشويتز: «كان عليّ الاحتفاظ بمظهر بارد عندما كانت الأمهات تذهبن إلى غرفة الغاز مع أطفال يضحكون أو يبكون» (رسالة 8 تشرين الأول 1975). لكن هذه المراسَلَة بقيت خاصة، ولم ينشرها فوريسون أبداً.

المشهد التالي كان يتجه لأخذ نسَب أكبر: فبمناسبة صدور كرّاس داعٍ لمراجعة التاريخ بالفرنسية (من المحتمل جداً أن يكون قد تُرجِمَ، وطُبِعَ، ووُزِّعَ من قِبَل أُناس من اليمين المتطرف) نَشَر بيار ڤيانسون ــ بونتي مجموعة وقائع (17 ــ 18 تموز 1977):

الأكذوبة

«في البريد كرّاس يحمل في عنوان كبير على خلفية حمراء السؤال التالي: «هل مات حقاً ستة ملايين قتيل؟». وفي الأعلى، بمثابة توقيع، التنويه: «الواقعة التاريخية رقم 1».

التقديم والطبعة متقنان، والنص ــ ست وثلاثون صفحة من القطع الكبير ــ مرصوص جداً وكثيف. ومن الصفحة الأخيرة لغلاف الوثيقة نعلم أنها طُبعت في إنجلترة، قبل أن تترجم إلى الفرنسية، على يد «مطبعة المراجعة التاريخية»، ومقرها في ريتشموند، بمنطقة سوراي، وأن مؤلِّفها كاتب اسمه ريتشارد.أ. هاروود، «متخصّص بالمظاهر السياسية والدبلوماسية للحرب العالمية الثانية»، و«يعمل حالياً في جامعة لندن».

ولن نتأخر في التحقّق من أن هذا الكراس وُزّع على نطاق واسع، مجاناً بالطبع، من خلال إرساله بصفة فردية وإسمية بشكل خاص إلى صحفيين وكتّاب أُخذت أسماؤهم وعناوينهم، كما يبدو، من أدلّة مختلفة. كما أُرسل أيضاً، بدون شك، إلى فئات أخرى من المُرسل إليهم.

«هل مات حقاً ستة ملايين قتيل؟». ستة ملايين قتيل: الرقم معروف. لكننا نتحرّر سريعاً عن أي قتلى يتعلق الأمر: الستة ملايين يهودي،

ضحايا الإبادة الجماعية التي قام بها النازيون. إلاّ أننا ما زلنا نتردد في الفهم. من يجرؤ على تأكيد أن هؤلاء الستة ملايين ضحية لم يقتلوا «حقاً»؟ لا، حقاً، إنّ الأمر سيكون ضخماً جداً...

حسناً، إذاً! كان الموضوع الوحيد للكرّاس «إثبات» أن النازيين لم يبيدوا أبداً، بين 1939 و1945، ستة ملايين يهودي، وإنما «بضعة آلاف» على الأكثر، ولم يكن هؤلاء أيضاً قد ذبحوا، رُميوا بالرصاص، شنقوا، قتلوا بالغاز، حرقوا، أو اغتيلوا: لقد أُصيبوا، في غالبيتهم، بوباء التيفوس، وغيره من الأمراض التي ضربت ألمانيا في الشهور الأخيرة من الحرب، أو قُضي عليهم جوعاً. وهي أوبئة ومجاعة تقع مسؤوليتها بشكل كامل على الحلفاء، الذين كانوا يسحقون الرايخ تحت القنابل.

ومن دون الشروع في تحليل مُفَصّل لهذه «البرهنة» الحمقاء، لنُلخّصها. منذ عام 1933، كان اليهود قد «أعلنوا الحرب» على هتلر. وكان على هذا أن يدافع عن نفسه ضد هذا العدو الداخلي. وقد «شجع» في البداية الهجرة اليهودية نحو البلدان المحايدة، والولايات المتحدة، بحيث أنه لن يبقى، في عام 1939، في ألمانيا، والنمسا، وفي بلدان أوروبا التي سيجتاحها الجيش الألماني، إلاّ ثلاثة ملايين يهودي، على الأكثر، بدل تسعة ملايين قبل ذلك بعشرة أعوام. فكيف يكون من الممكن، في هذه الشروط، أن يعمل على هلاك ستة ملايين؟ ومن جهة أخرى، أصبحوا، منذ عام 1948، اكثر عدداً مما كانوا عليه في عام 1939.

لقد حاول هتلر إذاً، كما نقرأ بالمضمون، أن يجد لهم وطناً قومياً «ليستقروا» فيه. وفكر بفلسطين، لكن الإنكليز رفضوا، ثم منعت الحرب متابعة تحقيق هذا المشروع. وحينئذ فكّر ، في عام 1940، بمدغشقر، لكن فرنسا، رغم كونها مهزومة ومُحتلّة، لم ترغب بسماع الحديث عن هذا الأمر. حينئذ، قرر «العمل على إشراك» اليهود في مجهود الحرب الألمانية من خلال جعلهم يستقرون شرقاً في الأراضي المحتلة من بولونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا.

ومن هنا نشأت معسكرات التجميع، حيث شَكّل نقل اليهود إلى الشرق ما سُمّيَ «بالحل النهائي» للمسألة اليهودية. فهذه المعسكرات لم تكن إلاّ مراكز للإنتاج، جيدة التنظيم والترتيب. صحيح أن الناس كانوا مجبرين فيها على العمل، لكنهم كانوا يُعاملون، ويُغَذّون، ويعتنى بهم بشكل جيد ــ ما عدا ربما في بعضٍ منها في أواخر الحرب تقريباً.

ولم يوجد في أي منها مطلقاً «غرف غاز»، أو أفران حقيقية لحرق الجثث. إنّ كل القصص، المُختلقة من أساسها، والصور المزيّفة، والكتب والأفلام التي تُقدّم هذه المعسكرات على أنها أماكن للإبادة، والتعذيب، والموت، هي أكاذيب وافتراءات.

الدليل: يُستنتج من زوبعة من الاستشهادات التي يمتزج فيها ــ من دون قدرة على التمييز ــ الصليب الأحمر الدولي، ومجلة دي تات (Die Tat)، الصادرة في زيوريخ، في عددها المؤرخ في 19 كانون الثاني 1955 ...إلخ، أن «300 ألف شخص ماتوا في السجون ومعسكرات الاعتقال بين 1939 و1945، ضحايا الاضطهاد السياسي، والعرقي والديني». إلاّ أن «هؤلاء الضحايا لم يكونوا جميعا من اليهود». هكذا نتوصل، أضاف الكرّاس، إلى «التقدير الأكثر دقة».

إن البرهنة تبدو منهجية. فهي مليئة بالأرقام، ومدعومة باستشهادات من مؤلّفين معروفين ومجهولين، غامضين أو خياليين. والشهادات التي تعاكس هذه الأطروحة كانت تُرفض بشدة: وهكذا كانت اعترافات النازيين كلها، على سبيل المثال، مُبتزّة بالتعذيب، الذي طبّقه الحلفاء بشكل منهجي بعد هزيمة الرايخ. وفيها نجد عددا كبيرا من المراجع المؤثّرة، التي لا يمكن بالطبع التّحقق منها، أو التي تُزوّر بفظاظة إذا كانت هناك محاولة لمراقبة مرجع منها يمكن أن يتم، بشكل استثنائي، التحقق منه. ويكمن الديالكتيك، كما هو تقليدي في مجال الدعاية، في القيام بتأكيدات يتم النطق بها بشكل قاطع، وتكرارها بإصرار، كلما كان من الأصعب جعلها مقبولة، ثم في إضافة أدق التفاصيل الخادعة للنظر، والتي يُفترض فيها تأكيد صحة ما لا يُصدّق.

مثال: يُرْجِعُ الكرّاس إلى «المؤرخ الأمريكي البارز هاري إلمر بارنس»(؟) الذي كتب، في مجلة رامبار (Rampart Journal) (؟؟)، أثناء صيف 1967، بشكل مختصر ــ لكن «الاستشهاد» أُعطي بالتأكيد بين مزدوجين ــ أنه لم تكن هناك إبادة منهجية في «معسكرات الموت». هل ما زلنا نشك؟ بعد قليل، هاهو دليل: «عَمِلَتْ بيرتا شيروتشين (؟؟؟) في دائرة تموين معسكر داشو أثناء الحرب، وقد أعلنت أن المعتقلين الذين كانوا يعملون تلقوا حتى بداية عام 1945، ورغم الحرمانات المتزايدة في

ألمانيا، فطورهم الثاني النظامي في الساعة العاشرة من كل صباح». نعم، لقد قرأتم جيداً: فطورهم الثاني، كل صباح.

كل هذا يبدو غبياً، خيالياً، فظيع الحماقة، بقدر ما هو مُخزي، بحيث ننزع لرمي هذا الكرّاس القذر منعاً للرغبة بالتقيؤ، ثم للكفّ عن التفكير به. حسناً! قد نكون على خطأ!

نريد الاعتقاد بالفعل أن مزاعم بمثل هذه الغرابة لا يمكن أن تؤخذ على محمل الجدّ إلاّ من قبل قارئ أعمته الكراهية العرقية أو يكون غبياً بما يكفي لتصديق هذه الشناعات البهلوانية. إلاّ أن الكرّاس، كما كُتب وقُدّم، من شأنه أن يؤثر على جاهل جداً بالحقيقة، وربما أحمق، لكنّ زبائن المشعوذين، والدجالين، والغشاشين من كل جنس ازدادوا ــ بالنهاية ــ كثيراً في قرن الأنوار هذا، بحيث أصبح علينا، على الأقل، إظهار تحفّظهم على سذاجة معاصرينا وروحهم النقدية.

لكن «وثيقة»، مثل تلك الوثيقة، تجازف بشكل خاص، بأن تجد لدى قُرّاء شباب جداً شيئاً من الحظوة بمقدار ــ كبير، وهذا طبيعي ــ ما ينزعون، بمنحى طبيعي، لأن يضعوا موضع الشك التاريخ الرسمي كما دُرّسَ لهم، ويخالفون، طواعية، الأفكار المُتلقّاة التي يُراد جعلها مقبولة لديهم باعتبارها حقائق ثابتة. اكذبوا، اكذبوا، وسيبقى دائماً من الكذب شيء ما...

مرّ اثنان وثلاثون عاماً. وآباء أسر، لم يكونوا قد ولدوا في اللحظة التي كان تقدّم الجيوش الحليفة في الأراضي الألمانية يكشف فظائع معسكرات النفي والإبادة، أصبح لديهم اليوم أطفال عندهم من العمر ثمانية، أو عشرة، أو اثني عشر عاماً. وإذا قرأ هؤلاء الأطفال مثل هذا الكرّاس، دون أن يكون آباؤهم قادرين على القيام فوراً بتثبيت الوقائع، وتصحيح الأحكام، فماذا يمكن أن ينجم عن ذلك؟ في أفضل الأحوال، شك كبير تجاه الفظائع الهتلرية، من شأنه تحجير العقول، والعمل على اعتبار التشهير بأعمال التعذيب، والمذابح، وكل أنواع القمع، أمراً مُبالغاً فيه، وغير مُبَرَّر جزئياً على الأقل. وفي أسوئها، الاعتقاد بأن الكذب عام ودائم، وأنه لا يجب تصديق أي شخص، وخاصة التاريخ، وأن الشعوب مخدوعة أبداً، أمس، كما اليوم، وغداً بدون شك.

ويقفز فوريسّون سريعاً إلى الحلبة، ويكتب نقداً للنقد: «كيف يعمل الصحفي بيار ڤيانسون ــ بونتي؟».

«الأكذوبة»: ذاك هو العنوان الذي أعطاه السيد ڤيانسون ــ بونتي، الصحفي في ***لوموند****، إلى عرضه لكرّاس إنكليزي (مترجم إلى الفرنسية) تمّ فيه إنكار الوجود الحقيقي «لغرف الغاز» الهتلرية، و«للإبادة الجماعية» لليهود في آن معاً.*

كانت طبعة هذا الكراس بالفرنسية ذات عنوان غير موفق، وفيه خطأ إملائي(*). هل مات حقاً ستة ملايين قتيل؟ ويقول الصحفي أنه مطبوعة صادرة عن «مطبعة المراجعة التاريخية»، ومقرُّها في ريتشموند، بمنطقة سواري، وأن مؤلِّفها كاتب اسمه ريتشارد. أ. هاروود.

ويوجد العرض في الصفحة 13 من عدد ***لوموند*** *المؤرخ في 17 ــ 18 تموز 1977 (انظر: النسخة المرفقة). ويتضمن 15 فقرة.*

- *<u>الفقرة 1</u>: يقول الصحفي أن هذا الكرّاس يحمل «بمثابة توقيع»، التنويه: «الواقعة التاريخية رقم 1».*

ــ *ملاحظة: الأمر لا يتعلق بطريقة في التوقيع. فهذه الصيغة، المؤطّرة، تُعلن العنوان! أما التوقيع فيظهر في الصفحة 3 آ: «ريتشارد أ. هاروود».*

- *<u>الفقرة 2</u>: لا يعطي الصحفي لقارئه مرجعاً يسمح له بالتزوُّد بهذا الكرّاس، وقراءته، وتكوين رأي شخصي عنه. وكان هذا المرجع يفرض نفسه، خصوصاً وأن دار النشر غير معروفة، وهذا ما يتفق مع رأي الصحفي نفسه. ولهذا سيكون المرجع «مطبعة مراجعة تاريخية».*

ــ *ملاحظة تكميلية: هاهو عنوان المطبعة:*

23, Ellerker Gardens, Richmond, Surrey, Tw 10 6AA, England.

(وهو عنوان بيَّنه الكراس نفسه).

- *<u>الفقرة 3</u>: يقول الصحفي أن «هذا الكرّاس وُزّع على نطاق واسع، مجاناً بالطبع».*

ــ *ملاحظة: لم يشرح الصحفي معنى «بالطبع».*

(*) كُتِبَت كلمة «حقاً» خطأ: «**Réelement**» والصّح «**Réellement**».

■ <u>الفقرة 4</u> : يقول الصحفي أن «ستة ملايين يهودي كانوا ضحايا الإبادة الجماعية التي قام بها النازيون». ويضيف أن إنكار ذلك سيكون حقاً «ضخماً جداً».

ـــ ملاحظة: هذا الرقم، هذه «الإبادة الجماعية»، هذه الضخامة، يطرحها الصحفي وكأنها ثلاث بداهات، لا تحتمل النقاش.

■ <u>الفقرة 5</u>: يقول الصحفي أن النازيين، برأي ر. أ. هاروود، لم يبيدوا أبداً، بين 1939 و1945، ستة ملايين، وإنما «بضعة آلاف» على الأكثر.

ـــ ملاحظة: في الواقع ، كما سيوضح الصحفي ذلك بدقة في الجملة التي تلي هذه الجملة، يقول ر. أ. هاروود إن أي يهودي لم يكن ضحيةً لإرادة **إبادة**. أما رقم **الخسائر اليهودية** (كما يقال: «الخسائر الحليفة» أو «الخسائر بين السكان المدنيين الألمان»، على سبيل المثال) أثناء الحرب العالمية الثانية، فإنه لم يُشكّل، من جانب ر. أ. هاروود، إلاّ موضوعا لتقديرات مُبْهمة ومتناقضة بحيث لا نتعرف منها عليه. وبمقارنة إحصائيتين أمريكيتين (ص: 8 آ)، الأولى من 1938، والأخرى من 1948، يستنتج منهما أن هذه الإحصائيات لا تسمح إلاّ بترقيم «بالآلاف». لكن بيدو (في الصفحة 34 آ) أنه يحدّد هذه الخسائر بنحو مليون، عندما يذكر، من جهة أولى، الحد الأقصى الذي حسبه بول راسينييه بـ 1.2 مليون، ومن جهة أخرى، رقم 896892 قتيل، الذي وجده ـــ كما يزعم ر. أ. هاروود ـــ راوول هيلبرغ. وأخيرا، في الصفحة 35، يُقدّر بـ 300 ألف عدد «الأشخاص الذين ماتوا في السجون ومعسكرات الاعتقال بين 1939 و1945، ضحايا الاضطهاد السياسي، والعرقي، والديني». ويضيف أن «هؤلاء الضحايا لم يكونوا جميعاً من اليهود». وتنبغي الملاحظة، مروراً، أن ر. أ. هاروود يُسند هذه الإحصائية إلى الصليب الأحمر الدولي، وأنه يحيل قارئه إلى مجلة **دي تات**، عدد 19 كانون الثاني 1955 (زيوريخ). وإذا بدا، من المعقول، بعد إجراء التحقق اللازم، أن هذه الإحصائية صدرت، بالفعل، عن الصليب الأحمر الدولي، فإنه ينبغي

قول أن دي تات لم توضح ذلك بدقة، وأن رقم 300 ألف هو بشكل خاص عدد الضحايا الألمان، بما في ذلك اليهود الألمان. (ملاحظة فيما يتعلق بهذا الرقم: هذا الرقم مبالغ فيه بشكل كبير. فعدد الضحايا الذين تمّ إحصاؤهم ــ أي العدد الوحيد الذي بإمكان المؤرّخ أن يحتفظ به عن «ضحايا الإبادة النازية ــ كان يرتفع في 31 كانون الأول 1976 إلى /357190/)، منهم نحو /51/ ألفاً في معسكرات أوشويتز الرئيسية والفرعية. انظروا: الدائرة الدولية للبحوث، د. 3548 أرولسن (Arolsen)، عرض قدّمه أ. دو كوكاتريكس (A. de Coquatrix)، مدير الدائرة الدولية للبحوث (S. I. R) في مؤتمر فيينا، 12 نيسان 1977، 11 صفحة).

■ **الفقرة 5 (مكرر):** يضيف الصحفي: «وبرأي ر. أ. هارود أيضا، فإنّ هؤلاء اليهود لم يكونوا قد ذبحوا، رميوا بالرصاص، شنقوا، قتلوا بالغاز، حرقوا، أو اغتيلوا». لقد كانوا ضحايا لأوبئة ومجاعة، مثل الألمان، بسبب الحلفاء.

ــ ملاحظة: يشير ر. أ. هارود بالفعل إلى التيفوس، والأمراض أو الأوبئة، والجوع أو المجاعة. لكنه يذكر أيضاً اليهود القتلى في حروب الأنصار (ص: 15 آ) أو أثناء «الانتفاضة المأساوية لغيتو وارسو» (ص: 20 ب). ولا يقول في أي مكان بأن اليهود، نجوا، بفعل نوع من الامتياز، من الأهوال المشتركة للحرب (أخذ رهائن، عمليات قتل، تفجيرات، قصف). ما قاله، بالمقابل (وهذه هي النقطة التي يلحّ عليها، ويتحدى أن يقوم أيٌّ كان بتكذيبها) هو أن هتلر لم يُعْط مطلقاً الأمر بقتل أيٍّ كان بسبب عرقه أو دينه. ويضيف أن الحديث، كما يفعل البعض أحياناً، عن «أمر شفهي» أو عن «صيغ مُبطّنة» هو من قبيل التأمل. ويلحّ على واقعة أنّ الصفة اليهودية يمكن أن تعود على صاحبها بالاعتقال والنفي، ولكن ليس بالموت. لقد كانت هناك معسكرات اعتقال، ولكن لم تكن هناك معسكرات إبادة. وافران حرق الجثث وُجدت: وكانت تُحرق فيها الجثث، بدل دفنها. أما «غرف الغاز» فهي اختراع كلّي للدعاية الحربية.

■ الفقرة 6: يقول الصحفي أن ر. أ. هاروود يرى «أنه لم يبقَ، في عام 1939، في ألمانيا، والنمسا، وبلدان أوروبا التي اجتاحها الجيش الألماني، إلاّ ثلاثة ملايين يهودي على الأكثر، بدل تسعة ملايين قبل ذلك بعشر سنوات».

ــ ملاحظة: لا يتحدث المؤرخ عن 1929 (1939 ناقص عشر سنوات: 1929). بل يقول أنه في عام 1933، كان هناك، في هذا الجزء من العالَم، /000 6500/ يهودي، وهو رقم أنقصته الهجرات المتتالية ــ التي جرت في ذلك الحين تقريباً إلى الغرب، والجنوب، وبدءاً من 1941 بشكل خاص، نحو الاتحاد السوفييتي ــ إلى ثلاثة أو أربعة ملايين (ص: 35 آ : أربعة ملايين، ص: 35 ب: ثلاثة ملايين).

■ الفقرة 7: يقول الصحفي الحق، ما عدا بعض التفاصيل تقريباً.

■ الفقرة 8: يقول الصحفي أن هذه المعسكرات، برأي ر. أ. هاروود، «لم تَكن إلاّ مراكز للإنتاج، جيدة التنظيم والترتيب، صحيح أن الناس كانوا مجبرين فيها على العمل، لكنهم كانوا يعاملون ويُغذّون ويُعتنى بهم بشكل جيد، ما عدا ربما في بعضٍ منها في أواخر الحرب تقريباً.

ــ ملاحظة: يقول الصحفي الحق، من حيث الجوهر. ويُقلِّل المؤرِّخ إلى أقصى حد من آلام بعض المنفيّين في بعض المعسكرات. ولا يأخذ إلاّ بالشهادات التي كنت تسير في اتجاهه. وأراد أن يبرهن على إدانة البعض بمبالغات ضخمة في وصفهم لحياة المعسكرات. وقد ذكّر، اعتماداً على ما كان يبدو له كثلاثين عاماً من دعاية الأهوال، ببعض نقاط من تصريحات مارغريت بوبير (نيومان)، وشارلوت بورمان (ص: 25 ب)، والدكتور بارتون (ص: 29 آ ــ ب)، «ومئات من التصريحات تحت القَسَم التي قُدِّمت إلى محاكمات نورمبرغ» لكنها لم تُؤكّد (ص: 28 ب). وفيما يتعلق ببيرغن ــ بلسن (Bergen - Belsen) (تتعلق أغلبية صور الرعب بهذا المعسكر ــ المستشفى جزئياً) يتحدث عن «فوضى» في أواخر الحرب (ص: 28 ب).

■ الفقرة 8 (مكرر): يقول الصحفي أن أي معسكر اعتقال «لم يوجد فيه مطلقاً»، برأي ر. أ. هاروود، «غرف غاز»، أو «أفران حقيقية لحرق الجثث».

ـ ملاحظة: يقول ر. أ. هاروود أنه لم توجد ولا واحدة من هذه الفظاعات المسمّاة «بغرف الغاز». ويقول، بالمقابل، بدون لبس، أن جثثاً كانت تحرق في أفران حرق جثث، أفران حقيقية لحرق الجثث، بدل دفنها. ويكتب: «يعترف كريستوفرسن (مؤلّف **أكذوبة أوشويتز**) أنه كان ينبغي بالتأكيد أن تكون هناك أفران لحرق الجثث في أوشويتز، لأن 200 ألف شخص كانوا يعيشون في هذا المعسكر، وأنه كان هناك أفران لحرق الجثث في كل المدن الكبرى التي تضم 200 ألف ساكن» (ص: 20 أ). ويكتب أيضاً،في معرض حديثه عن الفرن الوحيد لحرق الجثث في داشو: «كان مشابها لأفران حرق الجثث المستعملة حالياً في كل المقابر، وكان يُستعمل بكل بساطة لحرق جثث الأشخاص الذين يتوفون في المعسكر نتيجة أسباب طبيعية مختلفة، وأمراض معدية بشكل خاص. وقد برهن على هذه الواقعة بطريقة قاطعة الكاردينال فولهابر، أسقف ميونيخ. فقد أُعلِم الأمريكيين (بعد الحرب) أن ثلاثين ألف شخص كانوا قتلوا في ميونيخ أثناء قصف الحلفاء في أيلول 1944. وطلب الأسقف حينذاك (في ذلك الحين) من السلطات الألمانية إحراق جثث الضحايا في فرن حرق الجثث بداشو، لكنها أجابته بأن ذلك كان مستحيلاً لأنه لم يكن هناك إلاّ فرناً واحداً لم يكن باستطاعته حرق هذا المقدار من الجثث» (ص: 27 أ).

■ الفقرة 8 (مثلثة): يعزي الصحفي إلى ر. أ. هاروود الفكرة التالية: «أكاذيب، وافتراءات، كل تلك القصص المختلقة من أساسها، والصور المزوّرة، والكتب والأفلام التي تُقدّم هذه المعسكرات على أنها أمكنة للإبادة، والتعذيب والموت».

ـ ملاحظة: يُعطي المؤرِّخ، في كرّاسه كله، أمثلة ساطعة على صناعة التزوير هذه. كانت محكمة نورمبرغ (المادة 19 من نظامها القانوني) تبيح بوقاحة استعمال التزوير: «فقد نصت على أن المحكمة لن تكون مقيّدة بالقواعد التقنية المتعلقة بإقامة الأدلة» (ص: 12 آ). وكانت تحرم نفسها كذلك من اختلاق المزوّرات أقل مما كانت تفعل ذلك أية ملاحقة قضائية ممكنة بسبب استعمال المزوّرات. واختلطت التجارة بالأمر. ففي بعض الحالات، تأثر اليهود أنفسهم من نشر هذه المزوّرات: مثال: **باسم أصحابي جميعاً** (Au nom de tous les miens) لمارتن غراي (ص: 25 أ ـ ب).

لقد وصف المؤرِّخ بالمزوّرات كل المذكّرات، و«الاعترافات» أو «الإقرارات» التي قدّمت المعسكرات كأمكنة «للإبادة». والأمثلة التي يعطيها تبدو أكيدة (هوس، جيرشتاين، نيسزلي، وتركيب الصور المدهش في الصفحة 30 أ ...إلخ). وفي حالة واحدة، كانت حجته بدون قيمة: حالة «**يوميات**» آن فرانك. فهذه «**اليوميات**» عبارة عن خدعة أدبية قابلة للتفكيك بسهولة بوسائل أخرى غير تلك التي استعملها ر. أ. هاروود.

■ <u>الفقرة 9</u>: يتحدث الصحفي عن زوبعة من الاستشهادات التي يمتزج فيها ـ من دون قدرة على التمييز ـ الصليب الأحمر الدولي، ومجلة **دي تات** الصادرة في زيوريخ، في عددها المؤرخ في 19 كانون الثاني 1955 ...إلخ».

ـ ملاحظة: من الممكن التساؤل عن معنى هذه الكلمات، على افتراض أن لها معنىً ما. هل يشكو الصحفي من وجود عدد كبير من الاستشهادات؟

■ <u>الفقرة 10</u>: يقول الصحفي أن ر. أ. هاروود يدعم برهانه «باستشهادات لمؤلفين معروفين ومجهولين، غامضين أو خياليين».

ـ ملاحظة: لا يستشهد الصحفي بأي مثال لدعم تأكيده، ومن غير الممكن معرفة ما يقصده بعبارة «مؤلفين **مجهولين**»، وبالخصوص «**خياليين**».

■ *الفقرة 10 (مكرر): يقول الصحفي أن «كل اعترافات النازيين»، برأي ر. أ. هاروود، انتزعت منهم بالتعذيب، الذي طبّقه الحلفاء بشكل منهجي، بعهد هزيمة الرايخ».*

ـــ *ملاحظة: يهمل الصحفي قول أن الأمريكيين أنفسهم كانت لديهم نزاهة الاعتراف بأنهم كانوا قد استعملوا بشكل منهجي التعذيب الأشد خطورة في حالات عديدة. انظروا: سجن شاوابيخ هال، محاكمة مالميدي، سيب دياتريخ، جوشن بيبير، أوزوالد بوهل، لجنة سيمبسون، القاضي إدوارد ل. ڤان رودن الذي أعلن: «من أصل 139 حالة طالها تحقيقنا، كان 137 من هؤلاء الجنود الألمان (في قضية مالميدي وحدها) قد تلقوا رفسات على خصياتهم تركت عليهم جروحا غير قابلة للشفاء. وكانت هذه وسيلة ثابتة استعملها الأمريكيون في هذه الاستجوابات» [...] «أحيل رجال أقوياء إلى حالة حطامات بشرية مستعدة للهمهمة بأية اعترافات تطلبها النيابة العامة» (ص: 13 أ ـــ ب). ويتذرع المؤرّخ أيضا بحالات جليّة أخرى لتعذيب طبّقه الحلفاء، وخصوصا البولونيون والسوفييت (حالات: ويسليسيني [أوهلندورف]، رودولف هوس...). ولتفسير حالات غريبة كتلك، على سبيل المثال، التي «اعترف» فيها مسؤولون بوجود «غرف غاز» في معسكرات أقرّ الحلفاء بالنهاية بأن هذه «الغرف» لم تكن موجودة فيها، لم يقصر المؤرّخ تفسيراته على تفسيرات بالتعذيب. بل تحدّث أيضا عن «اعترافات» «تحت الإكراه» أو «لأن المتهمين كانوا وعدوا بعقوبات مُخفّفة». انظروا في الصفحة 16 ب قضية باخزلويسكي. لقد كان التهديد بتسليم المتهم للبولونيين أو للسوفييت، والابتزاز في موضوع إلغاء بطاقات الغذاء المعطاة لأسر المتهمين، والتدابير الثأرية المُلوَّح بها ضد الجندي إذا لم «يعترف» الضابط، والعكس بالعكس، والضغط المعنوي الهائل الذي كان يمارسه على المتهم القضاء والجهاز القضائي للمنتصر، والشجاعة البطولية اللازمة لشهود النفي من أجل المجيء للدفاع عن «مجرمين» محكوم عليهم سلفا ومن دون استئناف، من بين العناصر العديدة التي يذكرها*

المؤرِّخ بدقة من تلقاء نفسه، أو التي تبدو بوضوح حين نستحضر بالذهن ما يقوله عن مواضيع أخرى غير «الاعترافات»، وتشكل تفسيرات لهذه «الاعترفات» أو «الشهادات» نفسها.

■ **الفقرة 10** (مثلثة): يقول الصحفي أننا نجد، في كرّاس ر. أ. هاروود، «عدداً غفيراً من المراجع المؤثّرة، التي لا يمكن بالتأكيد التحقق منها، أو المزوّرة بفظاظة، إذا حاولنا مراقبة إحداها التي يمكن، استثناءً، التحقق منها».

ـــ ملاحظة: لا يعطي الصحفي أي مثال لدعم هذا التأكيد (انظروا، بالفعل، ملاحظتنا على «مثال» على الفقرة التالية). قد نحب من جهة أخرى معرفة ما هو المرجع «الذي لا يمكن التحقق منه». (هل أراد الصحفي أن يقول: «غير كامل»؟)، وبشكل أخص «مرجع لا يمكن **بالتأكيد** التحقق منه».

■ **الفقرة 11**: يكتب الصحفي: «مثال: يرجع الكرّاس إلى المؤرّخ الأمريكي الشهير هاري إلمر بارنيز» (؟)، الذي كتب في مجلة **رمبار جورنال** (Rampart Journal) (؟؟)، خلال صيف 1967، إجمالاً ـــ لكن الاستشهاد أُعطي بالتأكيد بين مزدوجتين ـــ بأنه لم تكن هناك إبادة منهجية في «معسكرات الموت».

ـــ ملاحظة: كان هاري إلمر بارنيز مؤرخاً ذا شهرة دولية. ومنشوراته، خلال ثلاثين عاماً من العمل الجامعي كثيرة جداً. وقد كرّس له تلامذته القدامى وأتباعه كتاب تحية وإعجاب. وهو يضم 884 صفحة (منشورات: Hardback). إن مجلة **Rampart Journal of Individualist Thought** ليست مطبوعة وهمية. فالمرجع المحدّد «بصيف 1967» دقيق (المجلد 3، الرقم 2). وعنوان مقالة هـ.أ. بارنيز كان: «The Public Stake in Revisionism» (ص: 19 إلى 41). و ر. أ. هاروود لم يدَّعِ، في أي مكان، انه استشهد بـ: هـ. أ. بارنيز «إجمالاً»، ليذهب فيما بعد للاستشهاد به بين «مزدوجتين»! لقد استشهد، على الفور، بـ: هـ. أ. بارنيز بين مزدوجتين. أما المقطع الذي تمّ الاستشهاد به، فليس له

أبداً المعنى الذي يجده الصحفي فيه. إن هذا المقطع، ذا الأهمية الأساسية، يُظهر أن المنتصرين سعوا، فور انتهاء الحرب، لاعتبار بعض المعسكرات الغربية، ليست مجرد معسكرات اعتقال، وإنما معسكرات إبادة (داشو، بوشنوالد ...إلخ). ثم عندما جرى إثبات أن هذا الاتهام لم يكن مدعوماً، تمّ نقله إلى المعسكرات الشرقية. إلاّ أن هذه المعسكرات، ولا سيما معسكرات مُجَمَّع أوشويتز، لم تكن دائماً ــ كما لاحظ ر. أ. هاروود ــ مفتوحة للزيارة طوال سنوات عدّة بعد انتهاء الحرب. وبالنتيجة، فإن للمقطع المذكور بين مزدوجتين قيمة تنبيه أو تذكير ملائم لمن قد ينسى هذا «الاحتقار» للفترة التي تلت مباشرة الحرب، والتي كانت فيها بوشنوالد تتغلب على أوشويتز في دعاية الفظائع.

- *<u>الفقرة 11</u> (مكرر): يضع الصحفي، بعد أن أتبع علامة استفهام باسم هـ. أ. بارنيز، ثم علامتي استفهام باسم* ***رامبار جورنال،*** *ثلاث علامات استفهام بعد اسم بيرتا شيروتشين.*

ــ *ملاحظة: من غير الممكن أن نأخذ على المؤرِّخ كون أسماء المعتقلين في داشو لم يكونوا جميعاً معروفين عالمياً. فقد حرص حين ذكر أرنست روف، وجان بيشوفياك، وبيرتاشيروتشين، على أن يبين صفة كل واحد منهم، وعمله في معسكر داشو.*

- *<u>الفقرات من 12 إلى 15</u>: لا تستدعي هذه الفقرات الأربع الأخيرة ملاحظات خاصة. فالصحفي يُعبِّر فيها عن رأيه في كرّاس تصفُّحه، كما أمكننا أن نلاحظ، بشكل سطحي جداً. أما حكمه عليه فيعبِّر عن نفسه بالعبارات التالية: «أحمق»، «خيالي»، «فظيع بما فيه من غباء وخزي على حد سواء»، «هذا الكرّاس القذر»، يثير «الرغبة بالتقيؤ»، «ادعاءات غريبة»، «أعمى»، «غبي»، «بهلوانيات ضخمة»، «جاهل»، «أحمق جداً»، «مشعوذون، دجّالون، نصّابون من كل جنس»، «اكذبوا، اكذبوا، وسيبقى دائماً من الكذب شيء ما». وفي النهاية، يجدِّد الصحفي التعبير عن إيمانه بفظاعة معسكرات الاعتقال و الإبادة.*

في ذلك الحين كتب فوريسون نوعاً من الإيضاح الموجز لبحوثه، بعنوان «قضية غرف الغاز»، لكن أحداً لم يرغب، على ما يبدو، بنشره. وقد ألَحَّ على هيئة تحرير **لوموند** بذلك، الأمر الذي عاد عليه بردّ جديد من بيار ڤيانسون ــ بونتي (6 آب 1977):

«لم أفعل لك شيئاً غير استبعاد هجائك الملتهب من أعمدة صحيفتنا. أعترف بأني لا أفهم لماذا يمكنك الحديث «عن ضرر سببته لكَ»، وتطالب بتعويض عنه.

أمر واحد من اثنين: إما أنك تحكم بنفسك على نفسك كونك متضامن مع النازية، ومكلف، بأمرٍ من العناية الإلهية، بمهمة العمل على إحقاق الحق وإيداء التحية لها، بكتابتك لأشياء ضخمة في عبثيتها، وإعلانك عنها. وحينئذٍ، في هذه الحالة، أسبب لكَ، بالفعل، ضرراً لرفضي الدخول في هذه اللعبة، التي تُعدُّ بنظري دنيئة بالأحرى.

وإما أنك معادٍ، حقاً، للنازية، كما كتبت، وحريص فقط على الحقيقة التاريخية. وفي هذه الحالة، أنا مستعد تماماً للاستماع لك.

ولكن بشرط يبدو لي طبيعياً. فبما أنك تتذرع «بشهود» مجهولين، وتنكر كل الاعترافات التي لا تسير في اتجاهك، وتعلن عن تأكيدات بلا أدلة. فإن من حقي، كما أفعل ذلك تجاه مختص، ورجل علم كما تؤكد فإن من حقي، أن ألتمس، بدوري، الحيطة. أحْضِر لي شهادة شخص لديه مؤهلات بشرية، ومعارف تاريخية، حول الموضوع المُخْتَلَف بشأنه يعترف بها الجميع، ويقبل أن يأخذ بالاعتبار تأكيداتك ــ ولا أقول يُقِرُّ بها ــ، وحينذاك سأنشرها. وبما أنك ترجع ــ في نصوصك ــ باستمرار إلى السيدة جيرمين تيُّون، التي تقع نزاهتها، ومعرفتها، وتجربتها في هذا الشأن، فوق أي شك، فإني أعيِّنها كحكم وضامن. فلتقُل لي، أو لتكتب لي بأنك لست مخطئاً، وسأُطيع.

سأذهب حتى لما هو أبعد. ففي حال امتناع السيدة تيُّون، سأقبل بالطريقة نفسها رأي شخصية أخرى رجعت أيضاً إليها، هي السيدة أولغا ورمسر ــ ميغو، المؤرِّخة والمتخصصة بنظام الاعتقال الذي كان موضوعاً لأطروحتها للدكتوراة، ولعدد من مؤلَّفاتها، وهي أيضاً محل تقدير.

ومن المسلم به، أنه في حال عدم حصولك على ضمانة واحدة من هاتين المتخصِّصتين المُعترف بهما والنزيهتين، واللتين لي فيهما كل الثقة، سأعتبرك مزوِّراً ومهووساً خطيراً. وحينذاك سأتخذ التدابير الضرورية التي تجعلك تكفّ عن قدحي كما تفعل.

ما يقترحه ڤيانسون ــ بونتي إذاً هو شيء من قبيل هيئة حكم شرفيه. إنه بالتأكيد اقتراح هزيل لحل قضية تاريخية لكنه يمكن أن يكون كافياً لغسل فوريسون من الاتهامات التي تجري على حسابه. ولهذا وجد هذا الأخير من واجبه شرح وضعه للسيدة ورمسر ــ ميغو.

(18 آب 1977):

سيدتي العزيزة..

قبل ثلاث سنوات وأسبوع واحد من اليوم، اكتشفت وأنا أفتح صحيفة ***لوموند*** *«شهادة» وصفتني فيها منفية سابقة، من دون أن تسمّيني ولكن من خلال الإشارة إلي، «بالمزوّر»، «والكاذب المسكين»، «والفكر الضال». وذلك لأني تجرأت على أن أضع موضع الشك وجود «غرف الغاز» الهتلرية. وأثناء مقابلة تكرّمتي بمنحها لي في منزلك، وجرت في 24 أيلول 1974، أحطيني علماً بأنك أبديت رفضك في موضع هذه «الشهادة»، بل إنك أحطّ علماً المعنية بالأمر، أي شارلوت ديلبو.*

في ذلك اليوم نفسه، اقترحتي عليّ التدخل لدى السيد ريمون لاس ڤيرناس لتقولي له أنك تشجبين النص الذي أدانت «السوربون الجديدة» بمقتضاه أبحاثي.

في ذلك اليوم نفسه أيضاً، تنبّأتي لي بكل أنواع المضايقات إذا ثابرتُ على المضي في الطريق الذي كنت بدأت السير فيه. وأكّدتي لي ما كنت أعرفه سابقاً في موضوع المضايقات الخطيرة التي عادت عليك من جراء صفحاتك الثلاث حول «قضية غرف الغاز».

إنك لم تنخدعي. وهذه قائمة موجزة بالمضايقات التي لقيتها:

- *حملة صحفية انطلقت من إسرائيل في عام 1974، **تريبون جويف إيدو، لوكتار أونشينيه، لوموند، لودروا دو ڤيڤر، لوماتينه** (على ما يبدو)، الحاخام الأكبر كابلان في التلفزة، كانوا يسمّونني، يشيرون إلي، ينشرون عنواني الشخصي، تلقيت سيلاً من رسائل التهديد، موقّعة أحياناً من كتّابها، ومكتوبة على ورق رسمي، تسجيل كتابات شائنة على منزلي، إهانات بالهاتف، شتائم لابنتي ولزوجتي.*
- *السوربون الجديدة، التي شوّهت كلياً روح أبحاثي التي لا تعرف شيئاً عنها بدقة، أدانت فوريسون، وذهبت حتى لتقول أنه لا ينتمي إليها.*

ـ وجّهت «وحدة الدراسات والبحث» التي أنتمي إليها إدانة لي بعبارات مهينة. إنني لم أُسْمَع، ولم أُعْلَم، كل شيء يجري من وراء ظهري، لم أعْلَم بالإدانات إلاّ بعد توجيهها.

ـ بعد أن أوحت مجلة **تريبون جويف ـ إيبدو** بأنه لم يَعُدْ لي مكان في النقابة الوطنية للتعليم العالي (كنت انتسبت إلى النقابة الوطنية للتعليم الثانوي، حيث كنت أمين سر شعبة فيها، ثم إلى النقابة الوطنية للتعليم العالي، منذ أكثر من عشرين عاماً)، طردت من نقابتي، وهنا أيضاً لم أُسْمَع، ولم أُعْلَم، وعلمت بالعقوبة صدفة، وبعد اتخاذها. طلبت أن يُستَمَع لي. جهد ضائع. بعثت ورقة إلى «لجنة المنازعات» التي أرسلت حالتي، من دون أي إجراء آخر.

ـ ليون 2، جامعتي الجديدة، اتخذت قراراً لا سابق له: قررت عدم اقتراحي لمنصب أستاذ بلا كرسي الذي كنت طلبته. وتعلمين أن الجامعة لا تتصرف بهذه الطريقة، عندما تريد تجميد السلك المهني لأستاذ محاضر. فيكفيها أن تضع في المرتبة الأخيرة اسم المرشح. أما التصرف بطريقة مغايرة، والتصرف كما فعلت في حالتي، فذاك يعني اتخاذ مبادرة خطيرة جداً لا يمكن أن يكون لها إلاّ دافع خطير للغاية، خطير إلى حد ينبغي معه على الأقل أن يُستَمَع للمرشح، ثم بعد اتخاذ القرار، أن يُبَلَّغ بهذا القرار. ربما أكون في هذه النقطة قد تقدمت كثيراً، باعتبار أن حالتي ستكون بلا سابقة لها. وهذا أيضاً، وكما حصل دائماً، لم أعلم بهذا القرار إلاّ صدفة، وبفضل إفشاء لسرّ. ولكن انظري ، بالأحرى، كيف تمّ فيما بعد التعامل بسهولة مع الحقيقة. لقد توصلت إلى وضع السلطة الجامعية في موقف حرج، وذلك بفضل محكمة ليون الإدارية، ومجلس الدولة. في فترة أولى من الزمن قيل لي أنه يؤخذ عليّ أنني نازي، والسبب هو أني كنت أنكر وجود معسكرات الاعتقال، أو «غرف الغاز»، **ad libitum**. ملف الاتهام: قصاصات من صحف **لوكانار أونشينيه ولوموند** وغيرها.. وفي فترة ثانية، قيل لي أنه يؤخذ عليّ ليس أني نازي، وإنما أني مجنون، والسبب: السبب نفسه، والملف: الملف نفسه. وفي فترة زمنية ثالثة، ذهبوا أيضاً لما هو أبعد. فقد تخلّوا كلياً عن الاتهامين السابقين ليضربوا على السبب التالي، سبب قُدِّم هذه المرة إلى المحكمة الإدارية: «السيد فوريسون لم ينشر أبداً أي شيء، وهذا

باعترافه هو نفسه». والملف هذه المرة: رسالة مني. في تلك الرسالة، التي كنت وجهتها إلى رئيس جامعتي لأعرب له فيها عن دهشتي من الاتهام بالنازية، كنت كتبت فعلاً أنه بما **أنني لم أكن نشرت أي شيء**، فإني لم أكن أرى على أي شيء يمكن أن يقوم هذا الاتهام. وكان من البديهي أن هذه الجملة كان تعني **أنني لم أكن نشرت أبداً أي شيء**... يمكن أن يتيح المجال للتفكير بأني كنت نازياً. لقد اقتطعوا هذه الجملة من رسالتي ليجعلوا مني أستاذاً محاضراً لم يكن قد نشر أبداً أي كتاب أو مقال. كان الاتهام وقحاً، لا سيما وأن ملف ترشيحي كان يحتوي، في صفحة كاملة، قائمة بمنشوراتي التي عُرِف بعضها، بشكل مقبول، في فرنسا والخارج.

إني أتغاضى عن ثلاث أو أربع فضائح بإمكاني إضافتها إلى هذه القائمة، أتغاضى عن كون حياتي أصبحت صعبة، أتغاضى عن كوني بدون مال وعليَّ أن أدفع للمحامين، أتغاضى عن كون امرأتي تعاني من انهيار عصبي خطير، ليس غريباً عنه، للأسف، العديد من الإزعاجات.

ولكن، انظري، إني أحسُّ بأني نظيف، وأعلم أن الكثير من الناس توسَّخوا. إني أُعرَّف بأني «نازي»، كما كنت أُعرف، في أوقات أخرى، بأني «إنجليزي»، (Angliche)، وكما كنت سأُعرف، فيما لو ربح هتلر الحرب، بأني معاضد «لليهود الماركسيين».

إني أشق طريقي مستقيماً. تقولين لي بأني أبدو لك ساذجاً. فيما بيننا، أعتقد تقريباً بأني بمثل سذاجة ڤولتير. كان ڤولتير ساذجاً، وبصفته فرنسياً صالحاً، كان شجاعاً في البداية، لكن بدون استمرارية كبيرة. أما عملي، في نهاية الأمر، فأفضل أن أقارنه بعمل جان مورتون كرو، الذي قام بمهمته حتى النهاية، على الرغم من الإهانات، ومن دون تيئيس الناس.

لقد وصلت إلى النتيجة القائلة بأن «غرف الغاز» الهتلرية لم توجد مطلقاً. وبحثي يعود لسنوات عدَّة. وحين ذهبت للقائك كنت أعرف مسبقاً الكثير عن المسألة. وبما أنك كنت لطيفة معي، ولأني لم أكن أريد أن أُغضب حساسيتك، وكذلك ــ لأكن صريحاً ــ لأن هذه هي طريقتي في البحث، لم أكشف لك، في حينه، عمَّا كنت أعرفه بدقة عن «وثائق» هوس أو جيرشتاين، وعن «شهادات» نيسزلي

وشركائه. لم اقل لك بأني كنت قادراً على أن أتلو عليك عن ظهر قلب «شهادتَيْ» الدكتور باندل. تذكّري ما كتبته لك، فيما بعد، عن «الوثيقة» رقم 365: وهي مثال، من بين أمثلة كثيرة أخرى، على العروض غير النزيهة لمركز التوثيق اليهودي المعاصر.

لقد أرسلتي لي صورة «لغرفة غاز» في ماجدانك، صورة ثمينة خصوصاً، كما قلتي لي، لأنها كانت تعود لفترة زمنية سابقة على «هيجان صور المتاحف الذي وجّه تحويل الأمكنة» (استشهد بما قلتيه من الذاكرة). هذه الصورة هي لقاعة رشّاش حمّام. أما المكان، فقد زرته في 1975: وكمزايدة فظّة، لم أفعل ما هو أفضل. إنه لأمر **مضحك**. لقد زرت أوشويتز، وبيركينو في 1975، وفي 1976. وأمتلك وثائق وفيرة من الصور عن كل ما له صلة «بغرف الغاز» في المعسكرين. ولدي نسخ ثانية عن تصميمات مثيرة بشكل خاص للاهتمام، لكني أحترس جيداً من نشرها.

لقد قرأت عدداً غفيراً من «الوثائق» و«الشهادات» و«الإقرارات الخطية»، والـ NO، NI، NIK، PS... والـ I.M.T. و N.M.T.، المقدمة إلى «محكمة فرانكفورت»، وغيرها من المحاكم. ودرست محاضر «محكمة القدس». وقرأت أيضاً الكثير من المؤلّفات من اتجاه هيلبرغ ــ ريتلينجر، أو من اتجاه راسينييه ــ بيتز.

وأتساءل أي مهبط تمكنت من تركه غير مستكشف.

تعود زيارتي الأولى إلى مركز التوثيق اليهودي المعاصر إلى عام 1967. ومن بداية 1974 إلى تموز 1977، أمضيت مئات أو آلاف الساعات في هذا المركز نفسه، على الرغم من أن فيه مَنْ تفنّن في جعل زياراتي له، وشروط عملي فيه، أكثر فأكثر صعوبة. لقد سبرت فيه بعمق بطاقة «الإبادة ــ بالقتل بالغاز»، والعديد من الوثائق الأخرى التي لم تُفهْرَس في هذه البطاقة. وأجريت محادثات عدّة مع السيدتين وبللرز وريتكوفسكي، ومع السيد بيليغ بشكل خاص. وهذا الأخير، الذي كان ــ في عام 1974 ــ قد وجّه لي رسالة أعرب فيها عن دهشته لإمكانية الشك بوجود «غرف غاز» لأنه كان هناك الكثير من الأدلة على ذلك، انتهى لأن يعترف أمامي، في أيار 1977، بأنه لم يكن قادراً ــ بعد إجراء كل الحسابات ــ على أن يقدم لي دليلاً **واحداً** على وجود «غرفة غاز» **واحدة**. وبما أنني كنت ألح لمعرفة ما إذا

كان يعرف أي شخص قادر على تقديم مثل هذا الدليل، أجابني بأنه ــ بالأساس ــ لم يكن يعرف. وأضاف ــ ويجب عليَّ أن أقول ذلك ــ أنه إذا لم تكن هناك «غرف غاز»، فإن من رأيه أنه كانت هناك طبيعياً وسيلة صناعية ــ لم يكن يعرف ما هي بدقة ــ لارتكاب مذبحة ضخمة، و«إبادة جماعية».

قد يكون لدي الكثير مما أقوله عن وضعية التراجع هذه، ولكن لنمر.

أثناء لقائنا الجاري في 24 أيلول 1974، قلت لي: «يجب عدم مهاجمة المنفيّين. أطلب منك شيئاً واحداً: عدني ألاّ تكتب شيئاً». وكان جوابي: «مقالة مني يمكن أن تخرج. وسأستخدمها». فقلت لي حينذاك: «أرسلها لي».

وهذا ما أفعله اليوم. فهذه المقالة، بعنوان «قضية غرف الغاز»، أرسلتها في 26 حزيران 1977 إلى صحيفة **لوموند**، التي تتردد في نشرها. إن **لوموند** مدينة لي بتعويض. فقد أهانتني في 11 آب 1974، وأنكرت عليّ كل حق بالرد. وهذا التعويض، سأحصل عليه عاجلاً أم آجلاً، وبطريقة أو أخرى. إن ب. ڤيانسون ــ بونتي يعتبرني ــ تصوَّري ذلك ــ متعاطفاً مع النازيين. ويشكو من أنني شتمته في رسائلي إلى جـ. فوڤيه، أو إلى زملاء آخرين له. وأرى هنا على الأرجح علامة على هيجان لا أدري ماهو. لقد نسي الضرر الذي سبَّبه لي في 11 آب 1974. قلت له أنه كان، زيادة على ذلك، قد شوّه بشكل خطير مضمون كرّاس ر. هاروود في مقالته بتاريخ 17 ــ 18 تموز 1977. وكنت أقول بأني لم أكن أريد، بدوري، أن ألقى المعاملة نفسها (أن أكون موضوعاً لتشويهات، وتزويرات، وتزييفات... إلخ). قلت له أنه كان هناك في نص هاروود أشياء جيدة جداً ورديئة جداً..إلخ، إلخ. فكتب لي رسالة غاضبة. وقال لي أنه كان مستعداً للاستماع لي بشرط أن تقول له، أو تكتب إليه، جيرمين تيُّون ــ أو في حال امتناعها، السيدة أولغا ورمسر ميغو ــ بأني لم أكن مخطئاً في أطروحتي عن «غرف الغاز». وأجبته بأنه لا يمكنني أن أثق بجيرمين تيّون نظراً لشهاداتها حول «غرف الغاز» المزعومة في راڤنسبروك. وأضفت: «موافق على السيدة أولغا ورمسر ميغو. ليكن لدينا، أنت، وهي، وأنا، مقابلة مشتركة. لقد استقبلتني بلطف في منزلها، في عام 1974. ولم تكن تعرف ملفاتي. ولكن خلال عشرين دقيقة سترى جيداً ما قيمتها».

وإلى زميلي دلبيش ــ الذي أعرفه بشكل رديء وخاصة لكوني التقيته في مركز التوثيق اليهودي المعاصر ــ قلت: «انتبه! فوريسون ليس نازياً. ويجب ألاّ تسبب له إزعاجات». تساءلت بالأساس عما إذا لم يكن هذا الارتياب بالنازية يشكل أيضاً لدى ب. ڤيانسون بونتي حجر العثرة الحقيقي. انظري إذا لم يكن باستطاعتك طمأنته في هذا الشأن، إنْ لم يكن بالمستطاع فعل شيء آخر.

هل مقالتي نازية؟ عنيفة؟ عدوانية؟

أقول لكِ أنه إذا كان من الواجب نزع فتيل قضية «غرف الغاز» و«الإبادة الجماعية» كلها، فإن هذه المقالة يمكنها التوصل إلى ذلك. إن الأمور، في هذه اللحظة، تتطور بسرعة، بسرعة، فائقة.

ثم إنّ الأمر كله بسيطٌ جداً. فليجب عن سؤالي التالي: «إذا كانت «غرف الغاز» لم توجد، هل يجب قول ذلك أم السكوت عنه؟».

لقد تحدثت إليكِ بلا لفٍ ودوران. فأجيبيني مع ذلك.

وكان الرد بتاريخ 7 تشرين الثاني 1977.

[...] لا أريد أن أكتب لكَ مجلداً، بل فقط أن أوضح لك بدقة موقفي:

1 ــ كانت زيارتك مؤثرة بي كثيراً من كل وجهات النظر. كنت أفكر خصوصاً بهذا الاضطهاد المتواصل لرجل حسن النية.

2 ــ الفرق الأول بين مواقفي ومواقفك، وأنتَ تعلم ذلك، هو أني أؤمن بوجود غرف الغاز في أوشويتز وماجدانك، وكذلك «بالغرفة التجريبية» (1 متر على 2 على 3) في ستروتهوف.

3 ــ الفرق الأخير والرئيسي:

بالنظر لمشاعر المنفيين، الذين صدمتهم بعمق الآلام التي تعرضوا لها، فإن من البديهي أن موقفك لا يمكن إلاّ أن يصدمهم. هناك حالات يجب على التاريخ فيها انتظار أن يسمح الزمن بإجراء دراسة بلا عدوانية لبعض القضايا المرعبة.

اسمعني ــ وأنتَ تعلم بأني أؤمن بأن بحثك خالٍ من أي دافع آخر غير الحقيقة التاريخية ــ إن موقفك المعاند يفسح المجال للَّبس، انطلاقاً من اللحظة التي تصبح فيها أطروحتك مرفوضة، ويحملك فيها دفاعك نفسه لأن تقف أكثر فأكثر في وجه المنفيين.

*وبالفعل، فكلما جلبت مزيدا من الحجج لتعزيز كلامك، وأكدت أكثر حقيقته، كلما **بَدَوْتَ** في عيون البعض أنك تغسل هتلر من إحدى الاتهامات الموجّهة إليه وإلى معسكراته.*

وبالنسبة لي، سيدي العزيز، فإن مثل هذه القضية لا يمكن أن تُعالج إلاّ ضمن السياق العام للنازية. تعذيب، اختبارات، إبادة جماعية، أفران حرق الجثث ومدافن العظام، فظائع بلغت حدودها القصوى، قل لي ما إذا كان وجود أو عدم وجود غرف الغاز يمثل ــ مع كل هذه الأمور ــ في نظر التاريخ الكريه لتلك السنوات أهمية «إضافية» أساسية للاستمرار في هذه النقطة بتجريح المنفيين مرة أخرى، وبوضع وجودك الخاص في شقاء؟...

*أذكّرك بأنني، في مناسبة مشابهة ــ مناسبة أطروحتي للدكتوراه حول **نظام الاعتقال النازي** التي، كما تعلم، وضعت فيها موضع الشك، وبمقدار أكبر، وجود غرف الغاز في راڤنسبروك وموتهاوسن ــ وبعد إصرار مؤرخين لم يكونوا يعملون إلاّ لإفساد الأمور، أدخلتُ ببساطة تصحيحاً يشرح موقف المنفيين في هذا الموضوع. لأن المنفيين، بالنسبة لي، تأتي أهميتهم دائماً أولاً.*

إعلَم أني مستعدة، سيدي العزيز، لمساعدتك بكل إمكانياتي لكي أمحي من حياتك الاتهامات المؤذية لك، ولعملك، ولأسرتك. لكني أرجوك أن تفعل كل شيء لفهم روح هذه الرسالة.

وهذا هو السبب الذي لأجله لا أستطيع قبول رغبتك بلقاء السيد فيانسون ــ بونتي بحضوري: يجب عدم الاستمرار بمجادلات حول مثل هذا الموضوع. وبالمقابل سأكتب له بالبريد نفسه.

*وألحّ أيضاً على ضرورة إبداء حالة ذهنية واقعية من جانبك. وأنا مستعدة للكتابة لمن تريد لكي يأخذ بالحسبان بطلان الاتهامات التي تطالك. ولكن **ضمن روح هذه الرسالة حصراً**.*

لم يحصل إذاً التحكيم الذي طلبه ب. فيانسون ــ بونتي. وسعى فوريسون، كملاذ أخير، للمرافعة دفاعاً عن قضيته ــ قضية الحق بالرأي الحرّ (ويعني ضمناً: الحق في الإعلان عن الرأي المذكور) لدى صحيفة **لوموند**. فارق هام (14 تشرين أول 1977).

إلى السيدين فوقيه ولوزان:

على الرغم من النبرة المزعجة للغاية لرسائله، حاولت بأمانة شرح موقفي للسيد ڤيانسون ــ بونتي والتفاهم معه. خسارة بحتة. فمن المستحيل النقاش مع شخص لديه بوضوح عادة القراءة المتسرِّعة. كما أن السيد ڤيانسون ــ بونتي يوجّه ضربات، ثم يتوارى. ففي عام 1974، وجّه لي، بمقالة السيدة شارلوت ديلبو هذه، ضربة رهيبة، حاولت مجدّداً في 11 آب، أن أبيّن له كل نتائجها على المستويات المهنية والنقابية والعائلية. وواحدة من هذه النتائج كان يمكن أن تثير مقالة ونقاش في أعمدة صحيفتكم لو كان شخص آخر غير «نازي» قد تعرَّض لها. وقد هزأ السيد ڤيانسون مما تجرأ على تسميته «بمناقشاتي»، ودفع عن نفسه المسؤولية. وذهب حتى ليقول، في مقالة 1974، أنني لم «أُسمَّى، ولم يُشار إلي». لكن تلك المقالة التي كانت تندرج ضمن حملة صحفية، كانت تبدأ باستشهاد طويل. وهذا الاستشهاد كان من الممكن قراءته في صحيفة **يديعوت أحرونوت** (في 26 أيار 1974) وفي مجلة **تريبون جويف إيبدو** (في 14 حزيران)، وفي صحيفة **لوكانار أونشينيه** (في 17 تموز): والمؤلّف كان مُسمَّى فيها، وعنوانه أُعطي، وحتى كُرِّر. وكان الأمر يتعلق بفوريسون، الأستاذ المحاضر في السوربون. وقد عادت الصحف نفسها وغيرها إلى طرح هذه القضية.

وفي 14 أيار 1974، طلب مني معاونكم الإذن بنشر هذا النص. وكتب حرفياً: «أسألك إنْ **لم يكن لديك اعتراض تقدّمه ضد نشره المحتمل**». وأجبته، برسالة مسجّلة مؤرخة في 21 أيار، بأنني سأعترض على هذا النشر برسالة **شخصية**. إلاّ أنني، في 11 آب، وبدقة في أوج الحملة الصحفية، رأيت هذا النص يظهر، على مسؤولية السيد ڤيانسون ــ بونتي. وقد وُصفْتُ، بقلم السيدة ديلبو، «بالمعتوه المسكين»، وبالأستاذ الذي تزود بوثائق فقط ليكون لديه «أدلّة ضد الحقيقة»، وبصاحب «الفكر الضال»، أما فيما يتعلق بعنوان هذه «الشهادة» فقد وجّه لي ببساطة تهمة «التزوير».

إن أي إنسان نزيه سيجد، كما أظن، أن مثل هذه الرسائل غير جديرة بصحيفة كبيرة. وأرى فيها، من جهتي، دناءة لم أكتشف

مثلها في الصحف الأخرى التي هاجمتني. **ولوموند** هي التي كان لديها هذا السلوك. ولن أوافق عليه أبداً. ولا أعتقد، بصراحة، أنكما مستعدّان، كلاكما، لأن تجدا لها أعذارا. إن صحيفتكما تدين لي بتعويض. وأنا أطالب به منذ ثلاثة أعوام. وقد كنت مستقيما معكم. ولم أدع نفسي أنطق بأية ذلّة لسان. أحكما لي بالعدل بأن ردّي لعام 1974 (حول «الحق بالشك وبالبحث»)، وكذلك ردّي لعام 1977 (حول «قضية غرف الغاز») لهما نبرة مختلفة عن نبرة **النشرة** الجارحة، التي أدرجها في صحيفتكم السيد ڤيانسون بونتي بعد أشهر ربما من التفكير.

في 6 آب 1977، وجّه لي هذا الأخير رسالة غريبة قال لي فيها أنه لن يوافق على نشر نصّي حول «قضية غرف الغاز» إلاّ بشرط أن تأخذ السيدة جيرمين تيّون أو السيدة أولغا ورمسر ــ ميغو تأكيداتي بالاعتبار. وعلى الرغم من أني لا أومن للحظة واحدة بالحجة السلطوية وبقيمة التوصيات أو الرعايات فقد قبلت، بروح توفيقية، أن أفتح ملفاتي أمام السيدة ورمسر ــ ميغو. أما السيدة تيّون، التي لديها رصيد كبير لدى الصحفيين، فقد فقدت رصيدها في نظري بسبب «شهاداتها» المتكررة حول «غرفة الغاز» في راڤنسبروك... التي لم يكن لديها أبداً ــ كما انتهت للإقرار بذلك المعاهد التاريخية ــ بداية وجود (انظر بشكل خاص مارتان بروزات، **Die Zeit**، 19 آب 1960). وهنا، وردّا على قبولي المؤرخ في 11 آب 1977، كتب لي معاونكم أنه سأل كلاً من السيّدتين تيّون وورمسر ــ ميغو، وأضاف: «أعلمتني كل من اللتين سألتهما أن أطروحتك هي بنظرهما، عبثية، وان إصرارك مهووس، وأنه لا يوجد أي سبب لفتح جدال في موضوع يمكن فيه للدعاية (أو كما يقول السيد. ڤ. ب بشكل غريب ــ «الدعاية المضادة») المؤيدة للنازية أن لا تتوانى عن انتزاع حجة منه. وبعد ذلك بقليل، يكتب أيضاً: « [...] إعمل على أن توصل لي ضمانة مكتوبة من السيدة ورمسر ــ ميغو [...]».

إنه استهزاء بالناس. وتهرّب مرة أخرى. لقد كتب السيد. ڤيانسون بونتي، بالطريقة نفسها، عرضاً مهيناً لكراس ريتشارد هاروود. وبدأ، من جهة أخرى، بعدم إعطاء القراء والقضاة أي مرجع يسمح لهم بإيجاد هذا الكراس وتكوين رأي حوله بأنفسهم. ثم، بعد أن يلاحظ

ردود الفعل الغزيرة التي أثارتها قضية أخذ على عاتقه مسؤولية إطلاقها، يدعك تعتقد ــ إذا حكمت عليه من خلال رسالة لـ. م. لوزان، مؤرخة في 22 تموز ــ بأنه سيعود إلى القضية المذكورة وسيقوم بعرض ردود الفعل المثارة. لكنّ شيئاً من هذا لم يحصل، في الواقع.

هل كل هذا واضح وصريح؟ إن السيد. ڤيانسون بونتي هو أفضل حالاً، والقلم في يده، وهو وراء مكتبه، مما هو تحت أجهزة إضاءة التلفزيون. فمباشرة وتحت الأنوار الساطعة، سيكون من الصعب تجنب الرد المحتمل على كلام مفرط أو مهين. وقد لاحظت أن المجادلات في التلفزيون ليست سهلة المعرفة، وهي لم تعد تنهض بنصف ما يُكتب.

إني أتحمل تماماً مسؤولية «رأيي الحرّ» حول دَجَل «غرف الغاز». وبصمتها عن هذه المسألة منذ ***ثلاثين عاماً****، وبضربها بمطرقة الدعاية الحربية، أي بدون إمكانية للنقد التاريخي، تجشّمت الصحافة الكبرى بمجملها،* ***لوموند*** *أيضاً بشكل خاص للأسف، مسؤولية مرعبة. لقد حان الوقت للعودة عن مثل هذه الأخطاء. وأطالب أن تعترف* ***لوموند*** *لرافضي التاريخ الرسمي بحق آخر غير حق الصمت، حول هذه النقطة الأساسية الخاصة «بغرف الغاز». هناك، من جهة أولى، شعبية الخرافة، ومن جهة أخرى، واجب أن يكون المرء صادقاً، وصعوبة أن يكون كذلك. لتحترم* ***لوموند****، في نهاية النهايات، هذا الفصل الخاص بحرية الرأي، ولتعطي للمتهم نفسه حق تقديم دفاعه بنفسه. هدنة رقابة! إن الحق الذي أطالب به هو حق أولي في الديمقراطية: الحق بالشك، بالبحث، وبالرأي الحرّ:* ***الحق بالرد****. أرجوكما، أيها السيّدان، أن تتقبلا التعبير عن ثقتي بفطنتكما وشجاعتكما».*

لم يؤدِّ كل هذا إلى شيء. فالهرطقة هي بدون شك أخطر جداً من أن تقترن الديمقراطية بها. ومن خلال بريد القراء في بعض مجلات التعميم التاريخية مرَّر بعض المذكرات التي من شأنها إطلاق نقاش ما، ولكن بلا جدوى:

في مجلة **إيستوراما** (**Historama**) (تشرين الثاني 1975، ص: 10): **ليل وضباب** «Nacht und Nebel».

أسمح لنفسي أن أشير إلى خطأ وإغفال في الصفحتين 87 و88 من مجلتكم لشهر تموز 1975. الخطأ، هو أن **مرسوم الليل والضباب** (Nacht und Nebel Eslass) صدرَ، في الواقع، في 7 كانون الأول وليس في 12 كانون الأول 1941. صحيح ــ إلاّ إذا كان هناك خطأ من جانبي ــ أن نصّ هذا المرسوم لم يُعثر عليه، وأنه يجري دائماً ــ وكما هو الحال في محاكمة نورمبرغ الكبرى ــ الاستشهاد بالنص المؤرخ في 12 كانون الأول الذي يرجع إليه.

والإغفال، الأشد خطورة، على الأقل، بالنسبة لمن لديه حرص على عدم الدمج بين التاريخ والدعاية أو النزعة الصحفية، هو: أن «**الليل والضباب**» (Nacht und Nebel) تعبير ابتُكر بناءً على الحرفين الأولين N. N اللذين يستعملان بشكل شائع في الإدارة الألمانية (والإيطالية أيضاً) للدلالة على إغفال واقعي أو إغفال قسري للاسم. في الحالة الأولى، يتعلق الأمر باسم مجهول (Nomen Nescio) وفي الحالة الثانية يتعلق الأمر باسم تمنَع الرقابة ظهوره (Nomen Notetur). والمعادل الفرنسي له هو إما: **مجهول**، أو X، أو **بدون معلومة أخرى**. (المرجع: Deutsches Wörterbuch)، لجاكوب غريم (Jakob Grimm) وويلهلم غريم (Wilhelm Grimm)، 1889، مادة N.

ويُذكّر كتاب وولتر غورليتز (Walter Gorlitz) عن كيتل (Keitel)، الذي ترجمه ر. موريني (R. Moreigne) (منشورات Fayard ــ 1963)، من دون الدخول في هذه التفسيرات، في الصفحة 247 منه، بأن ترجمة N. N بـ «ليل وضباب» ليس إلاّ عادة أخذناها.

ألا تظنّ، معي، أن من المهم العودة عن بعض العادات، وإعادة الحقيقة من خلال العودة إلى المصادر؟ إننا نخدع أنفسنا جميعاً وفي أغلب الأحيان، ولكن ألا تعتقد أن **إيستوراما** تستطيع، من تصحيح إلى تصحيح، أن تبدو كمجلة تبحث عن الحقيقة، خلافاً لبعض المجلات الأخرى؟

وفي **إيستوريا** (Historia) (آب 1977، ص: 132) سبقت الرسالة مقدمة موجزة:

على إثر ظهور عددنا الخاص بـ «أطباء فرق الحماية» («Les Médecins S. S.»)، عارضنا السيد ر. فوريسون، الأستاذ المحاضر في ليون، برسالة طويلة قرّرنا نشر مقتطفات منها، ليس بدون تردُّد، لأنها تعبّر عن تيار مبتكر في ندرته واستفزازه على حد سواء.

هذا التيار ينزع لإنكار المحاولة الألمانية لإبادة اليهود. ومن رُوّاده، الفرنسي بول راسّينييه، المنفي السابق، الذي كتب في 1962: «إن إبادة اليهود في غرف الغاز هي أكذوبة تاريخية». وبعد ذلك، نشر الأمريكي أرتور بوتز (A. Butz) بنفس الروح، كتابه **خدعة القرن العشرين** (The Hoax of the Twentieth Century)، والإنجليزي ر. أ. هاروود **هل مات حقاً ستة ملايين قتيل؟ (خدعة غرف الغاز)** (Did really six millions die? :(The imposture of gaz chambers))

«لي الشرف أن أرفع احتجاجا ضد طبيعة هذا العدد الخاص من **إيستوريا**، المكرّس «لأطباء فرق الحماية». «كيف يمكنكم الاعتقاد للحظة واحدة بصحّة «غرفة الغاز» في ستروتهوف.. التي ليس باستطاعتكم، من جهة أخرى، إظهار صورة لها؟ هل تساءلتم لماذا لم ينشر أي كتاب عن ستروتهوف، بما في ذلك **رواية** اللينمات (Allainmat)، صورة «غرفة الغاز» هذه، التي يمكن مع ذلك زيارتها، وإظهارها في «حالتها الأصلية» كما تقول الكتابة التي وجدتها في مكانها؟ كيف أمكنكم إعادة إنتاج هذه الصورة من الخارج مع مدخنة من هذا النوع؟ (...).

«هل تعلمون أن كرامر (Kramer) (قائد ستروتهوف، ثم بيرغن ــ بلسن، N. D. L. R.) هو صاحب اعتراف حول «غرفة الغاز» يتجاوز في غموضه وعبثيته كل ما يمكن إيجاده من اعترافات في محاكمات موسكو، وكراكوفي (هوس) وبراغ؟

«كيف أمكنكم إعادة إنتاج صورة الصفحة 45؟ ألم تقرؤوا كتاب هاروود **هل مات حقاً ستة ملايين قتيل؟** وخصوصاً مؤلّف إيدو والندي (Udo Walendy) **(Bild «Dokumente» für Geschichts Chreibung)** الذي دُرست فيه هذه الصورة في الصفحتين 74 و75؟ «أشير لكم، مروراً، أن صورتكم هي **تركيب بتركيب**. انظروا الطريقة التي وُضع بها رأس الشخص الأول على اليسار على «كتفيه» (...) «وصورة الصفحة 93: المرأة ذات الثديين العاريين! كيف لم تتنبّهوا، هنا أيضاً، أنه كان هناك تركيب. انظروا رأس «الصورة»! (انظر: Walendy، المرجع السابق، ص: 23).

كيف استطعتم إعطاء ضمانة لدعاية كتلك التي حضّرت محاكمة نورمبرغ؟ ألا تذكرون المادة /19/ المذهلة من النظام القانوني للمحكمة: «إن المحكمة لن تكون مقيدة بالقواعد التقنية المتعلقة

بإقامة الأدلة»؟ أليس هذا من قبيل الوقاحة المرعبة؟ إلاّ ينبغي إعطاء مُنبّه لكل إنسان نزيه؟

«لقد كنت معادياً بشراسة للنازية. ولا يمكنني تحمل الفاشية بأي شكل. لكني.. أناشدكم أن تبقوا محاكمات الشعوذة حاضرة باستمرار في ذاكرتكم. تذكّروا «الاعترافات» و«الأدلة» و«الشهادات». ألم تكن المشعوذة تقول للمحكمة: «تعلمون جيداً أن كل هذا باطل، وان مَحفَل السبت بدعة، واللقاءات مع الشيطان بدعة أُخرى». قد تكون التقت بربية تامة، ومع ذلك فإنها قالت الحقيقة، ولكي تدافع عن نفسها، كان عليها، وفقاً للقانون القديم الذي ما زال نافذاً، المطالبة بالمحتمل، وليس بالحقيقة.

«كانت لدي الفرصة لأقول لكم ــ وأكرر ذلك هنا ــ أني مستعد أن أفتح أمامكم ما يحلو لكم من ملفاتي حول تضليل الإبادة هذا. لقد ظهر الكثير من الكتب عن المسألة. وقد آن الأوان».

تعليق هيئة التحرير:

أنْ توجد في المجموعة الواسعة لصور معسكرات الاعتقال صور بترتها عمليات تركيب (مونتاج) أو شوّهتها الأسطورة التي أرفقتها بها الوكالات، فهذا ممكن. وأن يكون هناك أقل من ستة ملايين يهودي أُبيدوا في المعسكرات، فهذا ممكن أيضاً. وأن تكون الأسطورة قد زوّدت معسكرات عدَّة بغرف غاز كانت محرومة منها، فهذا صحيح. ولكن إنْ لم يكن هناك «إلاّ» مليونين أو ثلاثة ملايين ضحية،وإن لم يكن هناك غرف غاز إلاّ في المعسكرات الواقعة في بولونيا، فإن المأساة والرعب يبقيان كما هما. والمقارنة بين الشهادات والاعترافات والوثائق التي لا تُحصى والتي تثبت الإبادة، وبين الأدلة التي استخدمت لإرسال المشعوذات إلى الجزّار هي تحد ليس لدينا الرغبة ولا الحاجة للقيام به (ف. ك. ف).

وفي النهاية تلقفت مطبوعة لليمين المتطرف، وهي **دفاع الغرب (Défense de l'occident)**، التي يقودها موريس باردیش، صاحب الذاكرة الفاشية، في حزيران 1978، المذكرة التركيبية التي سعى فوريسون لنشرها منذ أمد طويل. وكما قال في حاشية «فإنه لا يضمن بالتأكيد الآراء السياسية لأولئك الذين ينشرون له».

«قضية غرف الغاز»[a]

روبير فوريسّون[b]

«إن المحكمة لن تكون مقيدة بالقواعد التقنية المتعلقة بإقامة الأدلة (...) (المادة 19 من النظام القانوني للمحكمة العسكرية الدولية [في الواقع: المحكمة العسكرية للحلفاء] المنعقدة في نورمبرغ).

«إن المحكمة لن تطلب تقديم الدليل على الوقائع الشائعة بين العامّة، وإنما ستأخذ بها كأمر ثابت (...)» (المادة 21 من النظام نفسه).

لا يفكر أي شخص، حتى من الذين يَحنّون للرايخ الثالث، بإنكار وجود معسكرات الاعتقال الهتلرية. والجميع يعترف أيضاً بأن بعض هذه المعسكرات كان مزوداً بأفران لحرق الجثث. فبدل دفن الجثث كان يتم حرقها. وكانت كثرة تواتر الأوبئة نفسها تتطلب حرق جثث المصابين بالتيفوس، على سبيل المثال (انظروا صور ركام الجثث).

ما هو متنازع فيه، بالمقابل، من قِبل العديد من المؤلفين الفرنسيين، والإنجليز، والأمريكيين والألمان، إنما هو وجود «معسكرات الإبادة» في ألمانيا الهتلرية. وهذا التعبير يعني، لدى مؤرخي النفي، معسكرات الاعتقال التي قد تكون مزودّة «بغرف غاز».

*و«غرف الغاز» هذه كانت، خلافاً «لغرف الغاز الأمريكية»، مصمّمة للقتل **بالجملة**. والضحايا قد يكونون رجالاً ونساءً وأطفالاً كان هتلر قد قرّر إبادتهم بسبب انتمائهم العرقي أو الديني. وهذا ما يُسمّى «بالإبادة». والسلاح، بامتياز، «للإبادة» كان هذه المسالخ البشرية المُسمّاة بـ «غرف الغاز»، والغاز المُستعمَل كان، بشكل رئيسي، الزيكلون ب (مبيد للحشرات أساسه حمض السيانيدر).*

وقد سُمّيَ المؤلّفون الذين ينكرون حقيقة «الإبادة» و«غرف الغاز» بالداعين للمراجعة أو لإعادة النظر (Les révisionnistes). وحجتهم هي تقريباً التالية:

---

[a] التعبير لـ: أولغا ورمسر ــ ميغو، في: «نظام الاعتقال النازي» (Le système Concentrationnaire nazi) (1933–1945)، أطروحة، منشورات P. U. F. ــ 1968 ــ ص: 541.

[b] أستاذ محاضر في جامعة ليون 2 (نقد النصوص والوثائق)؟ طلب إلينا السيد فوريسون التذكير بأنه لا يضمن بالتأكيد الآراء السياسية لأولئك الذين ينشرون له.

«يكفي أن نُطبّق على هاتين القضيتين المناهج الروتينية للنقد التاريخي لكي نستشف بأننا نجد أنفسنا أمام أسطورتين تشكلان، من جهة أخرى، مجموعة غير قابلة للانفصال عن بعضها البعض. إن النية الجرمية التي تُعزى إلى هتلر لم يكن بالإمكان إثباتها مطلقاً. وفيما يتعلق بسلاح الجريمة فإن أي شخص لم يَرَه مطلقاً، في الواقع. إننا نجد أنفسنا هنا أمام نجاح خاص لدعاية الحرب والكراهية. والتاريخ مليء بعمليات تضليل من هذا النوع، بدءاً من الحبكات الدينية حول الشعوذة. وما يميز عصرنا، في هذا الشأن، عن العصور التي سبقته، هو أن القوة المدهشة لوسائل الإعلام أتت لتعزف ــ بطريقة تُصمّ الآذان، وتصل إلى حدّ الغثيان ــ لحناً يجب تسميته «بخدعة القرن». والشقاء لمن يتجرّأ، منذ ثلاثين عاماً، على نقضه! فهو سيعرف ــ حسب الحال ــ السجن، الغرامات، الضربات، أو الشتائم. وعمله المهني يمكن أن يُحطّم أو يُتلف. وسيُوشى به «كنازي». وإما أن لا يُردّد صدى أطروحاته أو أن يُشوّه فكره. ولن يكون هناك بلد عديم الشفقة عليه أكثر من ألمانيا».

اليوم، الصمت في طريقه إلى أن ينقطع حول الرافضين الذين تجرؤوا على أخذ مسؤولية كتابة أن «غرف الغاز» الهتلرية، بما فيها غرف أوشويتز وماجدانك ليست إلاّ أكذوبة تاريخية[c]. وهنا يوجد تقدّم. ولكن كم من شتيمة توجّه وتشويه يحصل عندما يقرر مؤرّخ مثل جورج ويللرز، أخيراً، وبعد عشر سنوات من وفاة بول راسّينييه، أن «يعرض» جزءاً ضئيلاً من حجج هذا المنفي القديم الذي كانت لديه

---

[c] انظروا، علاوة على العديد من المقالات الصحفية، المعادية على نمط واحد أو الشاتمة، دراسة لهيرمان لنغبين (H. Langbein) ظهرت في **لوموند جويف**، عدد نيسان/ حزيران 1975 («نظرة خاطفة على الأدب النازي الجديد»، ص: 8 إلى 20). لقد كان هـ. لنغبين معتقلاً في معسكر أوشويتز. وشهد في العديد من المحاكمات. ومارس مسؤوليات رفيعة في عالم قدماء المنفيين. وأحد مؤلفاته الأخيرة يحمل بالفرنسية عنوان: «**رجال ونساء في أوشويتز**» (Fayard ــ 1975 ــ 711 ــ 529 ص). وليس هناك فصل واحد من الفصول الثلاثين لهذا الكتاب لم يُكرّس «لغرف الغاز»! وبالمقابل، فإن في الكتاب بشكل دائم، سؤال حول «الانتقاء لغرفة الغاز»، و«شعر المقتولين بالغاز»، و«الناجين من غرف الغاز» ..إلخ. انظروا أيضا دراسة جورج ويللرز (G. Wellers) في **لوموند جويف**، عدد نيسان/ حزيران 1977 («الحل النهائي للمسألة اليهودية» والولع النازي الجديد بالأكاذيب» ص: 41 إلى 84. وانظروا، فضلاً عن ذلك، دراسة إينو أرندت (Ino Arndt) ولفغانغ شيفلر (Wolfgang Scheffler) في «Vierteljahrshefte für Zeitgeschichte» (مطبوعة معهد التاريخ المعاصر في ميونيخ، بإدارة مارتن بروزات)، نيسان 1976 («Organisierter Massenmord an juden in Nazi Vernichtungsla gern» ــ ص: 105 إلى 135).

الشجاعة للتشهير في كتاباته بأكذوبة «غرف الغاز»! إنّ صحافة كاملة، وأدب كامل تنتشر فيه نازية محلات الجنس (وحتى صحيفة مثل ***لوموند***[d]*) تُوظَّف في نشر الفكرة القائلة بأن النازيين الجدد قد يجرؤون على إنكار وجود* ***أفران حرق الجثث****. والأفضل من ذلك أن هؤلاء النازيين الجدد قد يجرؤون على زعم أن أي* ***يهودي لم يُقْتَل بالغاز****. إن هذه الصيغة الأخيرة ذكية. فهي تتيح المجال لفهم أن النازيين الجدد — ومن دون رفض وجود «غرف الغاز» يدفعون الوقاحة إلى حدّ زعم أن اليهود وحدهم هم الذين استفادوا من ميزة عدم المرور «بغرفة الغاز»*[e]*! والطريقة الأفضل بالنسبة لمؤرِّخ، للاستعلام عن الأطروحات الحقيقية لتلامذة بول راسّينييه هي في الرجوع إلى مؤلَّف الأمريكي أ. ر. بوتز حول «خدعة القرن العشرين» (* *The Hoax of the Twentieth century*[f]*).*

من جانبي، سأسمح لنفسي بألاّ أصوغ هنا إلاّ بعض الملاحظات المهداة إلى المؤرخين الذين تحركهم روح البحث.

سأقوم أولاً تجاههم بملاحظة مفارقة. في حين أن «غرف الغاز» تشكل، في أنظار التاريخ الرسمي، حجر الزاوية في نظام الاعتقال النازي (وفي حين أنه من أجل البرهنة على الطابع الضال، والشيطاني، من حيث الجوهر، للمعسكرات الألمانية بالنسبة لكل معسكرات الاعتقال القديمة والحالية، من المناسب القيام بدقة متناهية بتفكيك السيرورة التي قادت النازيين لاختراع هذه المسالخ البشرية المدهشة، وتصنيعها، واستعمالها) يُلاحظ، ليس بدون اندهاش، أنه لا يوجد في قائمة المراجع المدهشة لتاريخ هذه المعسكرات كتاب واحد، أو كرّاس واحد، أو مقالة واحدة عن «غرف الغاز» نفسها! إني أطلب أن لا ندع أنفسنا نُخدَع هنا

---

[d] انظروا: لوموند 16 — 17 تشرين الأول ، ص 3: «مئات مناشير نازية جديدة...».

[e] يبدو، من وجهة النظر هذه، أن السيد بيار ڤيانسون بونتي بلغ أوج التشويه في العرض المفصل للكرّاس. انظروا في **لوموند**، عدد 17 — 18 تموز 1977، ص: 13، مقالته حول «الأكذوبة»، عرض لترجمة «**هل مات حقاً ستة ملايين؟**» إلى الفرنسية (لـ: ر. هاروود، H. R. P، Richmond، Surrey، [G. B] TW 10 6AA، 23 Ellerker Gardens [Historical Review Press]: Adresse à Richmond، الطبعة الأولى في 1975، 28 ص [dble col]. إن أولئك الذين ادّعوا أو برّروا اغتيال ف. دوبرات، ناشر هذا الكرّاس، استرجعوا لحسابهم الاتهامات المغلوطة لڤيانسون بونتي (انظروا، **لوموند**، 23 آذار 1978، ص: 7، و26 نيسان، ص: 9).

[f] ناشر كرّاس ر. هارود نفسه. الطبعة الأولى في 1976، 315 ص (500 ص من النموذج الشائع). السعر: 2 جنيه و 50 بنس. والكتاب ذو قيمة علمية استثنائية.

ببعض العناوين الواعدة، وأن نتفحص مضمون الكتابات نفسها. وأطلق تسمية «التاريخ الرسمي» على التاريخ كما تكتبه ــ في موضوع المعسكرات ــ مؤسسات ذات تمويل مالي عام، كليًا أو جزئيًا، كما هو، في فرنسا، حال لجنة تاريخ الحرب العالمية الثانية، وفي ألمانيا، معهد التاريخ المعاصر في ميونيخ.

ويجب انتظار الصفحة 341 من أطروحة أولغا ورمسر ــ ميغو عن «نظام الاعتقال النازي»، 1933 ــ 1945، لنرى ظهور تفصيل حول «غرف الغاز». ومع ذلك فإن القارئ سيكون لديه ثلاث مفاجآت:

- التفصيل الذي نحن بصدده ليس إلاّ من ثلاث صفحات.
- عنوانه: «قضية غرف الغاز».
- هذه «القضية» ليست شيئًا آخر غير قضية معرفة ما إذا كانت «غرف الغاز» في راڤنسبروك (في ألمانيا) وفي موتهاوسن (في النمسا) قد وجدت بالحقيقة. والمؤلف يخلص بصراحة إلى أنها لم توجد، ولا يتفحص قضية «غرف الغاز» في أوشويتز أو غيره من المعسكرات، وذلك على الأرجح لأنه لا وجود هنا لقضية ــ برأيه.

إلاّ أن القارئ قد يحب معرفة لماذا لم يَعُدْ التحليل، الذي يسمح باستنتاج عدم وجود «غرف غاز» في بعض المعسكرات، يُستَعمل فجأة حين يتعلق الأمر، على سبيل المثال، بأوشويتز. لماذا تستيقظ الروح النقدية **هنا**، ولماذا ــ فجأة ــ تسقط **هناك** في السُبات الأكثر عمقًا؟ إننا، على كل حال، نملك بالنسبة «لغرفة غاز» راڤنسبروك، ألف «دليل» و«يقين» و«شهادة غير قابلة للدحض»، بدءًا من الشهادات المتكررة والمُفصّلة لماري ــ كلود ڤييان كوتيريه أو لجيرمين تيّون. وهناك ما هو أفضل. فبعد سنوات عدّة من الحرب، وأمام المحاكم **الإنجليزية والفرنسية**، كان المسؤولون عن راڤنسبروك (سوهرن، شوارزهوبر، والدكتور تريت) يواصلون الاعتراف بوجود «غرفة غاز» في معسكرهم! وذهبوا إلى حد وصف كيفية عمله ــ بشكل مُبْهم! ــ ولكي يتم وضع حد لهذا الأمر، قُتلوا بسبب «غرفة الغاز» الوهمية هذه، أو انتحروا. وحدثت الاعترافات نفسها، قبل الوفاة أو القتل، من جانب زيارس، بالنسبة لموتهاوسن، وكرامر، بالنسبة لستروتهوف. واليوم، من الممكن

زيارة «غرفة الغاز» المزعومة في ستروتهوف، وقراءة اعتراف كرامر المذهل في المكان نفسه. إن «غرفة الغاز» هذه، المُصنَّفة «كصرح تاريخي» ليست إلاّ خدعة. ويكفي حدّ أدنى من الروح النقدية لإدراك أن عملية القتل بالغاز في هذا المكان الصغير المجرّد من أي إحكام في سدّ المنافذ سينقلب إلى كارثة بالنسبة لمطلق الغاز ولأناس الجوار. وليجعلونا نعتقد بصحة «غرفة الغاز» هذه، المصانة «في حالتها الأصلية»، ذهبوا إلى حدّ توجيه ضربة إزميل رعناء إلى حاجز رقيق بشكل أدّى إلى تحطيم أربع بلاطات من الخزف. وهكذا تمّ حفر «ثقب» قام كرامر من خلاله بسكب بلّورات غاز، لم يستطع أن يقول عنه شيئاً، إلاّ أنه مع إضافة قليل من الماء كان هذا الغاز يقتل في دقيقة واحدة! كيف كان كرامر يمنع الغاز من التدفق عائداً عبر «الثقب»؟ كيف كان باستطاعته رؤية ضحاياه بنظرة لم تكن تسمح له إلاّ برؤية نصف الغرفة؟ كيف كان يُهوّي الغرفة قبل فتح بابها القروي القوي المصنوع من خشب خشن؟ ربما كان يجب طرح الأسئلة على مؤسسة سان ميشيل سور ميرت للأشغال العامة، التي قامت، بعد الحرب، بتحويل الأمكنة إلى «حالتها الأصلية» المزعومة.

ولأمد طويل بعد الحرب، ما زال هناك أساقفة، وجامعيون، ثم أناس بسطاء أيضاً، يقدمون شهادات عن حقيقة صارخة حول «غرف الغاز» في بوشنوالد وداشو. بالنسبة لبوشنوالد كان على «غرفة الغاز» أن تختفي ــ في ذهن أولئك الذين كانوا شاهدوها ــ من تلقاء نفسها، بشكل ما. وبالنسبة لداشو، جرى الأمر على غير ذلك. فبعد أن تمّ التأكيد، كما فعل المونسنيور بيجي (Piguet) أسقف كليرمون، على أن «غرفة الغاز» كانت قد استُخدمت بالخصوص لقتل كُهّان بولونيين بالغاز[g]، أصبحت الحقيقة الرسمية، تدريجياً، التالية: «إنّ «غرفة الغاز» هذه، التي بُدئ بها في 1943، كانت غير مكتملة في 1945، حين تحرير المعسكر. ولم يكن بالإمكان قتل أي شخص فيها بالغاز». إنّ المكان الصغير الذي قُدّم للزوار على أنه «غرفة غاز» هو، في الحقيقة، بناء غير هجومي كلياً، وفي الوقت الذي نمتلك فيه كل الوثائق المعمارية التي يمكن تصوُّرها عن أبنية

(g) Prison et déportation، منشورات Spes - 1947 - ص: 77.

«البرّاكة X ..» (محرقة الجثث وجوارها) فإننا لا نرى على أية وثيقة، وأي تحقيق تقني يتم الاستناد للحديث هنا عن «غرفة غاز غير مكتملة» (؟).

إن أي معهد تاريخ رسمي لم يفعل ــ من أجل تأكيد أسطورة «غرف الغاز» ــ أكثر مما فعله معهد التاريخ المعاصر في ميونيخ. ومديره، منذ 1972، هو السيد مارتن بروزات (M. Brozat). وكان بروزات، المتعاون مع هذا المعهد منذ 1955، قد اصبح مشهوراً بعد نشره (الجزئي!) للمذكّرات المزعومة لرادولف هوسّ، في 1958. إلاّ أن هذا المؤرخ أعلن لمواطنيه المذهولين، في 19 آب 1960، بالنهاية أن «غرف الغاز» لم توجد مطلقاً في **الرايخ القديم كله**، وإنما فقط في بضع «نقاط مختارة»، وقبل كل شيء (؟) في بضع نقاط من بولونيا، ومنها أوشويتز ــ بيركينو. وقد قام بإعلان هذا الخبر المفاجئ، في رسالة بسيطة للمجلة الأسبوعية **Die Zeit** (ص: 16). أما العنوان الذي أعطاه للرسالة فكان مقتضباً بشكل فريد: «**لا قتل بالغاز في داشو**». (Keine Vergasung in Dachau). ولم يُعطِ بروزات لدعم تأكيداته أي دليل. واليوم، بعد مرور نحو ثمانية عشر عاماً على رسالته، لم يُقدِّم، لا هو ولا معاونيه، أي تفسير لهذا السرّ. ومع ذلك، سيكون من اكبر قدر من الفائدة معرفة:

ــ كيف يثبت بروزات أن «غرف الغاز» في الرايخ القديم هي من قبيل الخداع؟

ــ كيف يثبت أن «غرف الغاز» في بولونيا حقيقية؟

ــ لماذا لم تَعُد فجأة «للأدلة»، و«التأكيدات»، و«الشهادات» التي جُمِّعَت عن المعسكرات، القريبة منا جغرافياً، أية قيمة، في حين أن «الأدلة»، و«التأكيدات»، و«الشهادات»، التي جُمِّعَت عن معسكرات بولونيا ما زالت حقيقية؟

وبنوع من الاتفاق الضمني لم يُثِر أي مؤرخ رسمي علناً هذه الأسئلة. كم منْ مرة في «تاريخ التاريخ» فوّضنا أمرنا **لتأكيدٍ** غير مشروطٍ لمؤرِّخ واحد؟

ولكن لنأتي إلى «غرف الغاز» في بولونيا.

فللتأكيد على وجود «غرف غاز» في بيلزيك وتربيلينكا تمّ الاستناد، أساساً، على تقرير «جيرشتاين». وهذه الوثيقة لأحد أفراد فرق الحماية

(S. S.)، الذي «انتحر» (؟)في 1945، بسجن شيرش ميدي [h]، تزدحم بأمور عبثية أدت، منذ أمد بعيد، لجعلها تفقد الحظوة في أعين المؤرخين. ومن جهة أخرى، فإن هذا «التقرير» لم يُنشر مطلقاً، حتى ضمن وثائق محكمة نورمبرغ العسكرية، إلاّ في أشكال مرفوضة (بسبب ما رافقها من بتر، وتحريف وتنقيح). كما أنه لم يُنشر أبداً مع ملاحقه الشاذة («المسودة» في اللغة الفرنسية، و«التتمات» (Ergänzungen) باللغة الألمانية).

وفيما يتعلق بماجدانك، فإن زيارة الأمكنة تفرض نفسها. وهي، إن أمكن القيام بها، ستكون أكثر إقناعاً من زيارة ستروتهوف. وسأنشر ملفاً حول هذه المسألة.

وبالنسبة لأوشويتز وبيركينو، فإن لدينا، أساساً، مذكّرات[i] ر. هوسّ، التي كتبت تحت إشراف سجّانيه البولونيين. أما في المكان نفسه، فلا يوجد إلاّ بناء «أعيد بناؤه» وأنقاض.

إن القتل بالغاز لا علاقة له بتاتاً مع الاختناق الانتحاري أو الطارئ من جراء حادث. في حالة القتل، يجب على القاتل بالغاز ومن يحيط به أن لا يتعرضوا لأي خطر. وقد استعمل الأمريكيون، في تنفيذ عملياتهم للقتل، غازاً مُصطنعاً، وذلك في فضاء ضيق جداً ومغلق بإحكام. وبعد الاستعمال، يُستنشق الغاز ويُحيَّد. ويجب على الحراس الانتظار أكثر من ساعة من أجل الدخول إلى المكان الصغير.

كذلك نتساءل كيف أمكن، في أوشويتز وبيركينو، على سبيل المثال، وضع 2000 إنسان في مكان من /210/ أمتار مربعة (!)، ثمّ تُصبُّ (؟) عليهم حُبَيْبات من زيكلون ب، المبيد القوي جداً للحشرات، وأخيراً، يتم **فوراً** بعد موت الضحايا إرسال فريق **بدون أقنعة غاز** إلى المكان المُشبَع بحمض السيانيدر من أجل إخراج الجثث منه. ومن جهة أخرى، تُعلمنا وثيقتان[j]

---

[h] انظر ما فكر به الطبيب الشرعي، ونقله عنه بيار جوفروي (Pierre Joffroy) في كتابه:
L' Espion de Dieu – la Passion de Kurt Gerstein, P. 262 – Grasset, 1969.

[i] Kommandant in Auschwitz, Autobiographische Aufzeichnungen. Von Rüdolf Höss. Eingeletet und Kommentiert von Martin Brozat. Deutsche Verlags Anstalt, Stuttgart, 1958, 184 P. Voyez, sur les gazages, les PP. 126 et 166. l' entrée de l'equiqe dans la «Chambre à Gaz» se fait «sofort» (P. 166).

[j] هاتان الوثيقتان الطويلتان، المهمّتان بشكل أساسي، وغير المستغلّتين، على ما يبدو، أثناء محاكمات غيرهارد بيترز (G. Peters) (مدير الـ Degesch)، مُرقمتان بـ NI ــ 9098 و NI ــ 9912. وهما تلغيان، بدون رد ممكن، شهادة هوسّ عن «غرف الغاز».

من الأرشيفات الصناعية الألمانية التي فهرسها الأمريكيون في نورمبرغ أن الزيكلون ب كان يلتصق بالسطح، ولم يكن ممكناً أن يتهوّى بوسيلة قسرية، وأنه كان يتطلب تهوية لنحو 24 ساعة ..إلخ. وفضلاً عن ذلك، فإن وثائق أخرى لم توجد إلاّ في المكان نفسه، في أرشيفات متحف الدولة في أوسوياسيم[k]، ولم يتم وصفها في أية جهة أخرى، تُظهر أن هذا المكان، من 210 أمتار مربعة، والذي أصبح اليوم في حالة أنقاض، لم يكن إلاّ مكاناً بدائياً لحفظ الجثث (Leichenkeller)، مطموراً بالتراب (لحمايته من الحرارة)، ومجهزاً بباب واحد ومتواضع للدخول والخروج.

إننا نمتلك عن أفران حرق الجثث في أوشويتز (وعن المعسكر كله، بصفة عامة) وثائق وفيرة جداً، بما فيها الفواتير، بالفينيغ تقريباً. لكننا، بالمقابل، لا نملك شيئاً عن «غرف الغاز». وبالكاد نستمع إلى شهود النفي الذين لديهم الشجاعة للنطق بهذه الجملة. ونلاحقهم أمام القضاء[l]. وأي شخص، في ألمانيا، يُقدّم شهادة لصالح تياكريستوفرسن (Thies Christophersen)، الذي كتب «أكذوبة أوشويتز»[m]، ما زال حتى اليوم يجازف بتلقي إدانة «لإهانته ذكرى الأموات».

وغداة الحرب، كان الألمان، والصليب الأحمر الدولي، والڤاتيكان (الذي يمتلك معلومات جيدة عن بولونيا) يعلنون جميعاً، على نحو غائم، ومع كثير غيرهم: «غرف الغاز»؟ لم نكن نعلم».

لكني أتساءل اليوم، كيف يمكن معرفة أشياء حين لا تكون موجودة؟

لم توجد «غرفة غاز» واحدة في أي معسكر اعتقال ألماني: تلك هي الحقيقة.

وعدم وجود «غرف الغاز» هذا ينبغي تلقّفه كخبر جيد من الخطأ الإبقاء عليه مُخبّأً لمدة أطول. وكما أن التشهير «بفاطمة» (Fatima) باعتبارها تضليلاً لا يُعَدُّ من قبيل مهاجمة دين، كذلك فإن التشهير «بغرف الغاز» باعتبارها أكذوبة تاريخية لا يعني مهاجمة المنفيين. وإنما هو تلبية لواجب أن يكون المرء صادقاً.

---

[k] صور نيجاتيف رقم 6228.

[l] حالة ويلهلم ستاغليش، على سبيل المثال (انظروا كتاب بوتز).

[m] «Die Auschuwitz - lüge». M^0 23 de Kritik. 234. Kälberhagen. Post Mobrkirch (R. F. A) 1974. svivi de «Der Auschwitz Betrug» M^0 27 (Das Echo auf die Auschwitz lüge).

وأَتْبَعَ روبير فوريسون هذا المقال «بملحق» مستنسخ أرسله، مع النص، إلى شخصيات مختلفة:

آ ــ نتائج (ثلاثين عاماً من بحوث) المؤلّفين الداعين لمراجعة التاريخ:

1 ــ أن «غرف الغاز» الهتلرية لم توجد مطلقاً.

2 ــ أن «إبادة» (أو : «محاولة إبادة») اليهود لم تحدث مطلقاً، وبوضوح، أن هتلر لم يُعطِ مطلقاً الأمر بقتل أي كان بسبب عرقه أو دينه (ولم يقرّ ذلك).

3 ــ أن «غرف الغاز» المزعومة و«الإبادة» المزعومة هي كناية عن كذبة واحدة.

4 ــ أن هذه الكذبة، ذات المصدر الصهيوني أساساً، سمحت بعملية نَصْب سياسي ومالي ضخمة، كانت دولة إسرائيل المستفيدة الرئيسية منها.

5 ــ أن الضحايا الرئيسيين لهذه الكذبة وهذا النَصْب هم الشعب الألماني والشعب الفلسطيني.

6 ــ أن القوة الهائلة لوسائل الإعلام الرسمية أمَّنت، حتى الآن، نجاح الكذبة، وفرضت رقابة على حرية تعبير أولئك الذين كانوا يُشَهِّرون بهذه الكذبة.

7 ــ إن أنصار الكذبة يعلمون الآن أن كذبتهم تعيش سنواتها الأخيرة، وهم يُشوِّهون معنى وطبيعة البحوث المراجعة للتاريخ، ويطلقون تسمية «انبعاث النازية» أو «تزوير التاريخ» على ما هو ليس إلاّ عودة حَقَّة للحرص على الحقيقة التاريخية.

ب ــ منشوراتي، ومداخلة رسمية:

1 ــ رسالة إلى مجلة ***إيستوراما*** *(Historama) (تشرين الثاني 1975، ص: 10) حول تعبير «N. N» (الذي لا يعني أبداً «الليل والضباب» (Nacht und Nebel)، وإنما «الاسم المجهول» (Nomen Nescio)، وهو يعني، عملياً، منع بعض المنفيين من تلقي وإرسال البريد).*

2 ــ مقاطع من رسالة إلى مجلة إيستوريا (Historia) (آب 1977، ص: 132): «خدعة الإبادة».

3 ــ في 29 كانون الثاني 1978، «إلى ندوة ليون الوطنية حول: كنائس ومسيحيو فرنسا في الحرب العالمية الثانية»، ومداخلة حول خدعة «غرف الغاز» (انظروا: ***Rivarol****، 16 شباط 1978، ص: 5).*

جـ ــ عدد من بطاقاتي التقنية:

1 ــ مراجع «قضية غرف الغاز».

2 ــ تحقيقاتي في ستروتهوف (1974)، وماجدانك (1975)، وأوشويتز (1975 و1976): /120/ صورة.

3 ــ سنوات من البحث في مركز التوثيق اليهودي المعاصر بباريس.

4 ــ استشارات مؤرخين متخصصين.

5 ــ محاكمات «مجرمي الحرب». المحاضر المختزلة «لمحاكمة ايخمان».

6 ــ المبيد الحشري «زيكلون ب».

7 ــ «بروتوكول وانسي» (Wannsee).

8 ــ «الحل النهائي» كان يعني «الدفع نحو الشرق»،

9 ــ زيارة ممثل الصليب الأحمر الدولي إلى معسكر أوشويتز، في أيلول 1944: تشويهات من كل الأنواع للتقرير الأصلي.

10 ــ «تقرير جيرشتاين» وليون بولياكوف أو جورج ويللرز.

11 ــ **مذكّرات** ر. هوس: «مؤلَّف» جـ. سيهن (J. Sehn) الذي راجعه وصحّحه مارتان بروزات.

12 ــ «غرف الغاز» القابلة للزيارة في ماجدانك: «سلاح الجريمة» الذي لم يتفحّصه الخبراء أبداً (وكذلك الحال بالنسبة لكل «غرف الغاز» القابلة للزيارة).

13 ــ «الاعترافات».

14 ــ «ستة ملايين قتيل» أم «خمسمائة ألف قتيل بفعل كل الوقائع الحربية»؟ رفضت لجنة تاريخ الحرب العالمية الثانية (هنري ميشيل وكلود ليڤي) نشر النتائج الإجمالية للتحقيق الخاص الذي أجرته حول منفيّي فرنسا «خوفاً من روابط المنفيين».

15 ــ كتاب: «مذكرات نفي يهود فرنسا» (Mémorial de la déportation des Juifs de France) لسيرج كلارسفيلد (S. Klarsfeld): وهو عمل صدر متأخراً، وعلى عجل، ومجرّد من أية ضمانة علمية، ربع يهود فرنسا «نفيوا» أو «دُفعوا» نحو الشرق، لم يَسْعَ المؤلِّف لأن يُحدِّد بشكل رصين عدد الموتى، وتجرَّأ على إعلان أن كل المنفيين من فرنسا (وأغلبيتهم كانت قد أتت من الشرق) الذين لم

يعودوا منذ 1945 (!) «أموات» أو «قتلوا بالغاز»، وذلك بعد أن أعلنوا أحياء» من قبل دوائرنا (رقم وزارة المحاربين القدماء «شبه رسمي»)، أو الدوائر الرسمية البلجيكية!!!. وقد قدّمت الصحف «كتاب المذكرات» هذا على أنه «كتاب سنوي للموت» أو «صرح للأموات». وقام المؤلّف بما كان ينبغي عليه من أجل رعاية اللبس والغموض...

16 ــ الإسقاطات السياسية والمالية «للإبادة».

17 ــ الصحافة الفرنسية أمام الحق في الشك والبحث.

18 ــ كيف يعمل الصحفي بيار ڤيانسون ــ بونتي في **لوموند**.

19 ــ «الإبادة» في التلفزة الفرنسية.

20 ــ الجامعة الفرنسية وتقاليد محاكمات الشعوذة.

«تنبيه»

عند قراءة هذه الصفحات، يمكن للبعض تفسير أفكاري على أنها محاولة لمدح النازية.

وفي الحقيقة ــ ولأسباب ليس عليّ أن أعبّر عنها هنا ــ فإن شخصية هتلر وأفكاره وسياسته تغريني قليلاً كما هو الحال بالنسبة لنابليون بونابرت. إني أرفض ببساطة تصديق دعاية المنتصرين، التي كان نابليون برأيها يُمثّل «الغول»، في حين أن هتلر كان «الشيطان».

يجب أن يكون مفهوماً للجميع أن الهمّ الوحيد الذي يحركني في بحوثي هو الحرص على الحقيقة. وأنا أطلق صفة «الحقيقة» على ما هو عكس الخطأ والكذب.

وأعتبر كل تلميح أو اتهام لي بالنازية بمثابة قدح.

وعليه فإني أدعو للتفكير كل شخص طبيعي، وكذلك كل شخص معنوي، من أشخاص القانون العام أو القانون الخاص، قد يضطرني إلى اللجوء إلى القانون، بسبب كلامه، وخطبه، وكتاباته أو أفعاله.

وسترسل نسخ من هذه الصفحات إلى سلطات قانونية وإدارية. وكذلك إلى صحف، ومجموعات وجمعيات.

16 حزيران 1978.

لقد أحدثت الجملة الشهيرة: «لم يُعْطِ هتلر مطلقاً الأمر ..»، التي كتبها فوريسون في مناسبات عدّة، قلقاً لايمكن إنكاره لدى أغلبية قُرّائه. وقد تمّ إبرازها، واستخدمت لرفض مجمل حجج فوريسون. وأثارت بالتأكيد مناقشات حامية، حتى لدى أولئك الذين كان لديهم استعداد لأخذ حجج فوريسون بالاعتبار، لكنها بقيت غير مقبولة لدى الكثير منهم. وفي عام 1979، كتب فوريسون، إلى عدد من هؤلاء، هذا التفسير:

«لم يُعْطِ هتلر مطلقاً الأمر بقتل أي كان بسبب عرقه أو دينه، ولم يُقرّ ذلك»[a].

---

[a] أعتقد أن هذه الجملة الجارحة مطابقة للحقيقة. وأنا أطلق صفة «الحقيقة» على عكس الخطأ والكذب. وأقدّر أن الحقيقة يجب أن تكون مقبولة من كل واحد منا، مهما كان رأي ذاك الذي يُبشر بها. إنّ التاريخ العلمي لا يُبشر برأي، ولا يضمن مبادئ. والمبادئ هي القضية الشخصية لكل واحد منا. وعلى هذا المستوى، لنكف عن محاولة الاختباء خلف التاريخ العلمي وجعله يتكلم: فهو صامت كبير.

تفسير هذه الجملة:

اعتبر هتلر دائما اليهود أعداء له، وعاملهم بالنتيجة على هذا الأساس.

كان هتلر والنازيون يقولون: «الحلفاء واليهود يريدون إبادتنا، لكنهم هم الذين سيُبادون».

وبالطريقة نفسها، قال الحلفاء واليهود: «هتلر والنازيون يريدون إبادتنا، لكنهم هم الذين سيُبادون».

*كان الأمر يتعلق، بالنسبة لهذا المعسكر أو ذاك، **بكسب الحرب** قبل أي شيء، سواء ضد العسكريين أم ضد المدنيين (رجالا، ونساء، وشيوخا، وأطفالا مجتمعين).*

وعبثا راكم معسكر المنتصرين في الحرب الأخيرة التدابير القمعية ضد الأقليات الألمانية واليابانية (التي رُئي أنها خطيرة أثناء الحرب، أو غير مرغوب بها بعد الحرب)، وعبثا قام هؤلاء المنتصرون بعمليات اعتقال بأعداد كبيرة، وبعمليات قتل مشروعة (وفقا لقانون المنتصر) أو تعسفية، وبملاحقات إدارية، وبوليسية، أو قضائية ضد المهزومين، وذلك حتى بعد 34 عاما من هدنة 1945، وعبثا قاموا بعمليات ضخمة لنفي أو «نقل» السكان المدنيين في ظروف مرعبة، ومع ذلك فإن سلطات الحلفاء لم تأمر مطلقا ولم تُقرّ بأن يُقتل أيٌّ كان بسبب انتمائه إلى هذه الأقليات العدوّة، التي رُئيَ أنها خطيرة أو مكروهة.

والأمر نفسه ينطبق على هتلر والأقليات التي كانت من معسكر أعدائه، والتي كان يرى أنها خطيرة أو مكروهة[b].

بناء عليه، فإن الأشخاص، الذين يؤمنون بأن من الممكن، في الشأن التاريخي، صياغة أحكام حول مسؤوليات هذا الطرف أو ذاك، هم محقّون في قول: «أن هتلر والحلفاء يتحملون، في نظر الأخلاق والتاريخ، المسؤولية الكاملة لكل الشرور، وكل عمليات القتل والموت التي تعرضت لها الأقليات المدنية من كل البلدان، والتي كانت في حرب مفتوحة بين عامي 1939 و1945.

---

[b] في 5 أيلول 1939، أعلن حاييم وايزمن، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي الحرب على ألمانيا. ولهذا كان اليهود، برأي هتلر، يمثلون أمة معادية محاربة.

إن هذه الجملة تبدو لي غير موفقة على الأقل، لأنها غامضة. وحتى لو كان من الممكن إثبات أنها تغطي حقيقة قاطعة ما، فإنه يبقى من المحتمل أكثر أن هتلر، مثله مثل مسؤولين سياسيين وعسكريين آخرين، كان يقرُّ بسهولة بأن اليهود، والأقليات الأخرى غير المعادية، وغير المحاربة، مثل الغجر ومثليّو الجنس، ماتوا بأعداد كبيرة نتيجة عمليات القتل التي كانوا تعرّضوا لها. وهذا النوع من الاستخفاف ليس بالتأكيد وقفاً على أي نوع من الأنظمة. أن الناس ما زالوا يموتون في كل يوم بسبب عمليات القتل العرقي، والديني، والجنسي، والسياسي. وبرأيي، سيكون من الممكن فعل المزيد من أجل منعها.

ولكن لنَعُد إلى قضية فوريسون.

هل تُنِيَ المسمار؟ بالتأكيد لا. إن الوسيط ليس جيداً. فاليمين المتطرف لا يحوز على مصداقية فيما يتعلق بالبحث، والشك، والحرص على الحقيقة. في مطلع العام الدراسي، عاود بيار ڤيانسون بونتي في زاويته الصحفية «على مدار الأسبوع»، هجومه على المدرسة التي تسمِّي نفسها بالمدرسة الداعية «لمراجعة التاريخ»: «يمكن الاندهاش لأن المسؤولين عن هذه الفضائح لم يتم التعرُّف عليهم وملاحقتهم: إنهم يقعون تحت طائلة القانون الذي يعاقب التشجيع على الكراهية العرقية»[17].

ومن الممكن التساؤل عن أي لبس قانوني عجيب يقوم عليه هذا التقارب، وكذلك التساؤل عمَّا إذا كان من واجب الصحفي الدعوة للنميمة على مَنْ له وجهات نظر معارضة لوجهات نظره، لكن من الواجب الاعتراف بأنه لا يجرؤ على التنديد اسماً بفوريسون الذي كانت كتاباته معروفة له كثيراً[18].

---

[17] «كذبة (تتمة)» ، 3 ــ 4 أيلول 1979. بهذه المناسبة، وجه ب. فيانسون بونتي الاتهام إلى «هذا المزوّر ــ راسينييه» الأمر الذي كان من نتائجه دخول أنصار راسينييه من اليسار المتطرف إلى الحلبة. انظر فيما بعد، ص: 158

[18] إذا ما أعطيت هكذا لنفسي الحق بأن أكون قاسياً على صحفي أسفت لاختفائه، فذلك بالقدر نفسه من التقدير العميق الذي أكنه دائما لما كان يكتبه. لقد كنت أعدُّه أفضل صحفي في السياسة الداخلية الفرنسية. والشغف الذي أبداه في هذه القضية كان، بنظري، قابلاً تماما للفهم. لقد شاطرته إياه لأمد طويل، وأعتقد أنه مُشرِّف. ومع ذلك فإن من الممكن النزوع لرؤية ما وراء الحدود، الضيقة غالبا، للامعقول وللشغف.